أوراق سياسية (49)

التيارات الفكرية والسياسية في تونس وتحدي التحول الديمقراطي

علي جبلي

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

المحتويات

مقدمة ---------- ٥

المحور الأول: خلفية المشهد السياسي التونسي ---------- ٩

أولاً: التعددية الحزبية قبل الثورة ---------- ٩

القسم الأول: أحزاب ممثلة في البرلمان ---------- ١١

القسم الثاني: أحزاب مرخص لها لكنها غير ممثلة في البرلمان ---------- ١١

القسم الثالث: أحزاب محظورة ---------- ١٢

ثانياً: الإصلاحات الدستورية بعد الثورة وانعكاساتها على المشهد السياسي ١٣

ثالثاً: الاستحقاقات الانتخابية بعد الثورة وأثرها في تشكيل التحالفات السياسية ١٨

المحور الثاني: التيارات الفكرية والسياسية في تونس بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر ---------- ٢٦

أولاً: اليسار التونسي وأزمة الانشقاقات المتكررة ---------- ٢٧

الجذور التأسيسية لليسار ---------- ٢٨

التشكل السياسي لليسار التونسي بعد الثورة ---------- ٣٠

نقاط القوة والضعف في تيار اليسار ---------- ٤١

مستقبل اليسار التونسي ---------- ٤٣

ثانياً: التيار القومي بين التعريب والتونسة ---------- ٤٥

الجذور التأسيسية للحركة القومية في تونس ---------- ٤٥

حركة الشعب ---------- ٤٧

نقاط القوة والضعف عند التيار القومي ---------- ٤٨

مستقبل التيار القومي في تونس ---------- ٥٠

ثالثاً: القوى المنحدرة من منظومة الحكم قبل الثورة.. بين ليبرالية الشعارات وإرث الماضي ---------- ٥١
الجذور التأسيسية لليبرالية في تونس ---------- ٥١
القوى المنحدرة من منظومة الحكم قبل الثورة ---------- ٥٣
نقاط القوة والضعف لدى القوى المنحدرة من منظومة الحكم قبل الثورة ٦١
مستقبل القوى المنحدرة من منظومة الحكم قبل الثورة ---------- ٦٣
رابعاً: التيار السياسي الإسلامي وإعادة التموضع ---------- ٦٤
حزب حركة النهضة ---------- ٦٥
الأحزاب السياسية القريبة من التيار السياسي الإسلامي ---------- ٧٠
نقاط القوة والضعف عند التيار السياسي الإسلامي ---------- ٧١
مستقبل التيار السياسي الإسلامي ---------- ٧٤
خامساً: التيارات المذهبية والتربوية وعلاقتها بالسياسة ---------- ٧٧
المحور الثالث: مستقبل العملية الحزبية والديمقراطية في تونس ---------- ٨٤
أولاً: العملية الحزبية والتحول الديمقراطي ---------- ٨٤
ثانياً: تحديات التحول الديمقراطي التونسي ---------- ٨٩
خاتمة ---------- ٩٤
مصادر الدراسة ---------- ٩٧
الكتب ---------- ٩٧
الرسائل الجامعية ---------- ٩٨
المجلات ---------- ٩٨
المواقع والمقالات ---------- ٩٨

مقدمة

تعد تونس من أكثر بلدان الربيع العربي استقراراً بعد ثورة ١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ إلى الآن، وهذا الاستقرار النسبي سمح لها بالدخول في ديناميكية جديدة، وساعدها في العملية الانتقالية، وبقدر ما كانت التعددية الحزبية في البلد تعاني من الاختناق الكبير قبل الثورة، فقد تبدلت المعطيات جذرياً، ومعها تغيرت الساحة السياسية، وفُكت القيود عن التعددية الحزبية، وسُمح بميلاد الأحزاب الجديدة وتطوير التنظيمات المناضلة، وبهذا انفجر المكبوت السياسي، وظهرت على الساحة أعداد كثيرة من الأحزاب، إضافة إلى ما حصل من إصلاحات دستورية أسهمت في بناء النظام السياسي الجديد، وترسيخ حرية الرأي والتعبير، وانتظام العمليات الانتخابية؛ الرئاسية والبرلمانية والبلدية، التي أسهمت هي الأخرى في استمرار تأسيس الأحزاب السياسية استعداداً لخوض العملية الانتخابية، كما أن الخلافات داخل الأحزاب يتسبب بعضها في تأسيس كيانات حزبية جديدة، من جراء الانشقاقات المتكررة التي أضحت إحدى إشكالات العملية الحزبية.

سمحت الثورة، والإصلاحات التي تلتها، للمكونات السياسية المنفية خارج البلاد من مختلف المشارب الفكرية، أو تلك المحاصرة داخلها، بالظهور والتعبير عن نفسها، انطلاقاً من مظلاتها السياسية المتعددة، وقد حرصت هذه التيارات على التشكل السياسي والظهور العلني، والتعبير عن خلفياتها الفكرية وبرامجها السياسية، إلا أن كل تيار من هذه التيارات ليس ممثلاً بوجه سياسي واحد، وقد تتغير المعادلة الحزبية عند بعضهم بين حين وآخر، فضلاً عن النزوح السياسي الذي تلجأ إليه بعض الرموز بسبب الخلافات المتكررة.

برهنت تونس بعد الثورة أنها أرض خصبة لنمو الأحزاب، وقد أسهمت العملية

الحزبية نوعاً ما في ترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة، وحملت نسبياً هموم المجتمع وتطلعاته والدفاع عن مصالح المواطنين وحقوقهم العامة والخاصة، سواء تلك الأحزاب التي شاركت في الحكم وأسهمت في صناعة القرار، أو أحزاب المعارضة التي تُعَدُّ مراقبة لأداء الأحزاب الحاكمة ومحاسبة لها، وبقدر ما نشطت الأحزاب التونسية في شق طريقها نحو المواطن التونسي، فإن كثيراً منها لا يزال يعاني من اختلالات متعددة.

تتناول هذه الدراسة أبرز التيارات الفكرية والمذهبية في تونس، وخاصة تلك التيارات السياسية الفاعلة وذات الحضور البرلماني من بعد الثورة إلى الآن، ومن باب مقاربة تلك المكونات وإعادة نظمها حسب الفكرة الأكثر قرباً عملت الدراسة على تقسيمها حسب التيارات العريضة، وهذه العملية في التقسيم، وخصوصاً التيارات السياسية، قد تكون سابقة نوعاً ما لعملية التموضع الحزبي في فترات الانتقال الديمقراطي التي يكون للمجال السياسي فيها منطقه الخاص المختلف عن سياقات التحرر الوطني أو سياقات مقاومة الاستبداد، ومن أهم منجزات الانتقال الديمقراطي هو السماح ببناء مجال سياسي جديد، غير المجال السياسي المتشكل في الأوضاع السابقة القائم على تقسيم الساحة الحزبية إلى تيارات أيديولوجية وعائلات فكرية، وقد تحتاج العملية الحزبية في المستقبل إلى ضمها إلى شبكة قراءة جديدة ومركبة تعتمد نوعية الخيار الحزبي أو الوضع السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي.

هذا التقسيم لا يعني بالضرورة تلك الحدية التي تمثلها دلالات هذه المصطلحات، وخصوصاً عند التيارات السياسية، فالعامل الأيديولوجي يحضر ويغيب حسب الاستدعاءات المختلفة، مع ملاحظة أن بعض الشخصيات في هذه الأحزاب عابرة للأيديولوجيا، وبعضها قد يحمل أيديولوجيا أخرى غير تلك التي يتبناها حزبه، إضافة إلى أن العامل الأيديولوجي قد يكون حاضراً في الصفوف القيادية الأولى للأحزاب أكثر منه في حواضنها الانتخابية وشرائحها المتعددة.

إلى جانب هذه التيارات المختلفة هناك فاعلون سياسيون محليون خارج بيئة العمل الحزبي، من النقابات والاتحادات، وقد كان من خصائص الحركة النقابية التونسية في مراحل التشكل الأولى الربط بين العمل النقابي والوطني في آن واحد، ولهذا برزت مؤسسات نقابية مهتمة بالشأن العام كالاتحاد العام التونسي للشغل، الذي قام بأدوار سياسية مختلفة قبل الثورة وبعدها، تتمثل في توجيه الأحداث وجمع الفرقاء والمشاركة المباشرة في بعض الملفات السياسية، مستفيداً من خبراته الطويلة، وشبكة علاقاته الواسعة داخلياً وخارجياً، ووجوده في القطاعات المختلفة المدنية والإعلامية، ويرى الاتحاد نفسه أكبر ربما من الأحزاب القائمة، بل إن كثيراً من القيادات السياسية خرجت من رحم الاتحاد. ولما كان الاتحاد ليس حزباً سياسياً بالمعنى القانوني فإنه يخرج عن نطاق الدراسة، وكذلك بقية المكونات النقابية ومجموعات المصالح ورجال الأعمال، الذين يؤدون أدواراً سياسية مختلفة، قد تفوق في بعض الأحيان أدوار كثير من الأحزاب؛ لكنها لن تكون محوراً في الدراسة للسبب ذاته.

تتناول هذه الدراسة ثلاثة محاور رئيسية، يتولى المحور الأول منها التعريف بالمشهد السياسي التونسي قبل الثورة، وكيف أسهمت أجواء ما بعد الثورة في إعادة تشكيل الخارطة السياسية الجديدة، وسيعرج على التعريف ببعض الإصلاحات الدستورية وأثرها في العملية السياسية، والاستحقاقات الانتخابية التي تمت، ودورها في إعادة تشكيل التحالفات والولاءات.

في المحور الثاني من هذه الدراسة رصد لأغلب التيارات القائمة، وهي: التيار اليساري، والتيار القومي، والتيار السياسي الإسلامي، والقوى المنحدرة من منظومة الحكم قبل الثورة، ثم التيارات المذهبية والتربوية وعلاقتها بالسياسة، حيث تعد هذه التيارات عريقة في المشهد التونسي، وقد مرت بمحطات متعددة، تعود جذور بعضها إلى زمن الاستعمار الفرنسي، وبعضها أقدم من ذلك، خصوصاً التيارات المذهبية،

وقد تشكلت بعض التيارات السياسية في البداية بصفتها تيارات مقاومة للاحتلال ورافضة للوجود الخارجي، وما تلا ذلك من محطات سياسية متعددة، مُنعت فيها من النشاط، باستثناء تلك المكونات القريبة من النظام، حتى قيام الثورة وما أعقبها من مواقف سياسية مختلفة، واستقطابات متكررة ساهمت في الأداء السياسي التونسي وما زالت إلى الآن، وإن اختلفت المظلات وتعددت اللافتات، والحديث عن هذه المكونات سيقتصر على أدائها الحزبي بعد الثورة.

أما المحور الثالث فيتناول مستقبل العملية الحزبية والتحول الديمقراطي في تونس، ودور العملية الحزبية في صناعة التحول الديمقراطي، إضافة إلى التحديات المستقبلية التي تواجهها العملية السياسية في تونس سياسياً واقتصادياً، وحتى تلك التي لها علاقة بالشأن الإقليمي والدولي، وإلى أين تصير هذه التجربة في ظل هذه التحديات المختلفة.

نرجو أن تشكل هذه الدراسة نافذة جديدة لمعرفة التشكيلات الحزبية الفاعلة بعد الثورة التونسية، وأن تسهم في إعادة قراءة هذه التجربة بالطريقة التي تعزز الوعي وتسهم في معرفة الواقع العربي وتفاعلاته المتعلقة بتطلعات شعوب المنطقة وآمالها، بناء على أن التجربة التونسية مبعث أمل للقوى المنادية بالحرية والتغيير في المنطقة، وفي نفس الوقت ترى فيها بعض القوى مصدر إزعاج وموضع قلق، وخصوصاً تلك التي تتخذ موقفاً حدياً من ثورات الربيع العربي.

المحور الأول: خلفية المشهد السياسي التونسي

يختلف المشهد السياسي في تونس قبل ٢٠١١ وبعده، فكثير من التيارات لم تتمكن من التشكل سياسياً قبل الثورة إلا في الحدود الضيقة أو خارج البلاد، حتى فرضت الثورة الحق بالتنظيم، ومن خلال ذلك تغيرت الخارطة الفكرية والسياسية لتونس، وبرزت تلك المكونات المغيبة عن المشهد، واستحدثت أخرى بصورة واضحة ورسمية في أغلبها، ولكن هذا المشهد، وخصوصاً السياسي منه، لم يستقر على صورة واحدة ما بعد الثورة.

في المرحلة التي تلت الثورة التونسية أعيد بناء النظام وكتابة دستور جديد لتونس، توافقت عليه مختلف الشرائح السياسية، وأُجري عدد من الانتخابات الديمقراطية، رئاسية وبرلمانية وبلدية، تشرف عليها هيئة انتخابية مستقلة، معنية بتسيير العملية الانتخابية، ولكل مرحلة إفرازاتها المختلفة، التي تعيد رسم مشهد التحالفات السياسية من جديد.

أولاً: التعددية الحزبية قبل الثورة

اعتمد النظام السياسي في تونس، منذ الاستقلال ١٩٥٦ إلى آخر نهاية حكم زين العابدين بن علي، على دستور ١٩٥٩، وهو الدستور الذي صيغ بما يتوافق مع رغبة رئيس الحزب الدستوري رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة، حيث رسخ فيه الشمولية ونظام الحزب الواحد، وانفرد بالزعامة الكاملة، وخاصة بعد انتخابه في ١٨ مارس/آذار ١٩٧٥ رئيساً مدى الحياة، محتكراً كل السلطات التنفيذية ومسيطراً على القضاء، ومحتفظاً بتعيين أعضاء السلطة التشريعية بانتخابات شكلية لا وجود فيها لمنافسين، إلى أن حدث الانقلاب عليه في سنة ١٩٨٧، وخلفه زين العابدين بن علي.

جاء بن علي إلى الحكم بوعود الديمقراطية، والمصالحة الوطنية، وتحديد مدة رئاسة الجمهورية، وبدا من ميثاق ١٩٨٨ أنه سوف ينقل تونس من دولة الحزب الواحد إلى دولة التعددية، وظهرت تونس حينها واعدة أكثر من غيرها، بسبب أوضاعها الاجتماعية المتطورة نسبياً، ولكن السبب الحقيقي لسخاء تلك الوعود كان حاجة بن علي لبناء شرعية شعبية ووطنية لزعامته بعد الانقلاب الأبيض ونهاية مرحلة بورقيبة، حيث أطلق سراح آلاف المعتقلين الإسلاميين، وتبرع النظام بطريقة المحاصصة لمنح أحزاب المعارضة ١٩ مقعداً وبعدها ٣٤ مقعداً.

وفي انتخابات ١٩٩٩ بدأت الأمور تأخذ منحى آخر بعد فوز بن علي بأكثر من ٩٩٪ من الأصوات، ورغم خضوع دستور ١٩٥٩ لستة عشر تعديلاً، سواء خلال حكم بورقيبة أو زين العابدين بن علي، فإنها لم تُحدث تغييراً جوهرياً في بنية النظام السياسي، خاصة في باب الحريات السياسية، بل على العكس؛ فإن تعديل سنة ٢٠٠٢ سمح للرئيس بالترشح أكثر من ثلاث مرات، وظل يحافظ على قدر من التعددية المنضبطة والمعارضة الموالية، التي يطلق عليها بعضهم (أحزاب الديكور)، إضافة إلى هامش رمادي من أحزاب نصف قانونية لا يسمح لها بخوض الانتخابات، وأخرى ممنوعة[١].

تنوعت الأحزاب التونسية زمن حكم بن علي بين أحزاب موالية، وهي عناوين سياسية سطحية لا تقوم على قاعدة اجتماعية، وتقوم بالدفاع عن النظام وتبرير خطواته، وأخرى تنتمي إلى المعارضة الحقيقية، سواء المعترف بها أو الممنوعة، التي كانت تعاني أصنافاً من التضييق تبدأ من منع المناشط إلى السجن والنفي للآلاف من القيادات مدة طويلة، مثلما هو حال حركة النهضة، وفي هذه المرحلة تمايزت الأحزاب السياسية على ثلاثة أقسام:

(١) عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص١٥٥.

القسم الأول: أحزاب ممثلة في البرلمان

يعد التجمع الدستوري الديمقراطي على رأس هذه الأحزاب، وهو الحزب الحاكم منذ الاستقلال إلى الثورة بتسمياته المتعددة. أُسس عام ١٩٢٠ على يد عبد العزيز الثعالبي، وقد بدأ عروبياً، ثم تحول إلى حزب يصنف من خلال قياداته بأنه علماني راديكالي، وتراوح موقفه من الدين بين التوظيف في مرحلة مقاومة الاستعمار، إلى قدر من المواجهة المستفزة حتى أواخر الستينيات، ثم العودة إلى سياسة التوظيف والاحتواء.

تضاف إليه الأحزاب الإصلاحية، مثل حركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي انشقت سنة ١٩٧٤، وقامت بأدوار مهمة في النضال الديمقراطي، قبل أن يستوعب بن علي قيادتها في بداية التسعينيات لتصبح من أحزاب الموالاة وتسانده في انتخابات ٢٠٠٤؛ وأيضاً حزب الوحدة الشعبية الذي تعود جذوره إلى حركة الوحدة الشعبية التي أسسها أحمد بن صالح وانشقت عنه أواخر السبعينيات؛ والاتحاد الديمقراطي الوحدوي والحزب الاجتماعي التحرري، اللذَين تأسسا في عام ١٩٨٨؛ وحزب الخضر للتقدم المنشق عن الحزب الاجتماعي التحرري؛ وخلال سنة ١٩٩٣ تحوَّل الحزب الشيوعي التونسي، الذي تأسس في عشرينيات القرن الماضي، إلى حركة التجديد بعد عدد من المراجعات الفكرية، وفي سنة ٢٠١٢ تحولت حركة التجديد إلى حزب المسار الاجتماعي.

القسم الثاني: أحزاب مرخص لها لكنها غير ممثلة في البرلمان

تتمثل في الحزب الديمقراطي التقدمي (يساري)، وهو من الأحزاب المعارضة لابن علي، تأسس عام ١٩٨٣؛ والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (يسار الوسط)، الذي تأسس في ١٩٩٤، إثر انشقاق عدد من قيادات حركة الديمقراطيين

الاشتراكيين المعارضين لاحتواء حركتهم من طرف نظام بن علي، وهو كذلك من الأحزاب المعارضة، وكان له حضور قوي عقب الثورة مباشرة، ثم تلاشى.

القسم الثالث: أحزاب محظورة

تتقدمها حركة النهضة التي تعد امتداداً لحركة الاتجاه الإسلامي، عام ١٩٨١، وقد تعرضت لحملة استئصال بداية من سنة ١٩٩٠ حتى قيام الثورة، أدت إلى سجن عشرات الآلاف ونفي الآلاف واستشهاد المئات؛ ثم حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (يسار الوسط) الذي تأسس في ٢٠٠١، وهو من الأحزاب المعارضة للنظام منذ تأسيسه؛ وحزب العمال الشيوعي التونسي، وهو من أكبر الأحزاب الشيوعية، تأسس عام ١٩٨٦. وقد ظلت قيادات هذه الأحزاب ملاحقة في سنوات ما قبل الثورة[٢].

في هذه الحقبة جرت العديد من الدورات الانتخابية، رئاسية وتشريعية، ورغم السماح النسبي والمحدود لعدد من الأحزاب السياسية القريبة من النظام أن تكون في السلطة التشريعية، فإن ذلك لم يفلح في تغطية الطابع البوليسي للحزب الحاكم، حيث انتهج هذا النظام سياسة قمعية ممنهجة حيال كل المعارضين، واستخدم التعذيب والاعتقال أداةً للبطش بهم، واستعان بجهاز المخابرات، وسخَّر القضاء لإجراء محاكمات جائرة، واستخدم الإعلام لتشويه المعارضين، واعتمد بشكل كبير في هذه الإجراءات على الحزب الحاكم وأجهزة الإعلام والأجهزة البوليسية، في حين ظل دور الجيش هامشياً، بعيداً عن الإدارة المباشرة للحياة العامة في البلاد، قليل العدد والعتاد[٣].

بشكل عام؛ كان النظام السياسي التونسي في عهد بورقيبة نظاماً رئاسياً شمولياً، قائماً على نظام الحزب الواحد أغلبَ سنوات حكمه، باستثناء السنوات الأخيرة التي اضطر فيها إلى فتح الباب أمام المعارضة، فاعترف ببعضها وغض الطرف عن بعضها

(٢) المصدر نفسه، ص١٧٧.

(٣) أحمد كرعود، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد- فصل: تونس ثورة الحرية والكرامة**، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص٣٨.

الآخر، وقبل بحرية التعبير، ثم تحول إلى نظام تعددي شكلي في عهد بن علي، مسموح فيه لتلك الأحزاب القريبة من النظام والموالية له بالظهور نسبياً، في حين تعرضت فيه التيارات والأحزاب المعارضة الأخرى من كل التوجهات لمختلف أشكال الإيذاء؛ ما بين الإقصاء والسجن والنفي والتعذيب، وهكذا كان الجو السياسي قبل ٢٠١١، حتى جاءت الثورة لتعيد ترتيب المشهد السياسي من جديد.

ثانياً: الإصلاحات الدستورية بعد الثورة وانعكاساتها على المشهد السياسي

بعد فرار بن علي أعلن الوزير الأول محمد الغنوشي، وفي اليوم نفسه، توليه رئاسة الجمهورية مؤقتاً؛ عملاً بالمادة ٥٦ من الدستور، وفي اليوم الثاني أعلن المجلس الدستوري إعلان شغور منصب الرئيس والعودة للفصل ٥٧، ومن ثم تولى فؤاد المبزع، رئيس مجلس النواب، رئاسة الجمهورية مؤقتاً.

شهدت هذه الفترة تغير المشهد السياسي في تونس، وذلك بالاعتراف بعدد من الأحزاب المحظورة، والترخيص لأحزاب جديدة، وحُلَّ الحزب الدستوري الحاكم، وغابت عن المشهد أغلب الأحزاب الموالية للنظام السابق.

وبهذا تشكل ثلاثي أمسك بزمام السلطة بعد ١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، متكون من كل من رئيس الجمهورية المؤقت فؤاد المبزع، ووزيره الأول محمد الغنوشي الذي خلفه فيما بعد الباجي قايد السبسي، واستمرت هذه الشخصيات في إدارة المرحلة الجديدة ما بعد الثورة، وهو ما لم يَرض به بعض الثوار، خاصة دعاة القطيعة مع نظام بن علي، وكان من المهام الأساسية لهذه الحكومة المؤقتة الدعوة إلى تهيئة شروط صياغة دستور جديد، بعد تعليق الدستور القديم، وتنظيم انتخابات رئاسية خلال المدة المحددة دستورياً بـ٩٠ يوماً، وهي المدة المحددة لشرعية الرئاسة المؤقتة، لكن هذه المدة زادت عن حدها لعدة اعتبارات، بعد ذلك تصاعدت وتيرة الاحتجاجات

على حكومة محمد الغنوشي الذي اضطر إلى الاستقالة، ومعها أصدر الرئيس المؤقت مرسوماً يدعو فيه لانتخابات مجلس وطني تأسيسي في ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ ويكون من مهامه صياغة دستور جديد للبلاد في غضون سنة[٤].

أُجريت هذه الانتخابات في موعدها المحدد، وأسفرت عن فوز الأحزاب التي كان لها موقف واضح حيال النظام السياسي قبل الثورة (حركة النهضة ٨٩ مقعداً، والمؤتمر من أجل الجمهورية ٢٩ مقعداً، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات ٢٠ مقعداً، وحصلت العريضة الشعبية، وهي قوائم مستقلة يقف وراءها المنشق عن حركة النهضة محمد الهاشمي الحامدي، على ٢٦ مقعداً)، وبذلك تمكنت أحزاب النهضة والمؤتمر والتكتل من الحصول على الأغلبية في المجلس، وقيادة تونس في تلك المرحلة، وقد شُكِّلت حكومة ائتلافية برئاسة الأمين العام لحركة النهضة حينها حمادي جبالي، كما انتخب المجلس مصطفى بن جعفر الأمين العام لحزب التكتل رئيساً للمجلس الوطني، واختير منصف المرزوقي، رئيسُ حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، رئيساً للجمهورية، وكان من أولويات هذه المرحلة صياغة دستور جديد لتونس[٥].

تمحور النقاش الدستوري في بداياته الأولى حول قضايا مركزية، وخاصة قضية المرجعية وموقع الدين في الشأن العام وشكل النظام السياسي الجديد، وحول النقطة الأخيرة تباينت الآراء؛ بين من يرى خطورة النظام الرئاسي، بناء على أن نظام بن علي كان نظاماً رئاسياً حوَّل كل مصالح الدولة لخدمة الحزب الحاكم، وبما يضمن بقاء رئيسه في السلطة، ومن ثم فإن هذا الرأي طرح وبقوة خيار النظام البرلماني بصفته حلّاً أمثلَ يؤدي إلى الخروج من الحالة التي ضربت تونس في حقبة ما قبل الثورة، ويضمن عدم هيمنة رئيس الجمهورية مرة أخرى. وفي المقابل هناك من رأى أهمية النظام الرئاسي، مع تحويل جزء من صلاحياته للبرلمان، وبين هذا وذاك اعتمد

(٤) زوال سهام، **الإصلاح الدستوري في تونس بعد ٢٠١١م السياقات والرهانات الجديدة**، مجلة المفكر، جامعة محمد خضير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد (١٤)، ص٤٧٠.

(٥) أحمد كرعود، مرجع سابق، ص٤٧.

نظام يوازن بين صلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات البرلمان؛ وذلك بالتوصل إلى حل توافقي يشبه الوصفة البرتغالية في نظام أقرب إلى البرلماني يكون فيه البرلمان هو السلطة الأصلية ورئيس الحكومة هو الشخصية الأبرز في السلطة التنفيذية، أما رئيس الجمهورية فله صلاحيات مهمة في الدفاع والخارجية وتمثيل الدولة والقدرة على التحكيم، خاصة أن انتخابه مباشرة من الشعب.

ضم الدستور التونسي الجديد مئة وتسعة وأربعين فصلاً موزعة على عشرة أقسام؛ وهو يُعد من الدساتير الطويلة، ويُحسب لهذا الدستور، الذي جاء توافقيًّا بامتياز، وكُتب بمفردات تواكب لغة القرن الحادي والعشرين، أنه عبَّر عن إرادة أطياف واسعة من التونسيين، وكان للمجتمع المدني نصيب في صياغته، مؤكداً النظامَ الجمهوري وهوية الدولة التونسية وطبيعتها وتوجهاتها، وأن تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها، وهي دولة مدنية، تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب، وعُلوية القانون، وتسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات.

يتناول الباب الثاني من الدستور الحقوق والحريات؛ على غرار الحق في الصحة، والحق في بيئة سليمة، والحق في الحياة، ويلاحظ النصُّ على حقوق مستحدثة مثل الحق في النفاذ إلى المعلومة، وجملة من الحريات الفردية والجماعية؛ كحرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر، وحرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات، وحرية الاجتماع والتظاهر السلميَّين، بالإضافة إلى حريات نوعية ونخبوية؛ على غرار حرية الإبداع وحرية البحث العلمي، والحريات الأكاديمية، وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل الدولة بحمايتهم من كل تمييز سلبي، والتزامات صريحة بحماية حقوق المرأة المكتسبة، مع تأكيد عدم جواز النيل من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة في هذا الدستور، والحيلولة دون عودة الاستبداد أو تغيير شكل نظام الحكم

أو هوية الدولة أو الالتفاف على ثوابت المجتمع[٦].

اهتم الباب الثالث بالسلطة التشريعية وكيف يمارسها الشعب من خلال ممثليه بمجلس نواب الشعب، بالإضافة إلى تفصيل مهامه التشريعية والرقابية، وأدوار رأسَي السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة) وصلاحياتهما، وعدم جواز تولي رئاسة الجمهورية أكثر من دورتين كاملتين، متصلتين أو منفصلتين، ولا يجوز لأي تعديل أن ينال من عدد الدورات الرئاسية ومددها بالزيادة، كما يؤكد هذا الدستور استقلالية القضاء واعتباره سلطة مستقلة تضمن إقامة العدل، وعلوية الدستور، وسيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات، كما ينظم هذا الدستور أعمال الهيئات الدستورية وهي: هيئة الانتخابات، وهيئة الاتصال السمعي البصري، وهيئة حقوق الإنسان، وهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة، وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، كما حدد الدستور طبيعة السلطة المحلية التي تقوم على أساس اللامركزية التي تتجسد في جماعات محلية تتكون من بلديات وجهات وأقاليم، وتتمتع الجماعات المحلية بالشخصية القانونية، وبالاستقلالية الإدارية والمالية، وتدير الجماعات المحلية مجالس منتخبة.

ومن الواضح أن هذا الباب يحظى بأهمية خاصة؛ إذ عبَّر عن تغير جوهري في منوال الإدارة باتجاه تعزيز اللامركزية.

أما الباب الثامن فقد خُصص لطرق تعديل الدستور، والتاسع يتصل بتفسير الدستور، والعاشر الأخير خُصص للأحكام الانتقالية[٧].

إضافة إلى الدستور الجديد الذي تمت صياغته، كانت هناك جهود أخرى تؤسس

(٦) فتحي الجرادي، **الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي**، مركز الجزيرة للدراسات، (٢٠١٤/١/٢٨)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/١/٢٩، https://cutt.us/BTykK

(٧) المرجع نفسه.

للعدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية، وخاصة عمل هيئة الحقيقة والكرامة التي قامت بجهدها الكبير في إطار تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، لكن ثمة ثغرات تحتاج إلى مزيد من الإصلاحات، ومن ذلك الموقف من الأخطاء الوطنية الكبرى، التي يفترض حفظها حتى لا يسمح بتكرارها من جديد، فالمرحلة السابقة ليست كلها خيراً محضاً كما أنها ليست شراً محضاً، ومن ثم فإن إعادة تقييمها على ضوء الثوابت الوطنية من الأهمية بمكان حتى لا يعاد إنتاج الماضي من جديد، مع الأخذ بالحسبان أهمية أن تكون تلك القراءات موضوعية إن لم تكن مستقلة، حتى يبقى لهذه الدراسات أثرها في المستقبل، ورغم الجهود التي بذلت في هذا المجال فإن الواقع يدعو لمزيد من الدراسة والاستفادة.

وهكذا جاءت ثورة ١٤ يناير ٢٠١١ لتعيد رسم المشهد السياسي والخارطة السياسية من جديد، سواء من خلال الإصلاحات الدستورية التي تمت، أو من خلال طبيعة العملية الحزبية والتحالفات السياسية التي تعيد نتائج الانتخابات تشكيلها في كل مرحلة، أو عن طريق الحكومات المتتابعة التي أفرزتها الاستحقاقات الانتخابية بعد الثورة، وهي عشر حكومات قبل حكومة إلياس الفخفاخ الحالية؛ لكن ثمة خلافات دستورية لها أثرها المباشر في أداء الرئاسات الثلاث، تعود ربما لطبيعة الدستور نفسه، وطبيعة المتنافسين السياسيين، حيث لم تستطع القوى السياسية منذ ست سنوات من الدستور الجديد التوافق على تشكيل المحكمة الدستورية، ووضع مخارج وحلول تنظم العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ورئيس الوزراء، هذه الخلافات تظهر بين حين وآخر، وقد برزت للسطح خلال حكم الرئيس السابق السبسي ورئيس الحكومة يوسف الشاهد، وبقي البرلمان وقتها بعيداً عن حلبة الصراع، ثم عادت للظهور من جديد بعد انتخابات ٢٠١٩ بين رئيس الجمهورية قيس سعيد ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، وهذه الخلافات مرشحة للانفجار في أي وقت، لأسباب تتعلق

بطبيعة الدستور وطبيعة الشخصيتين نفسهما، فرئيس الجمهورية لا يخفي امتعاضه من الدستور الحالي، بل جعل على رأس أولوياته في برنامجه الانتخابي إعادة النظر في الدستور، مبدياً عدم رضاه عن الممارسة السياسية التي أنتجها هذا الدستور، ويرى في التعديل ضرورة ملحة لتحقيق التنمية والحكم المحليين، وترى قوى سياسية أخرى أن الوقت غير مناسب لهذا التعديل لاعتبارات تتعلق بطبيعة المرحلة التي تعيشها تونس وتحاول الخروج منها.

ثالثاً: الاستحقاقات الانتخابية بعد الثورة وأثرها في تشكيل التحالفات السياسية

من المهم في البداية الإشارة إلى دور القانون الانتخابي في تشكيل المشهد الحزبي ونتائجه التي لا تخفى على المتابعين، فطبيعة صياغة القانون والظروف السياسية حينها ربما كانت تحتم على المشاركين في صياغته عدم السماح لأي حزب بالحصول على الأغلبية، بحيث لا يعود الشعب إلى الوراء، مستحضرين تجربة خمسين سنة ماضية من التفرد، وتحوطاً من حصول بعض القوى المنظمة والمستعدة لهذا التحول على الأغلبية، وبقدر ما كان هذا القانون ربما مناسباً في وقته وسياقاته فإنه أفضى فيما بعد إلى ضعف المؤسسات وتشرذم الأحزاب بحثاً عن مواقعها في الدولة، وفتح المجال لإمكانية حصول المكونات الحزبية الصغيرة على مواقع في الدولة.

شهدت تونس ستة استحقاقات انتخابية بعد الثورة، تفرز في كل مرة نتائج مختلفة ولاعبين جدداً، وخاصة ما يتعلق بانتخابات المجلس التأسيسي والانتخابات البرلمانية، ففي أول استحقاق ديمقراطي لانتخاب المجلس التأسيسي، في ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، تنافس ما يزيد على ثمانين حزباً سياسياً، وكانت هذه الانتخابات بداية لتحول المشهد السياسي من التشتت إلى التجمع النسبي، ففيها تحصَّل حزب

حركة النهضة على نصيب الأسد من خلال الفوز بـ ٨٩ مقعداً من ٢١٧، يليها المؤتمر من أجل الجمهورية الذي فاز بـ٢٩ مقعداً، ثم تيار العريضة الشعبية (قوائم مستقلة) بـ٢٦ مقعداً، والتكتل من أجل العمل والحريات بـ٢٠ مقعداً.

أفصحت هذه الانتخابات عن تغيرات جوهرية في المشهد السياسي، من خلال إعادة رسم خريطة القوى والتوازنات السياسية، إذ مثل فوز حركة النهضة بداية لمرحلة جديدة في الحياة السياسية التونسية، وهو ما وضع التيار السياسي الإسلامي أمام اختبار السلطة، خاصة أنه حرص على الترويج لخطاب سياسي وسطي معتدل، وتعهد باحترام الصبغة المدنية للدولة وسيادة الشعب وقاعدة التداول على السلطة؛ كما احتل حزب المؤتمر من أجل الجمهورية المرتبة الثانية بعد أن كان ينظر إليه على أنه حزب صغير، وهو ما مكَّنه من أن يكون له دور في المجلس التأسيسي؛ بالإضافة إلى بروز العريضة الشعبية للحرية بصفتها ثالث قوة في الانتخابات باحتلالها المرتبة الثالثة، وقد مثلت هذه الانتخاب خطوة كبيرة باتجاه طي صفحة الماضي وإرساء قواعد النظام السياسي الجديد، فبموجبها قامت أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة تتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية، وإذا كانت أول صلاحية للمجلس التأسيسي هي كتابة الدستور فإن أولى مهامه تمثلت في انتخاب رئيس للجمهورية يتولى بدوره اقتراح رئيس للحكومة على البرلمان مع مراعاة نتيجة الانتخابات.

ومع تشكيل أول حكومة تونسية بعد الثورة منبثقة من خيار الشعب اكتملت الأركان الأساسية للنظام السياسي الانتقالي في إطار من الشرعية الانتخابية، وبذلك دخلت تونس في مرحلة جديدة في تاريخها السياسي المعاصر وتجاوزت كثيراً من التعقيدات السياسية والقانونية التي لا تزال بقية دول الربيع العربي تسعى لتجاوزها[٨].

(٨) عائشة عباش، **الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي في تونس: قراءة في وتجربة حركة النهضة في الحكم**، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، (٢٠١٤/٩/١٤)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/١/٢٧م.
https://democraticac.de/?p=37201

تعد هذه الجولة الانتخابية الأولى بعد الثورة، وقد أعادت نتائجها تشكيل المشهد السياسي من جديد، حيث تقدمت أحزاب كانت إلى ما قبل الثورة مغيبة عن المشهد، في حين فازت كتلة العريضة الشعبية ثالثاً، وهي مكونة من قوائم مستقلة، وقد ساعدتها عدة عوامل للفوز، منها خطابها القريب من الشعب، ووعودها التي قطعتها للناخبين، وحل الحزب الحاكم، حيث استفادت من مخزونه الانتخابي، وقد تأسس في هذه الفترة تحالف ثلاثي بين حزب النهضة والمؤتمر والتكتل، وسميت الحكومة المنبثقة عن هذا التحالف حكومة (الترويكا).

بعد إقرار الدستور التونسي الجديد في ٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، والأحداث التي شهدتها تونس في تلك الفترة، تخلت النهضة عن السلطة، وشُكِّلت حكومة تكنوقراط، وبعد ذلك وفي ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، كانت أول انتخابات لمجلس نواب الشعب، وفي هذه الانتخابات فاز حزب نداء تونس (ليبرالي وسط) بـ ٨٦ مقعداً، من أصل ٢١٧ يتكون منها البرلمان، وحَلت حركة النهضة ثانية بحصولها على ٦٩ مقعداً، وبقدر ما كانت هذه النتيجة مفاجئة إلا أنها أعادت رسم المشهد ثانية، وكان حزب نداء تونس وحركة النهضة قد شكلا ائتلافاً واسعاً، بناء على هذه النتيجة، إلا أنه ضعف لأسباب متعددة؛ منها التفكك الذي أصاب النداء.

وقد تلت هذه الانتخابات انتخابات رئاسية في ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤، تنافس فيها ٢٧ مرشحاً، من دون مشاركة حزب حركة النهضة، الذي ترك لأنصاره حرية الاختيار بين المتنافسين، ولم تسفر عن فوز أي منهم بالأغلبية، وهو ما أدى إلى إجراء جولة انتخابية ثانية بين أكبر فائزَين، في ٢١ ديسمبر/كانون الأول، وفاز فيها مرشح نداء تونس الباجي قايد السبسي على حساب المنصف المرزوقي.

ورغم تدني نسبة النهضة في الانتخابات النيابية فإنها فازت في أول انتخابات

بلدية، ففي ٦ مايو/أيار ٢٠١٨، شهدت البلاد أول انتخابات بلدية حرة، حلت فيها النهضة في المرتبة الأولى في العاصمة وفي عدد من المدن الكبرى، ومعها عادت النهضة لتصدر المشهد من جديد، وفي ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٩ شهدت تونس انتخابات رئاسية جديدة، تنافس فيها ٢٦ مرشحاً، حقق فيها الأكاديمي المستقل قيس سعيّد مفاجأة جديدة، حيث تقدم نتائج الانتخابات، وحصل على ١٨,٤٪، تلاه رجل الأعمال نبيل القروي زعيم حزب قلب تونس المنشق عن نداء تونس، بحصوله على ١٥,٥٨٪، وهو ما أدى إلى إجراء جولة ثانية من الانتخابات، في ١٣ أكتوبر/تشرين الأول من نفس العام فاز فيها قيس سعيد.

الخلافات التي أعقبت نتائج انتخابات ٢٠١٩ تشبه في الحدَّة ما حصل في سنة ٢٠١٣ حين احتداد الخلافات السياسية والأيديولوجية وتصاعد العمليات الإرهابية التي كادت تودي بمجمل المسار الثوري، وما تلاها بعد ذلك، وبحسب إعلان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس عن النتائج الرسمية للانتخابات البرلمانية، التي جرت في السادس من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، فإن حركة النهضة قد تصدرت نتائج الانتخابات، وذلك بحصولها على ٥٢ مقعداً في البرلمان من ٢١٧ عدد مقاعد البرلمان التونسي، في حين جاء حزب قلب تونس في المرتبة الثانية بحصوله على ٣٨ مقعداً، وجاء التيار الديمقراطي (يسار الوسط) في المرتبة الثالثة بحصوله على ٢٢ مقعداً، وحصل ائتلاف الكرامة (تحالف محافظ مكون من شخصيات إسلامية قريبة من المزاج الثوري) على ٢١ مقعداً، يليه الحزب الدستوري الحر (امتداد للحزب الحاكم قبل الثورة) بـ١٧ مقعداً، ثم حركة الشعب (قومية) بـ١٦ مقعداً، يليها تحيا تونس بـ١٤ مقعداً، ومشروع تونس بـ٤ مقاعد (وهما حزبان منشقان عن نداء تونس)، ولم تتجاوز حصة باقي الأحزاب والقوائم المستقلة خمسة مقاعد[٩].

بالنظر إلى هذه النتيجة الموزعة على عدد من الأطياف السياسية المتباينة، فإن أي

(٩) الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، تونس، **الانتخابات التشريعية ٢٠١٩**، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/١/٣١، https://cutt.us/qxbRN

كتلة منها لم تصل إلى نتيجة تمكنها من تشكيل الحكومة وضمان تصويت أغلبية أعضاء البرلمان عليها، ولأن حركة النهضة هي الحزب الحاصل على أكثر المقاعد البرلمانية، فقد كانت المعنية دستورياً باقتراح رئيس الحكومة، والبحث عن تحالفات سياسية تضمن حيازة حكومته على ثقة البرلمان، وقد حرصت النهضة على تقديم شخصية مستقلة؛ لعدد من الاعتبارات الداخلية والخارجية، وكان الحبيب الجملي هو المقترح؛ لكونه مستقلاً أولاً، وللخروج من أزمة الاستقطاب السياسي الحاد في المشهد التونسي، في ظل حالة عدم الثقة التي تعيشها الكتل البرلمانية المتباينة سياسياً وأيديولوجياً.

هذا الخيار دعا حركة النهضة للبحث عن تحالفات في إطار الكتل الفائزة، بعيداً عن القوى المحسوبة على نظام بن علي وقلب تونس، الحزب الفائز ثانياً، نظراً لتعهُّد النهضة في أثناء الحملة الانتخابية بعدم التحالف معه؛ لكونه وُضع في صورة الحزب المجسد للفساد، وهذه المواقف الحدية ربما كانت سابقة لأوانها، في ظل البحث عن ضمانات استمرار العملية السياسية في تونس، هذا في حين اشترط حزب التيار الديمقراطي في وقت سابق الحصول على وزارات سيادية، كالداخلية والعدل والإصلاح الإداري، لقبول الدخول في مفاوضات تشكيل الحكومة، واشترطت حركة الشعب عدداً من الشروط، بعضها يخص السياسة الداخلية، وتتمثل في استبعاد حكومة التكنوقراط والعدول عن خيار خصخصة المؤسسات العامة والمحافظة على القطاع العام، وأخرى لها علاقة بالسياسة الخارجية؛ كالنأي عن الانخراط في المحاور الإقليمية مثل الموقف من النزاع في ليبيا أو الموقف من الثورة السورية أو التقارب مع تركيا وقطر، كما اشترط ائتلاف الكرامة استثناء الملاحقين في تهم الفساد أو المحسوبين على نظام بن علي من الحكومة.

قام الحبيب الجملي بعدد من المشاورات لمقاربة هذه الشروط، وأبدى استعداده لمنح

حقيبة العدل والإصلاح الإداري للتيار الديمقراطي، والتوافق على شخصية أخرى لوزارة الداخلية، إلا أن المشاورات وصلت إلى طريق مسدود، وأعلن التيار الديمقراطي انسحابه منها، ثم تبعه حزبا حركة الشعب وتحيا تونس، وقد كانت الجولة الأولى من هذه المشاورات مفضلة خيار الحكومة الائتلافية على حكومة الكفاءات، لكنها لم تصل إلى نتيجة متفق عليها، ليفضل بعدها الحبيب الجملي خيار حكومة الكفاءات التي لم تلق موافقة برلمانية، وصوت ضدها (١٣٤) عضواً لمبررات عدة، بعضها يتعلق بطبيعة الأسماء المقترحة؛ كالاتهام بالفساد وعدم الكفاءة، أو شبهة الانتماء لأحزاب وقوى سياسية، كالانتماء للنهضة الذي يمثل عقدة لدى خصومها، أو الانتماء للنظام السابق، الذي يمثل هو الآخر عقدة لدى قوى محسوبة على الثورة، من بينها النهضة، التي لم توافق على بعض الأسماء المطروحة.

هناك أسباب أخرى خارجية يطرحها بعضهم، تتعلق بطبيعة العملية الديمقراطية في تونس، وكونها النموذج الأفضل مقارنة ببقية الدول التي انطلقت فيها احتجاجات ٢٠١١، ولهذا تصر بعض الدول الخارجية القريبة من المشهد التونسي على إفشال هذا النموذج.

مع ذلك فإن هذا الرفض يعد الأول من بعد الثورة، وهو مؤشر واضح على تصاعد حدة الاستقطاب داخل المشهد السياسي التونسي، والذي وصل إلى اتهام بعض القوى السياسية بالولاء للخارج، في بلد تحيط به عدد من الدول التي لا يزال أغلبها لم تصل إلى حالة الاستقرار أو الاعتراف بكل المكونات الاجتماعية والفكرية والسياسية أو إلى القبول بالحد الأدنى الديمقراطي، وترى في هذا النموذج مهدداً لبقائها، إضافة إلى الأحداث التي يعيشها الجوار التونسي، والتي تسعى الدول المتدخلة هناك إلى تسوية الأرضية السياسية لمصلحتها في الجزائر وليبيا وتونس، بما يضمن تأثيرها في الملفات المتعددة داخلياً وخارجياً في هذه الدول.

بحسب المادة ٨٩ من الدستور التونسي فإن الفعل الدستوري بعد إعلان نتيجة الانتخابات يكون كالآتي: «في أجل أسبوع من الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات يكلف رئيس الجمهورية مرشح الحزب أو الائتلاف الانتخابي المتحصل على أكبر عدد من المقاعد بمجلس نواب الشعب، بتكوين الحكومة خلال شهر يجدَّد مرة واحدة، وفي صورة التساوي في عدد المقاعد يُعتمد للتكليف عدد الأصوات المتحصل عليها، عند تجاوز الأجل المحدد دون تكوين الحكومة، أو في حالة عدم الحصول على ثقة مجلس نواب الشعب، يقوم رئيس الجمهورية في أجل عشرة أيام بإجراء مشاورات مع الأحزاب والائتلافات والكتل النيابية لتكليف الشخصية الأقدر من أجل تكوين حكومة في أجل أقصاه شهر»[١٠].

ومع هذا فإنه لأول مرة منذ الثورة تخفق حكومة في نيل الثقة أمام البرلمان، وبناء على ذلك أعلن الرئيس التونسي قيس سعيد تكليف إلياس الفخفاخ بتشكيل حكومة جديدة، وقد عبَّرت أحزاب تونسية على لسان بعض نوابها عن ترحيبها بالقرار، في حين اعترضت أخرى، وفضَّل بعضها انتظار ما ستسفر عنه جولة المشاورات، وكان أمام الفخفاخ ثلاثون يوماً لتشكيل الحكومة الجديدة ونيل الثقة، أو الدخول في انتخابات جديدة، وبعد جولة المفاوضات نجح رئيس الحكومة الجديدة في إقناع كتلة واسعة من البرلمان بهذه الحكومة والتصويت عليها.

يعد هذا المنعطف الذي دخلت فيه تونس من المنعطفات السياسية الخطيرة بعد الثورة، الذي خشي كثير من الأوساط السياسية أن يكون آخر مسمار في نعش الديمقراطية في تونس، وهذا ما شجع القوى الحزبية في الأخير على التعاطي الإيجابي مع رئيس الحكومة الجديد، تخوفاً من الدخول في رهان انتخابي قد لا تكون نتائجه مرضية لأحد، في ظل الجدل الدائر حول قانون الانتخابات، إضافة إلى الوضع

(١٠) الجمهورية التونسية، رئاسة الحكومة، **دستور الجمهورية التونسية**، المادة ٨٩، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/١/٣١، https://cutt.us/lnMEy

الاقتصادي الهش والسياسي المتأزم والمحيط الملتهب.

المشهد السياسي التونسي وإن كان متعدد الرؤى ومتباين الأهداف، فإنه يفضي في الأخير إلى حل توافقي، كما حصل في الاستحقاقات الانتخابية السابقة، وإعادة الانتخابات في ظل تأزم الجوار الليبي، وتعدد القوى الخارجية الرامية إلى تحقيق أهدافها على حساب مصلحة تونس، قد تؤزم فرصة إعادة الانتخابات بحد ذاتها والذهاب بالبلاد إلى فراغ سياسي لا تحمد عواقبه، كما أن الانتخابات ليست مضمونة النتائج لأحد من هذه الأطراف، وليس من المؤكد أن تكون النتيجة مغايرة عن سابقتها، وإعادتُها ربما تُدخل الكتل الموجودة في مغامرة سياسية قد لا تحمد عواقبها، إضافة إلى أسباب وحساباتٍ أخرى خاصة بالكتل البرلمانية، وهذا ربما أدى إلى نجاح التصويت على هذه الحكومة، والدخول في مرحلة سياسية جديدة.

النجاح وتحقيق تطلعات الشعب التونسي هو التحدي الأبرز أمام الحكومة الحالية، التي بمقدورها أن تكون بهذا المستوى نظراً لمقومات النجاح التي تتمتع بها، من خلال البرامج التي أعلنتها، والشخصيات المناسبة القادرة على إدارة الملفات المختلفة؛ وبقدر ما يكون تنوع الشخصيات السياسية داخل التركيبة الحالية عامل نجاح، فإنه في نفس الوقت قد يؤدي إلى العودة للوراء والدخول في معركة كلامية تجتر صراعات المرحلة السابقة، وتفوت على الشعب فرص الانطلاق، وربما يعد من ضمانات هذه المرحلة إعادة المصالحة بين المكونات المختلفة المشاركة في الحكومة.

المحور الثاني: التيارات الفكرية والسياسية في تونس بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر

تتجاذب الساحة الفكرية والسياسية التونسية تيارات عدة؛ يسارية وليبرالية وقومية وإسلامية، تتداخل أحياناً فيما بينها، وتتقارب في بعض الأحيان على شكل تحالفات سياسية استجابة لنتائج الانتخابات المفاجئة، وتنفصل عن بعضها أحياناً كثيرة، وقد يتقارب اليسار والقوميون حتى يظهروا للآخرين تياراً واحداً، وقد يفترقون حد التمايز والوضوح، كما أن سمعة الأحزاب الكبيرة أو الفائزة في البرلمان تغطي على الأحزاب الصغيرة غير الممثلة أو الممثلة بنسب بسيطة، وعلى الرغم من تعدد هذه الأحزاب وتنوعها فإنها لم تستطع شق طريقها إلى البرلمان التونسي إلا من خلال التحالف مع مكونات أخرى تذوب داخلها.

بعد ثورة يناير ٢٠١١ اهتز المشهد السياسي في تونس، وتأسس أكثر من مئتي حزب سياسي، ووجد التونسيون أنفسهم أمام ساحة سياسية غير مستقرة، تتشكل فيها أحزاب جديدة وتذوب أخرى، إضافة إلى الفوز المدوي لبعض هذه الأحزاب والإخفاق المدوي في نفس الوقت، كما حدث مع نداء تونس بين الانتخابات البرلمانية ٢٠١٤ والثانية في ٢٠١٩، وربما باستثناء حزب حركة النهضة الإسلامي تعد أغلب الأحزاب التونسية من هذا القبيل، ولعل السبب في ذلك يعود إلى الحالة الحزبية الوليدة والانشقاقات السياسية المتكررة، والهجرات والتنقلات الحزبية للنخب التونسية، وعلى الرغم من التجارب الانتخابية المتعددة التي أعقبت الثورة، فإن الساحة الحزبية لا تزال سائلة، فضلاً عن المشهد السياسي العام الذي يتأثر بشكل كبير بهذا الوضع، وهذا ما يجعل من تحديد الأحزاب الفاعلة باستمرار أمراً صعباً.

من خلال هذا المحور تستكشف الدراسة أبرز التيارات في تونس، وهي: التيار

اليساري، والتيار القومي، والتيار الليبرالي، والتيار السياسي الإسلامي، ثم التيارات المذهبية والتربوية وعلاقتها بالسياسة، حيث ستقوم بقراءة هذه التيارات المختلفة من خلال تمثلاتها السياسية الفاعلة بعد ثورة ٢٠١١، وخاصة تلك الأحزاب ذات الحضور البرلماني اللافت في الاستحقاقات الانتخابية البرلمانية، والتي لا تزال موجودة إلى الآن ولم تتحول إلى أحزاب أخرى، وقد وزعت الأحزاب على التيارات القريبة منها، مع الأخذ في الحسبان أن بعض هذه الأحزاب قد لا تكون متمسكة بالأيديولوجيا بشكل كبير، وقد لا يحمل منتسبوها ذاك القدر الذي يحمله مؤسسوها من الولاء للفكرة الأم، وقد تغيب الأيديولوجيا وتحضر بحسب المعطيات السياسية المتقلبة، وقد تحضر بالقدر الذي تميز به نفسها عن التيارات الأخرى.

كانت هناك مراحل عدة تشكلت من خلالها هذه التيارات وبطرق مختلفة، ولعل الدراسة في الخارج كان لها تأثيرها الأكبر في هذا التشكل، ويغلب على أكثر الأحزاب السياسية التابعة لهذه التيارات الطابع العلماني باستثناء الأحزاب ذات البعد الإسلامي؛ كحزب حركة النهضة الذي تبنى خيار الإسلام الديمقراطي؛ للتمايز عن التيارات الأخرى المنتسبة للمرجعية الإسلامية.

أولاً: اليسار التونسي وأزمة الانشقاقات المتكررة

بين النشأة التاريخية لتيار اليسار إبان الاستقلال التونسي، وما تلا ذلك من تشكلات متعددة أخذت في مجملها الجمع بين الأفكار الليبرالية والاشتراكية والشيوعية، حصل اللبس في تصنيف بعض الأحزاب التونسية، ولعل فكرة اليسار تتسع أكثر لتشمل التنظيمات والأفكار الممتدة من تيار الوسط المعتدل الديمقراطي الاجتماعي، واليسار الراديكالي الثوري، بالإضافة إلى أن الحالة اليسارية التونسية والعربية عموماً، قد تجمع بين التوجهات اليسارية من جهة، والقومية العربية والذات القطرية من جهة أخرى،

وهذا ربما أقرب محدد لتيار اليسار التونسي المتشعب.

١. الجذور التأسيسية لليسار

تعود الجذور الأولى لنشأة اليسار التونسي إلى سنوات ١٩٢٠، التي عرفت صعود جيل من اليساريين الذين تأثروا بالاشتراكيين الفرنسيين ثم بانتصار الثورة البلشفية ١٩١٧، وقد مر التيار اليساري في تونس بعدة مراحل، تبنت في كل مرحلة لافتة خاصة بحسب معطيات الواقع وظروف المرحلة، ومن أبرز هذه المراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة الحزب الشيوعي التونسي

تعود البدايات الأولى للحزب إلى مطلع عشرينيات القرن الماضي، وقد تأسس بوصفه فرعاً من فروع الحزب الشيوعي الفرنسي، واحتل مواقع القيادة فيه تونسيون من ذوي الديانة اليهودية، وعلى الرغم من القرار الذي اتخذه بعض ناشطيه بتونسة الحزب، على إثر مؤتمر الحزب في مايو/أيار ١٩٣٩، الذي فيه تغير اسم الحزب إلى الحزب الشيوعي في القطر التونسي، فإن ذلك لم يغير من ولائه للحزب الشيوعي الفرنسي، وتبنى مقولة الاتحاد بين فرنسا ومستعمراتها، ومن ثم ضرورة ربط مستقبل تونس بفرنسا، وانعكس ذلك على الموقف من بعض القضايا التونسية والعربية كالقضية الفلسطينية في عام ١٩٤٨[١١].

وبين مواقف الحزب الموالية للاستعمار، ومواقفه تجاه القضايا العربية، واصطفافه مع بورقيبة في خلافه مع صالح بن يوسف، يذهب البعض إلى تحميل الحزب تبعات المطالبة بالاندماج مع الحامية الفرنسية، في حين يرى بعض من الدارسين أن تلك مرحلة قصيرة سرعان ما تجاوزها الحزب، إلا أن موقفه من القضايا السابقة، ومساندته للحزب الحاكم، وانخراطه معه في المطالبة بدستور تونسي وبرلمان منتخب، بعيداً عن

(١١) سالم لبيض، **الهوية الإسلام العروبة التونسة**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م، ص٩٥.

مطالب التونسيين الرامية إلى الاستقلال الكامل أولاً، وموقفه من القضايا العربية كالقضية الفلسطينية في ١٩٤٨، كما سبقت إليه الإشارة، وتبنيه موقف الاتحاد السوفييتي وقتها، ذلك وغيره يجعل الحزب في موقف مناوئ للقضايا العادلة في المنطقة، بحسب خصومهم من التيارات الأخرى، إلا أن الحزب غيَّر مواقفه باتجاه القومية العربية، وخصوصاً بعد انحياز مصر الناصرية إلى المعسكر الاشتراكي.

وفي ١٩٦٢ جرت محاولة انقلاب على نظام بورقيبة، الذي اختار الانغلاق والتضييق على مساحات الحرية المتوفرة، ومن ذلك حظر الحزب وحله تماماً عام ١٩٦٣، ومنع صحفه من النشر، وبهذا صودرت كل ممتلكات الحزب[١٢].

المرحلة الثانية: مرحلة (آفاق)

نشأت حركة تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي المعروفة باسم (آفاق)، نسبة لاسم المجلة التي كانت تصدرها باللغة الفرنسية، عام ١٩٦٣، وضم هذا التجمع مجموعات ماركسية ولينينية واستالينية وتروتسكية وماوية، ومجموعات قومية بعثية وناصرية، وخاض عدة معارك سياسية في إطار معارضته السلطة، خاصة بعد تحويل نشاطه من باريس إلى تونس، وتبنوا موقفاً معارضاً لسلطة بورقيبة، وموقفاً ناقداً لليوسفية (لقب المنتسبين لصالح بن يوسف)[١٣].

بدأ التنظيم ينشط في أوساط الاتحاد العام لطلبة تونس، والاتحاد العام التونسي للشغل، بهدف توسيع قوة ونفوذ «تجمع الدراسات»، وأسهم التجمع إسهاماً كبيراً في خوض النضال الوطني الديمقراطي في تونس طيلة مرحلة الستينات، وفي عام ١٩٦٤ تم التوافق على تحويل مكتب الحزب من فرنسا إلى تونس، وخاض معاركه ضد النظام، عقب هزيمة يونيو عام ١٩٦٧، وقاد التظاهرات الشعبية العامة في تونس رداً على العدوان الصهيوني على الدول العربية، وضد مواقف الرئيس بورقيبة من القضية

(١٢) المولدي قسومي، **خارطة اليسار التونسي**، من كتاب: **خارطة اليسار العربي**، مؤسسة روزا لكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا، ص٣٢.

(١٣) المرجع نفسه، ص٩٩.

الفلسطينية حين ألقى خطابه الشهير في مدينة أريحا بفلسطين عام ١٩٦٥، وطالب الفلسطينيين بالاعتراف بقرار التقسيم[١٤]، وهو ما دخل بسببه تجمع الدراسات في أزمة مع النظام ومحاكمات قاسية.

المرحلة الثالثة: التشظي اليساري

بعد أزمة اليسار مع بورقيبة دخل التيار في مرحلة جديدة، أدت إلى تدمير البنية التنظيمية لهم، وبروز عدة تنظيمات تتبنى الأيديولوجيا الماركسية اللينينية، مثل: التجمع الماركسي اللينيني، والمنظمة الماركسية اللينينية، وحزب الشعب الثوري، ومنظمة الحقيقة، ومنظمة العامل التونسي، وجميعها منبثقة من هذه الأخيرة، التي تعد التنظيم السياسي الوريث لحركة آفاق، وفي ١٩٨٦ ولد حزب العمال الشيوعي التونسي الذي ولد في مناخ عرف فيه تنامي التيار القومي والإسلامي الذي دخل معهم في سجال طويل[١٥].

حالة التشظي التي عانى منها اليسار قبل الثورة استمرت في المرحلة التالية لها، ونتيجة لفتح المجال للتعددية السياسية والحزبية فقد ظهر عدد من الأحزاب اليسارية، ورغم وجود الجبهة الشعبية كمظلة واسعة لليسار فإنها لم تنجح في لملمة القوى اليسارية المتعددة.

٢. التشكل السياسي لليسار التونسي بعد الثورة

كشفت قائمة الأحزاب المعترف بها بعد ثورة تونس عن قائمة مهمة من الأحزاب السياسية اليسارية الناشئة، فبالإضافة إلى الأحزاب القديمة ذات التوجه اليساري، برزت إلى الواجهة السياسية أحزاب تنحدر من الإرث السياسي اليساري، منها: الحزب الاشتراكي اليساري، وحزب العمل الوطني الديمقراطي، وحزب النضال التقدمي،

(١٤) توفيق المديني، **منظمات اليسار الجديد في تونس**، الحوار المتمدن، العدد (٢٠١)، ٢٠٠٢/٧/٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/٣، https://cutt.us/5xCRT

(١٥) سالم لبيض، مرجع سابق، ص١٠٣.

وحزب اليسار الحديث، والحزب الشعبي للحرية والتقدم، وحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، والجبهة الشعبية الوحدوية، وحزب المستقبل من أجل التنمية والديمقراطية، وحزب العمال الشيوعي التونسي، وحركة البعث، وحزب الطليعة العربي الديمقراطي، وحزب تونس الخضراء، وحزب النضال الشعبي، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، والتكتل الديمقراطي للعمل والحريات، والأخيران ينتميان لليسار بمعناه الواسع[١٦].

من هذه الأحزاب ما هو فاعل على المستوى العام، وله حضور برلماني في الاستحقاقات الانتخابية التي جرت، ومنها ما هو أقل من ذلك، وبحسب نتائج الانتخابات السابقة فإن الأحزاب اليسارية مفاجئة بنتائجها سلباً وإيجاباً، مثلها مثل المكونات السياسية الأخرى، ويمكن الاكتفاء هنا بمناقشة الأحزاب والمكونات الفاعلة انتخابياً بعد الثورة، وذات الحضور البرلماني اللافت، مع الأخذ بالحسبان أن التركيز الأكثر يكمن في الفعل السياسي لهذه الأحزاب قبل خلفيتها الفكرية، سواء اليسار الأيديولوجي منها أو الديمقراطي الاجتماعي.

أ- الجبهة الشعبية

تعد الجبهة الشعبية المكون الأبرز لليسار التونسي بعد الثورة، ينضوي تحت إطارها عدد من الأحزاب والشخصيات اليسارية التونسية، وقد مرت بمراحل عدة، خرجت منها بعض الأحزاب لأسباب مختلفة، وبقيت أخرى.

- **النشأة والتطور**

تأسس ائتلاف الجبهة الشعبية في ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢. وتقدم نفسها بوصفها تمثل طريقاً ثالثاً في مواجهة الاستقطاب الثنائي بين حزبي حركة النهضة ونداء تونس، وجمعت الجبهة عند تأسيسها عشرة أحزاب يسارية التوجه هي: حزب

(١٦) المولدي قسومي، مرجع سابق، ص٢٣.

العمال، وحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وحركة البعث، وحزب الطليعة العربي الديمقراطي، وحزب النضال التقدمي، والحزب الوطني الاشتراكي الثوري، ورابطة اليسار العمالي، وحزب تونس الخضراء، والحزب الشعبي للحرية والتقدم، بالإضافة إلى جمعيات وأشخاص مستقلين.

تؤكد الجبهة في خطاباتها جملة من الثوابت، منها: المطالبة بتعزيز الديمقراطية والحرية السياسية والحفاظ على التنوع والتعدد الحزبي في جميع المؤسسات التمثيلية للدولة، وتتبنى منذ تأسيسها خطاباً معارضاً، وتطالب بتحقيق أهداف الثورة، ولم تخفِ رغبتها في أن تكون بديلاً للنظام الحاكم.

وفي ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤، دعت الجبهة إلى قطع الطريق على الرئيس التونسي المنتهية ولايته حينها، المنصف المرزوقي، إذ رأت أنه المرشح الفعلي لحزب حركة النهضة، وأعلنت في يناير/كانون الثاني ٢٠١٨ مساندتها وانخراطها في الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها تونس، وهو ما تسبب في اتهام رئيس الوزراء التونسي حينها، يوسف الشاهد، لها بأنها «غير مسؤولة»[١٧].

بدأت الجبهة الشعبية منفتحة على الجميع، منادية بتحقيق أهداف الثورة، محاولة لملمة اليسار التونسي من أقصاه إلى أدناه، واستطاعت الحصول على ١٤ مقعداً نيابياً في انتخابات ٢٠١٤، لكنها انتهت بسيطرة لون واحد على قيادتها وأدائها، ويعد حزبا العمال والوطد الحزبَين المسيطرَين على زعامة الجبهة، ولقد مرت بحالة من الانشقاقات المتعددة منذ ٢٠١٤؛ كان أبرزها عقب الخلاف حول مرشح الجبهة في الانتخابات الرئاسية، بين المنجي الرحوي وحمة الهمامي، وقد قدم عدد من النواب استقالاتهم من الكتلة البرلمانية، اعتراضاً على إعلان الجبهة ترشيحها حمة الهمامي، والخلاف المترتب على ذلك بين حزب العمال الشيوعي وحزب الوطنيين الديمقراطيين

(١٧) الجزيرة نت، **الجبهة الشعبية بتونس ائتلاف يساري معارض**، تاريخ الاطلاع: ٤/٢/٢٠٢٠.
https://cutt.us/pJHxP

الموحد، وهذا ما أثر في نتيجتها في الانتخابات البرلمانية في ٢٠١٩، حيث لم تحصل الجبهة إلا على مقعد برلماني واحد، ومن ثم فإن اليسار التونسي ربما عجز عن بناء جبهة متماسكة خلال مدة طويلة رغم المحاولات، ولعل الإرث الأيديولوجي الثقيل، وغياب النقد الداخلي، وصراع الزعامات، أبرز تلك الأسباب المؤثرة في مسيرة الجبهة.

- **أبرز الشخصيات**

– **منجي الرحوي**

من مواليد ١٩٦٣، حصل على الشهادة العليا في الاقتصاد المالي والبنوك، وهو سياسي تونسي، انخرط في العمل السياسي منذ شبابه، وهو قيادي في حزب حركة الوطنيين الديمقراطيين الموحد (وطد)، أحد مكونات الجبهة الشعبية، عضو المجلس الوطني التأسيسي ما بين ٢٠١١ و٢٠١٤، وانتخب نائباً بالبرلمان عن الجبهة الشعبية في انتخابات أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، وأعيد انتخابه في ٢٠١٩.

عرف الرحوي بمواقفه المعارضة لحكومة الترويكا (الحكومة المنبثقة عن المجلس الوطني التأسيسي)، وكان من المساهمين في اعتصام الرحيل ٢٠١٣، واختلف مع الجبهة الشعبية بسبب الانتخابات الرئاسية، وترشيحها لحمة الهمامي بديلاً عنه[١٨].

يعد الرحوي نفسه الوريث الشرعي لزعيم (وطد) شكري بلعيد، الذي اغتيل في ٢٠١٣، وهو من أبرز مؤسسي الجبهة الشعبية مع الهمامي، ويسعى الرحوي لقيادة الجبهة واعتباره ممثلها الأول.

– **حمة الهمامي**

من مواليد ١٩٥٢، معارض يساري تونسي، أحد مؤسسي حزب العمال الشيوعي

(١٨) الصباح نيوز، **السيرة الذاتية للمترشح منجي الرجوي**، (٢٠١٩/٩/٢)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/٥.
https://cutt.us/mapJC

التونسي ذي التوجه الماركسي اللينيني، من معارضي نظام بورقيبة وبن علي، وترشح لأول مرة للانتخابات الرئاسية في ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤[١٩].

ترشح الهمامي أيضاً للانتخابات الرئاسية في سبتمبر/أيلول ٢٠١٩، وأظهرت النتائج بين سنة ٢٠١٤ و٢٠١٩ فرقاً واضحاً في شعبية الرجل، فقد حصل على ٧,٨٢٪ في الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠١٤، وهو ترتيب مشرِّف مقارنة بنتائج انتخابات ٢٠١٩ التي حصل من خلالها على المرتبة ١٥ بنسبة ٠,٧٪.

ب- حزب التيار الديمقراطي

ينتمي حزب التيار الديمقراطي إلى يسار الوسط كما يُوصف، ويُعرِّف الحزب نفسه بأنه حزب اجتماعي ديمقراطي، يدعو إلى نظام يقوم على العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة، ويكفل المبادرة الخاصة، والملكية الفردية، والمنافسة الحرَّة مع اضطلاع الدولة بدور تعديلي، وبالاستثمار العمومي، والمحافظة على الملكية العمومية للقطاعات الحيوية، وتأهيل القطاع العام.

- **النشأة والتطور**

تأسس حزب التيار الديمقراطي في ٣٠ مايو/أيار ٢٠١٣، وهو منشق عن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وفي ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ انضم إليه التحالف الديمقراطي، وبمقتضى هذا أصبح محمد بن مبروك الحامدي نائب أمين عام التيار الديمقراطي.

شارك التيار الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٤ وفاز بثلاثة مقاعد، وكان القوة الحزبية الثالثة في الانتخابات البلدية في ٢٠١٨، كما شارك في الانتخابات

(١٩) موسوعة الجزيرة، **حمة الحمامي**، الجزيرة نت، شخصيات، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/٦، https://cutt.us/QZvyQ

الرئاسية حيث ترشح أمينه العام محمد عبو في انتخابات ٢٠١٩، وحصل على ٤,٣٪، كما شارك في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٩، وحصل على ٢٢ مقعداً في البرلمان.

وباستثناء الانتخابات الرئاسية فإن نتائج الاستحقاقات الانتخابية السابقة أثبتت أن التيار الديمقراطي في تقدم، في ظل غياب للجبهة الشعبية، التيار الواسع لليسار، وهذا ما مكنه من تصدر المشهد، إضافة إلى أخطاء الحكومات السابقة التي استثمر فيها، ولعل تخفف الحزب من ثقل الأيديولوجيا اليسارية كان له دور في هذا التقدم، كذلك فإن تبنيه خطاباً شعبياً قريباً إلى أذهان المواطنين وهمومهم، وبعيداً عن خطابات اليسار الراديكالي، وتقديم خلافه مع التيارات الإسلامية، كالنهضة مثلاً، على أنها خلافات سياسية لا أيديولوجية، قد تكون كذلك من ضمن العوامل المساعدة على الظهور اللافت للحزب، لكن مغامراته غير المحسوبة قد تفقده جزءاً من حاضنته الانتخابية، وخاصة الحاضنة المحافظة التي استثمر فيها من قبل.

- **أبرز الشخصيات**

– **محمد عبو**

ولد في ١٠ مايو/أيار ١٩٦٦، حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، وشهادة الدراسات المعمقة في العلوم الجنائية، والأستاذية في الحقوق من كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، صدرت له من الكتب «مقالات قبل الثورة»، و«تنظيم حرية الإعلام»، و«النيابة العمومية»، ويعد عضواً مؤسساً في المؤتمر من أجل الجمهورية سنة ٢٠٠١، ثم عضو مكتبه السياسي منذ ٢٠٠١، ثم أمينه العام، قبل أن يستقيل من الحزب في ١٣ مارس/آذار ٢٠١٣.

انتخب عضواً بالمجلس الوطني التأسيسي في انتخابات أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١،

وهو وزير سابق، أسهم في تأسيس حزب التيار الديمقراطي، ويعد أميناً عاماً للحزب منذ تأسيسه إلى ٢٨ مارس/آذار ٢٠١٦ تاريخ انتخاب غازي الشواشي خلفاً له، ثم انتخب مرة أخرى أميناً عاماً للحزب في المؤتمر الوطني الثاني في أبريل/نيسان ٢٠١٩[٢٠].

- **غازي الشواشي**

ولد عام ١٩٦٣، وهو محامٍ وسياسي متحصل على شهادة المحاماة، عضو مؤسس لحزب التيار الديمقراطي، ونائب الأمين العام من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦، وعضو بمجلس نواب الشعب في الانتخابات التشريعية ٢٠١٤، وأمين عام التيار الديمقراطي منذ مارس/آذار ٢٠١٦ إلى غاية أبريل/نيسان ٢٠١٩[٢١].

أ- المؤتمر من أجل الجمهورية

يعد حزب المؤتمر من أجل الجمهورية من الأحزاب التونسية القديمة، وهو حزب قريب من وسط اليسار، تأسس من عدد من الشخصيات السياسية والقانونية المدافعة عن حقوق الإنسان في تونس، وقد رفض نظام بن علي إعطاءه ترخيصاً قانونياً قبل الثورة، ثم نال الاعتراف به بعدها.

- **النشأة والتطور**

تأسَّس حزب المؤتمر في ٢٥ يوليو/تموز ٢٠٠١ على يد عدد من المناضلين الذين جمعهم العمل الحقوقيّ ورفضُ الانتهاكات الأمنية ضدَّ المجتمع المدنيّ، مكوناً من ٣١ شخصية، من بينهم المنصف المرزوقي ومحمد عبو، انطلق الحزب في أهدافه من النظام الجمهوري والديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان، واعتمد منهجاً فكرياً يقوم على القيم التحررية واحترام الهوية العربية الإسلامية، وقد تعرض الحزب للمنع

(٢٠) الموقع الرسمي للحزب، **محمد عبو**، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/٧. https://cutt.us/L6Ydz

(٢١) المصدر نفسه.

من النشاط ورفض منحه الترخيص القانوني، وتعرضت بعض قياداته للملاحقات والسجن.

حصل الحزب على الترخيص القانوني بعد الثورة في ٨ مارس/آذار ٢٠١١، وشارك في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، وفاز بالمرتبة الثانية بعد حركة النهضة، متحصلاً على ٢٩ مقعداً، وشارك الحزب في حكومة حمادي الجبالي، وكان ضمن ثلاثة أحزاب مكونة للحكومة، كما انتخب زعيمه المنصف المرزوقي من قبل المجلس الوطني التأسيسي رئيساً لتونس من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، وتخلى المرزوقي عن رئاسة الحزب مباشرة بعد انتخابه رئيساً لتونس، وانتخب محمد عبو أميناً عاماً له.

دخل الحزب في ائتلافات حزبية متعددة وتعرض لانشقاقات متكررة في إطار قيادات الحزب، فقد انشق عنه التيار الديمقراطي بقيادة محمد عبو، وحزب وفاء بقيادة عبد الرؤوف العيادي، وحزب الإقلاع من أجل المستقبل بقيادة الطاهر هميلة، وكانت بعض تلك الانشقاقات تعبيراً عن رفض هذه القيادات ما تسميه تقارباً بين حزب المؤتمر وحركة النهضة.

بعد خسارة المنصف المرزوقي في انتخابات ٢٠١٤ الرئاسية، وحصول حزبه في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٤ على أربعة مقاعد فقط، أسس في أواخر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ مع عدد من مستشاريه السابقين «تنسيقية شعب المواطنين»، وكان الهدف من ذلك تأكيد أن المعركة الحقيقية ليست مجرَّد معركة انتخابية، وقد تحولت هذه التنسيقية إلى حزب سياسي، واندمج فيها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية في ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، الأمر الذي أدى ببعض المتمسكين بحزب المؤتمر إلى تقديم دعوى قضائية ضد دمج المؤتمر في التنسيقية، لكن المحكمة الابتدائية بتونس

لم تستمع لهذه الدعوى، وقد استمر سمير بن عمر في قيادة حزب المؤتمر، ورغم جهود زعيم الحزب سابقاً، المنصف المرزوقي، في تشكيل تحالف يجمع المكونات المنشقة عن المؤتمر لدخول الانتخابات البرلمانية ٢٠١٩، فإن ذلك لم يتحقق، كما أن المنصف المرزوقي أعلن انسحابه من العملية السياسية عقب الانتخابات البرلمانية ٢٠١٩، بعد حصوله على نتائج متدنية جداً، وبهذا توزع حزب المؤتمر بين عدد من المكونات السياسية، أقواها التيار الديمقراطي وأضعفها المؤتمر.

تعد النتيجة الانتخابية التي حصل عليها حزب المؤتمر في انتخابات ٢٠١١ تعبيراً عن احترام قاعدة شعبية عريضة لنضال زعيم الحزب المنصف المرزوقي وقناعة به، وقد استطاع استقطاب مجموعة من القوميين واليساريين وبعض ذوي الميول الإسلامية إلى حزبه؛ بسبب مواقفه العروبية، وبهذا صار الحزب خليطاً أيديولوجياً عاجزاً عن تعريف ذاته، وظهرت التوترات بين أعضائه المختلفين أيديولوجياً، ورفض التيار اليساري داخل الحزب التحالف مع حزب حركة النهضة الإسلامي، وتسببت مغادرة المرزوقي للحزب وتأسيسه لحزب جديد في إحداث فجوة قيادية لم تستطع قيادات الحزب حلها.

- **أبرز الشخصيات**

– **المنصف المرزوقي**

ولد المنصف المرزوقي يوم ٧ يوليو/تموز ١٩٤٥ بولاية نابل جنوب تونس العاصمة، لأسرة تنحدر من الجنوب التونسي، وهو حقوقي سياسي تونسي، نال الدكتوراه في الطب من جامعة استراسبورغ بفرنسا، وتخصص في طب الأعصاب والطب العام، كما حصل على إجازة في علم النفس من كلية العلوم الإنسانية بجامعة السوربون، وعمل أستاذاً مساعداً في جامعة استراسبورغ، وأستاذاً للطب الحديث في جامعة باريس، ودرَّس في الجامعة التونسية، وقد ألف ما يزيد على ١٢ كتاباً باللغتين العربية

والفرنسية، في مجالات الطب وحقوق الإنسان والديمقراطية، منها: «الإنسان الحرام»، و«إنها الثورة يا مولاي»، و«حتى يكون للأمة مكان في هذا الزمان»، و«في سجن العقل»، و«ننتصر.. أو ننتصر من أجل الربيع العربي»[٢٢].

يتبنى المرزوقي التوجه العلماني الحداثي المعتدل، ويؤمن بالحوار والاختلاف الحضاري مع الإسلاميين وإمكانية التعاون معهم من أجل بناء مجتمع ديمقراطي، ويعد من أبرز المعارضين لنظام بن علي، وجاهر بمعارضته له، وشكل حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وطالب بإسقاط نظام بن علي، وظل سنوات في المنفى بفرنسا إلى أن عاد بعد الثورة. وفي ١٢ ديسمبر /كانون الأول ٢٠١١ انتخبه المجلس التأسيسي التونسي رئيساً لتونس، ليكون بذلك رابع رئيس للبلاد منذ استقلالها[٢٣].

– سمير بن عمر

ولد سمير بن عمر في ١٨ مايو/أيار ١٩٦٨ بتونس العاصمة، وتحصل على الإجازة في العلوم القانونية ثم شهادة الدراسات المعمقة في العلوم القانونية، وانخرط بمهنة المحاماة، وعرف بنضاله محامياً؛ إذ شغل منصب كاتب عام الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين سنة ٢٠٠٢، ويعد من مؤسسي حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وترشح من خلاله لعضوية المجلس الوطني التأسيسي، ويعد حالياً رئيس الهيئة السياسية للحزب[٢٤].

أ– التكتل من أجل العمل والحريات

يعد حزب التكتل من أجل العمل والحريات من الأحزاب السياسية التي تأسست قبل الثورة، وينتسب الحزب إلى اليسار الاجتماعي، جمع عدداً من الشخصيات الديمقراطية والتقدمية.

(٢٢) موسوعة الجزيرة، منصف المرزوقي، الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/٩. https://cutt.us/9rPwb

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) المؤتمر من أجل الجمهورية، **سمير بن عمر رئيس الهيئة السياسية**، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/٩. https://cutt.us/DbUhP

• النشأة والتطور

تأسس حزب التكتل على يد الدكتور مصطفى بن جعفر في ٩ أبريل/نيسان ١٩٩٤، وحصل على تأشيرة العمل القانوني يوم ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢، ليكون أول حزب يحصل على التأشيرة منذ سنة ١٩٨٨، شارك في الثورة، وفاز بالمرتبة الثالثة في انتخابات المجلس التأسيسي عقب الثورة، وحصل على عشرين مقعداً، وشكَّل على إثر فوزه في الانتخابات تحالفاً حكومياً ثلاثياً مع حزبي حركة النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية، وانتخب رئيس الحزب مصطفى بن جعفر رئيساً للمجلس الوطني التأسيسي، ودافع عن الشرعية الانتخابية، ووقف ضد محاولات إسقاط حكم الترويكا التي نادت بها اعتصامات ٢٠١٣[٢٥].

من المفارقات العجيبة في واقع الديمقراطية التونسية أن الحزب لم يحصل على أي مقعد في انتخابات ٢٠١٤، وكذلك في انتخابات ٢٠١٩، وقد دفع الحزب ربما ضريبة تحالفه مع حركة النهضة والانسحابات المتكررة لقيادات بارزة منه نتيجة لتحفظاتهم حول طريقة التسيير، ولم يفلح الحزب ولا بقية أحزاب وسط اليسار في تشكيل تحالف يعيد للتيار مكانته.

• أبرز الشخصيات

– مصطفى بن جعفر

ولد مصطفى بن جعفر في ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٠، بتونس، حاصل على الشهادة العليا في مجال الطب بتخصص الأشعة، عمل في بداية مساره المهني أستاذاً جامعياً في كلية الطب بتونس، وشغل منصب وزير الصحة ضمن حكومة الوحدة الوطنية برئاسة محمد الغنوشي، وانتخب رئيساً للمجلس الوطني التأسيسي بعد انتخابات ٢٠١١، تبنى التوجه الاشتراكي وانخرط في شبابه في «الحزب الاشتراكي

(٢٥) محمد السبيطي، **الخريطة الحزبية الجديدة في تونس في ضوء انتخابات ٢٠١٤**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الرياض، ٢٠١٤، ص٤٤.

الدستوري»، ثم أسس مع آخرين «حركة الديمقراطيين الاشتراكيين»، ثم انسحب منها نتيجة تقاربها مع نظام بن علي، وأسس حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وساهم مع حزبه في خروج ثورة تونس من عنق الزجاجة باعتماد دستور جديد في ٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، وتشكيل حكومة انتقالية برئاسة وزير الصناعة الأسبق مهدي جمعة[٢٦].

- **إلياس الفخفاخ**

من مواليد سنة ١٩٧٢ في تونس، تحصل على درجة الماجستير في الهندسة الميكانيكية، والماجستير كذلك في إدارة الأعمال من فرنسا، انخرط في الحياة السياسية بعد الثورة بالتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وقاد الحملة الانتخابية للحزب سنة ٢٠١١، وانتخب بعد المؤتمر الثالث للحزب رئيساً لمجلسه الوطني، وعين وزيراً للسياحة بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ عُين وزيراً للمالية[٢٧].

ترشح الفخفاخ للرئاسة في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٩، وحصل على صفر فاصل ثلاثة، وبعد رفض البرلمان لحكومة الحبيب الجملي، كَلَّفه الرئيس التونسي بتشكيل الحكومة الجديدة، ولهذا أعلن استقالته من حزبه للتفرغ لتشكيل الحكومة، التي يرأسها حالياً.

٣. نقاط القوة والضعف في تيار اليسار

يعد اليسار بأغلب مكوناته الأيديولوجية والاجتماعية من التيارات التونسية المناضلة قبل الثورة وبعدها، وهو مكون سياسي واجتماعي رافق التحولات السياسية في تونس من قبل الاستقلال إلى الآن، فضلاً عن الخبرة السياسية السابقة التي أفرزتها

(٢٦) موسوعة الجزيرة، **مصطفى بن جعفر**، الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/٩.
https://cutt.us/xGKXb
(٢٧) المرجع نفسه.

المراحل التاريخية، إضافة إلى أن اليسار الإيديولوجي شديد التنوع، وقوته الأساسية ليست فقط في تنظيماته الحزبية الموجودة، بل في انتشاره في كل دوائر النفوذ، إذ التحق بعضه بالتجمع الدستوري الديمقراطي وبمحيط الرئيس المخلوع فكان شريكاً في السلطة، وبعضه الآخر انخرط في النقابات والمنظمات الحقوقية والإعلام والوسط الأكاديمي والإدارة والقضاء والأمن وغيرها، فقوة اليسار ليست حزبية أو انتخابية فقط، بل تكمن في المزاوجة بين التأثير الانتخابي المؤسساتي والتأثير بالمواقع المختلفة التي يشغلها، وبعض منها خارج تكويناته الحزبية.

هذا الوجود والحضور لتيار اليسار، سواء ضمن لافتاته الحزبية الخاصة أو خارجها، بقدر ما هو نقطة قوة للتيار بقدر ما فتح المجال لتعدد الأهداف وغياب البوصلة، وتيار اليسار بحاجة أكثر من غيره من التيارات إلى مراجعات جادة للاستفادة من هذا الحضور، بحيث يمثل ذلك نقطة قوة حقيقية، يفترض به استثمارها والبناء عليها احتراماً للجهود السابقة، ومحافظة على الديمقراطية الناشئة، والرضى بنتائج الانتخابات أياً كانت.

يعاني اليسار التونسي بشكل عام ضعفاً كبيراً في بنيته المؤسسية، سواء من خلال الجبهة الشعبية أو الأحزاب الأخرى، وتعد الخلافات الداخلية والانشقاقات المتكررة أكبر نقطة ضعف تعانيها الجبهة اليسارية عموماً، ويعد حزب العمال الأقرب إلى النقاوة الثورية، والوطنيون الديمقراطيون من أبرز مكونات اليسار تنظيماً، وبين المكونين خلاف تاريخي حول الزعامة منذ السبعينيات والثمانينيات في الجامعة، وذلك بناء على القرب أو البعد من التجربتين الصينية والألبانية ومن القضايا العربية، ويعد «الوطد» توليفة ماركسية وحدوية عربية، ولكنها أيضاً كانت تؤمن بالاختراق وتعتمدها استراتيجية في العمل والانتشار والتأثير بديلاً عن التنظيم الكلاسيكي، وهكذا كانت حاضرة في كل المواقع. بعد الثورة حصلت محاولات توحيدية بين

مكونات هذا التيار، لكنها ظلت في وضع الموات والشلل، والخلاف داخل الجبهة الشعبية اليوم هو نتيجة الصراع بين هذين المكونين.

تدني نسبة اليسار الأيديولوجي في الاستحقاقات الانتخابية يحتم عليه تقويم الهزيمة، بدل إلقاء اللوم على التيارات المنافسة، وخاصة ذات التوجه الإسلامي، فالعداء الحاد للإسلاميين، والنظر إليهم على أنهم أعداء لا منافسون، والتشكيك في النتائج الانتخابية التي أفرزتهم، والسعي لإفشال الجهود الحكومية حتى لا تحسب على حزب معين، ليس من مصلحة التيار اليساري.

النخبوية المفرطة والتحليق بعيداً عن هموم المواطنين، واستدعاء الشعارات والخطابات القديمة من العوامل المضعفة لتيار اليسار خارجياً، وصراع الزعامة والعقلية المنتمية للماضي، وغياب المراجعات الحقيقية والاستفادة من تجارب التاريخ، من مضعفات اليسار داخلياً، ولها انعكاسها المباشر على التيار في حضوره في الساحة.

الثقل الأيديولوجي الحاد الذي يتحول إلى استفزاز لعاطفة الشعب الدينية، له أثره المباشر في سمعة التيار، فشعب تونس عربي ومسلم، والخطاب المعادي للإسلام يستفز العاطفة الدينية لكثير من المسلمين، حتى أولئك البعيدين عن التيار السياسي الإسلامي، وما تفعله بعض النخب اليسارية من تبني بعض الأطروحات الماركسية، والمناداة بالعلمانية الشاملة إلى حد إقصاء الدين عن الحياة عموماً، وولاء البعض للفرنكوفونية، أو تبنيهم لخيار التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، ربما تؤثر هي الأخرى في سمعة اليسار، فضلاً عن مواقف بعضهم السابقة حد التماهي مع نظام بن علي.

٤. مستقبل اليسار التونسي

تختلف المكونات السياسية اليسارية في تونس ما بين يسار أيديولوجي وآخر اجتماعي ديمقراطي، وبين المكونين بون شاسع واختلاف كبير يجعل من الصعوبة

بمكان أن يلتقيا تحت مظلة واحدة، وتعد بعض مكونات اليسار الاجتماعي أقرب إلى التيار السياسي الإسلامي منها إلى اليسار الراديكالي، وخصوصاً تلك الشخصيات والمؤسسات التي تخففت من العبء الأيديولوجي وأعادت تقييم تجربتها الماضية، وهذا التيار يمكن أن يعيد بناء نفسه من جديد، ويعيد تموضعه في الساحة السياسية التونسية، ولعل في تغيير المضامين والشعارات وإعادة ترتيب الوضع القيادي الداخلي ما يعيد لليسار اعتباره من جديد.

النتائج الانتخابية التي يحصل عليها تيار اليسار الأيديولوجي أمر متوقع في ظل هذه الأزمة التي يعيشها، بعد أن جعل من أولوياته الاحتجاج الدائم والمعارضة من أجل المعارضة، ومقاومة الأحزاب الفائزة، وهي عملية مرهقة قد تتحول إلى ظواهر صوتية لنخب تتصارع على الزعامة بعيداً عن تطلعات جماهيرها التي تتلاشى بشكل كبير.

أضاع اليسار فرصاً ثمينة في تونس، وانشغل بأهداف أخرى على حساب نفسه كتيار، وعلى حساب ما تحتاج إليه الساحة العامة والواقع الداخلي التونسي، واستنزف قدراته في مواجهة الأحزاب الفائزة بدل تقديم البدائل المجدية، وإقناع الناخب التونسي ببرامجه وتطلعاته، في طريقة أشبه ما تكون بإضاعة البوصلة، في حين كان هو الكتلة التي من المفترض أن تقود المعارضة، وترفض الاصطفاف مع أحزاب توصف أنها ضد الثورة.

لعل اليسار الأيديولوجي لم يعد بمقدوره التعافي بما يؤهله للحكم أو المشاركة فيه، أو حتى المعارضة البناءة، ولكن بمقدور وسط اليسار أن يعيد تعريف ذاته وترتيب أوراقه، وتنظيم نفسه في الخارطة الحزبية الجديدة، وباستطاعة التيار الديمقراطي أن يلتقط زمام المبادرة ويقود تحالفاً من هذا النوع.

التيار الديمقراطي بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى أن يكون واضح الرؤية ومحدد

الأهداف وقادراً على الاستفادة من أخطاء الماضي، والتخفف من أجواء الحرب الباردة التي أرهقت تيار اليسار، وأن يسهم بواقعية عالية ويقدم البرامج القادرة على الوصول إلى الشعب، ولعل النجاح الذي حققه التيار من خلال نتائج انتخابات ٢٠١٩ عائد إلى رمزية مؤسسه محمد عبو، ورغم حالات التخبط أحياناً، والهالة الثورية غير المدركة للواقع، التي قد تؤثر في مستقبل الحزب، وخصوصاً التصريحات التي لم ينظَر إلى عواقبها، مثل ما يتعلق بالموقف من الميراث وغيره من القضايا ذات الحساسية الدينية، فإن الحزب لديه من الإمكانات ما تجعله بديلاً يسارياً، وهذا ربما يحتاج إلى وقت ووعي كافيين.

ثانياً: التيار القومي بين التعريب والتونسة

تعد القومية العربية مكوناً فكرياً مشتركاً، ضارباً في الضمير العربي، أسسته اللغة والتاريخ والثقافة، وشكلته المحن العربية المختلفة، وكانت لها امتدادات متفرقة في أكثر من قطر عربي، وأسهمت عدة عوامل في نشأته وتطوره، ولعل التيار القومي في تونس من أعرق التيارات القومية العربية.

١. الجذور التأسيسية للحركة القومية في تونس

تشكل التيار القومي في تونس في فترات متفرقة، لعل أهمها بعد مؤتمر القاهرة ١٩٤٧، الذي ضم عدداً من حركات التحرر العربي المغاربية، وكانت الحركة اليوسفية إحدى مكونات هذا اللقاء، وتنسب الحركة اليوسفية إلى صالح بن يوسف، أحد المناضلين التونسيين، الذي بواسطته خرجت القضية التونسية من بُعدها القُطري إلى البعد العربي، وخاصة بعد اندلاع ثورة يوليو المصرية ١٩٥٢، وبروز جمال عبد الناصر قائداً عروبياً في المنطقة، ومشاركته في مقاومة الأحلاف العسكرية السوفييتية والأمريكية، وتبني الدعوة إلى الحياد الإيجابي، والدعوة إلى مؤتمر إندونيسيا للحياد

١٩٥٥، الذي شاركت فيه وفود دولية عدة، منها وفد تونس بقيادة صالح بن يوسف.

كان بن يوسف أميناً عاماً للحزب الدستوري التونسي، وقد اختلف مع الحبيب بورقيبة في عدد من الملفات، يرى بعضهم أنها متعلقة بالاستقلال والعلاقة مع فرنسا، حيث كان لبن يوسف نظرة أخرى وموقف مغاير عن الموقف البورقيبي، ويرى آخرون أنهم من نفس المدرسة لكن الخلاف على الزعامة كان هو السبب الرئيسي في الانقسام.

كان بورقيبة من أشد المدافعين عن التسوية السياسية مع الفرنسيين، واستعان بهم في قمع مكافحة الاستعمار وفرضِ نظام الحزب الواحد، وقد كانت تصفية صالح بن يوسف اغتيالاً في ألمانيا، ولم تستطع العناصر المتبقية من تيار المعارضة اليوسفية إحداث اختراق جديد في بنية نظام بورقيبة رغم محاولاتها المتكررة، سواء من خلال «الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس»، أو من خلال تعزيز علاقتها بليبيا والجزائر، وقد قادت الجبهة انتفاضة عسكرية في مدينة قفصة في يناير/كانون الثاني ١٩٨٠، وخسرت المعركة عسكرياً، وخسرتها كذلك سياسياً[٢٨].

على الصعيد الطلابي كان للطلاب الدارسين في دمشق وبغداد دور في نقل أفكار حزب البعث، الذي كانت استراتيجيته قبل عام ١٩٦٦ تتمثل في دفع الطلاب البعثيين العائدين إلى تونس للانخراط في الحزب الحاكم والعمل من خلاله، وبعد وصول حزب البعث في سوريا إلى الحكم في ١٩٦٣، بدأت التنظيمات البعثية بالتشكل في تونس، وظل نشاط البعثيين سرياً إلى أن قامت تظاهرات طلابية في الجامعة التونسية في ١٩٦٨، حينها شنت السلطة حملة اعتقالات واسعة بحقهم، ونتيجة الصراع بين قطري الحزب (دمشق وبغداد) انقسم أعضاء الحزب في تونس، ونظراً لسخاء النظام العراقي حينها مع تونس فقد غضت الطرف عن نشاط البعثيين

(٢٨) توفيق المديني، **المعارضة التونسية نشأتها وتطورها**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص٢٥.

العراقيين، وتأسست عدة تنظيمات قومية مثل حركة التجمع القومي العربي، وحركة التحرير الشعبية العربية، وحزب الاتحاد الوحدوي العروبي، ولم يستطع الجميع بناء تنظيم متماسك في تونس[٢٩].

ظل التيار القومي حاضراً في تونس، محتمياً بالأنشطة النقابية والطلابية، وشارك في كثير من المحطات النضالية، وتعرض للقمع مثل غيره من المكونات المناهضة للنظام، لكن هذا التيار لم يستطع تشكيل نفسه وترتيب أوراقه بعد الثورة، فقد تأسس عدد من الأحزاب السياسية التي تدعي تمثيلها للتيار، وانضم بعضها سابقاً للجبهة الشعبية كحليف لليسار؛ كالتيار الشعبي وحركة البعث وحزب الطليعة، وتتهم هذه المكونات بالتخلي عن قوميتها وتسليم قرارها لليسار، في حين أن هناك فصائل أخرى ظلت مستقلة، وبعضها خرج عن الجبهة الشعبية، كحركة الشعب وحزب الغد والجبهة الشعبية الوحدوية، وتعد حركة الشعب ربما أقوى هذه الحركات تنظيماً وتمثيلاً في البرلمان.

٢. حركة الشعب

هي حركة قومية يغلب عليها التوجه الناصري، وتعد امتداداً للحركة العربية التقدمية الناصرية، ومجموعة «الوحدويون الناصريون بتونس» المعارضة لبن علي، كما تمثل حالياً الواجهة الأولى للأحزاب القومية في تونس، ولها حضورها الفعلي في المدن التونسية، وقد انتمت الحركة إلى الجبهة الشعبية وانسحبت منها.

• النشأة والتطور

تأسست حركة الشعب في ٨ مارس/آذار ٢٠١١، وشاركت في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وفازت بمقعدين، وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢ انضمت للجبهة

(٢٩) المصدر نفسه، ص٨٩.

الشعبية، ثم أعلنت في يوليو/تموز ٢٠١٣ الانسحاب منها، وفي انتخابات ٢٠١٤ فازت بثلاثة مقاعد، وفاجأت الجميع بفوزها بـ ١٥ مقعداً في انتخابات ٢٠١٩.

تعرضت الحركة لعدد من الانشقاقات، لكنها ربما استطاعت التماسك مؤخراً، ولعل من الأسباب التي ساعدتها في هذا الفوز، توازن خطابها الداخلي، والاستقرار الذي شهدته الحركة قبل الانتخابات، إضافة إلى رفعها شعار محاربة منظومة الفساد، ووجود قادتها في نقابات عدة، كل هذه العوامل وغيرها ساعدت الحركة وأتاحت لها ترتيب أوراقها والدخول للانتخابات.

- **أبرز الشخصيات**

– **زهير المغزاوي**

مناضل قومي، درس في المعاهد الخاصة بسبب طرده من المدارس الحكومية لنشاطه السياسي زمن حكم بن علي، وهو الأمين العام لحركة الشعب، وعضو البرلمان التونسي.

٣. نقاط القوة والضعف عند التيار القومي

للقوميين في تونس تاريخ نضالي، وإرث سياسي عريق، حيث ترى الحركة نفسها أنها ولدت من رحم الحركة التونسية المطالبة بالاستقلال، وهي امتداد لنضالات عبد العزيز الثعالبي، وصالح بن يوسف، وغيرهم من القيادات المناضلة، ويحرص التيار القومي على نسبة الحركة اليوسفية إليه، وعدِّها بداية محطات نضاله التاريخي، إضافة إلى الانتفاضات التونسية الداخلية، سواء تلك المنددة بالسلوك الحكومي، عن طريق المنظمات والنقابات والحركات الطلابية، أو الرافضة لمشاريع التطبيع والتقارب الإسرائيلي العربي والتدخلات الخارجية في المنطقة العربية، وأياً ما تكن هذه المواقف

ودوافعها، والخلاف الدائر بين خلقها للنضال وتبنيها له، وبين القول والفعل، فإن هذا لا ينفي أن للتيار القومي حضوراً تاريخياً لافتاً في كل الفترات في تونس؛ من بعد الاستقلال إلى ما بعد الثورة.

التيار العروبي- كغيره من التيارات- لا ينحصر حضوره السياسي والاجتماعي في العمل الحزبي فقط، بل له نفوذ مباشر في عدد من النقابات المهنية والعمالية التونسية، وخاصة قطاع التعليم؛ ولهذا يحاول القوميون في تونس الظهور كتيار وسطي، في ظل التجاذبات التونسية الداخلية بين اليمين واليسار، لكن ينقص هذا التيار- كغيره من التيارات الأخرى- أن الروافد الأساسية لفكره هي روافد مشرقية بعثية سورية وعراقية وناصرية وقذافية، ولم يستطع تحقيق مصالحة واضحة مع الرافد العروبي التونسي.

يعاني التيار العروبي أيضاً غياب الأدوات العلمية في الممارسة السياسية، حيث يعتمد كثير من التيارات القومية على الماركسية اللينينية أداة لتفسير التاريخ وتحليل الواقع، ويعود ذلك لاحتكاكهم بالتيارات الماركسية في أوروبا، وتأثرهم ببعثيي المشرق وخاصة فرع العراق، هذه القاعدة النظرية الماركسية انضافت إلى القاعدة البعثية لتجعلهم يعتبرون العلاقة بين القومي والديني علاقة صدامية، وعلى هذا الأساس هناك من يرفض التعامل مع أي حزب إسلامي[٣٠].

وإلى جانب غياب الفكرة الخاصة هناك حالة من التشتت في قضايا عربية متعددة، على حساب القضية الوطنية، كما أن غياب المظلة الواحدة، وتعدد المجموعات السياسية المدعية تمثيل القومية، بين حركة الشعب، وحركة الشعب الوحدوية، ورابطة القوميين التقدميين، وغيرها، كل ذلك أضعف التيار، فهناك أحزاب عدة تدعي تمثيلها للتيار، ومع هذا تظل حركة الشعب ربما أقوى هذه المكونات تنظيماً.

ومما أضعف التيار كذلك التجاذبات الأيديولوجية الداخلية، المتقاربة تارة مع اليسار

(٣٠) محمد الرحموني، **العلمانيون في تونس**، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص٣٧.

حد التحالف والذوبان، وتارة مع اليمين حد التبني، إضافة إلى التباهي بنضالات تاريخية وشعارات قديمة، هي أحوج ما تكون إلى ترجمة واقعية، تنعكس على واقع الناس المعيشي، ووضعهم الاقتصادي المتردي، وحضور فكرة الزعيم الفرد في مرحلة أكثر ما تحتاج فيه تونس إلى الديمقراطية، سواء على مستوى الأحزاب أو الدولة، وتأييد بعض الأنظمة العربية المعادية للديمقراطية، خوفاً من بدائل مختلفين ولو أتوا عن طريق الانتخابات، كالموقف من سوريا، والاصطفاف السياسي مع أطراف عربية في بعض القضايا مع وضوحها، وكالموقف من الأزمة الليبية، وما لم يُعَد النظر في الموقف من الديمقراطية واحترام نضالات الشعوب فإن ذلك سيؤثر سلباً في سمعة التيار شعبياً في النضال والمقاومة، وذلك حتى ينسجم التيار مع أهدافه الستة المتعلقة بالتحرر والاستقلال، والوحدة العربية، والديمقراطية، والتنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والتجدد الحضاري.

٤. مستقبل التيار القومي في تونس

يعد حصاد ٢٠١٩ بالنسبة إلى القوميين في تونس من أفضل التجارب التي استطاع التيار أن يحرز فيها موقعاً أفضل مقارنة بالاستحقاقات الانتخابية الأخرى من بعد الثورة، وهذه النتيجة ربما توصلوا إليها بحكم تخففهم من حدة الخطاب الثوري، وتبني خطاب قريب من الشعب، ورغم أن التيار القومي التونسي متعدد الوجهات والأفكار بين البعث بقسميه العراقي والسوري، إضافة إلى التيار الناصري، فإن حركة الشعب تعد من أقوى هذه الحركات مقارنة بمثيلاتها حسب نتائج انتخابات ٢٠١٩ البرلمانية.

الضامن الأول لاستمرار تقدم حركة الشعب هو المحافظة على تماسكها الداخلي، وتعزيز البدائل الديمقراطية لحل خلافاتها البينية، والاستفادة من تراكمات الأخطاء

الماضية، والتركيز على مصلحة تونس أرضاً وإنساناً، واتخاذ موقف مبدئي من الديمقراطية غير خاضع لموازنات القوى القريبة والبعيدة خارج تونس.

بإمكان حركة الشعب أن توسع من دائرة تصالحها مع الأحزاب القريبة منها، وتوسع كذلك دائرة التحالفات مع القوى التي تجمعها بها مشتركات كبرى، والتغلب على الانقسامات والخلافات التي تعرضت لها طيلة تاريخها، كما أنها بحاجة إلى مراجعات أعمق لتجربتها السابقة ومنطلقاتها الفكرية، حتى تكون مهيأة للأيام القادمة، وعلى الحركة أن تعيد لملمة المكونات القومية الأخرى تحت مظلتها لمرحلة قادمة، وما لم تتخففْ من ثقل الماضي وتضعْ حلاً للمسألة الديمقراطية داخل الحزب وخارجه، وتهتم بالقضايا التونسية أكثر، فإن الحركة لن تستطيع الصمود ومواكبة التطور الديمقراطي في تونس، وقد تجد نفسها في المستقبل جزءاً من مشاريع أخرى.

ثالثاً: القوى المنحدرة من منظومة الحكم قبل الثورة.. بين ليبرالية الشعارات وإرث الماضي

تعود الجذور التاريخية لنشأة مصطلح الليبرالية إلى القرن الثامن عشر في إنجلترا، وقد بدأ المصطلح محملاً بأفكار اقتصادية تدعو إلى الملكية الخاصة وحرية العمل والتنقل والمنافسة، ثم توسعت تلك المفاهيم لتشمل الميدان السياسي، مركزة على إشاعة الحريات السياسية والفردية، ولعل الحرية هي الفكرة الأساسية التي يدور حولها مفهوم الليبرالية، وبغض النظر عن تطبيق هذه الفكرة من عدمه فقد برز في الساحة التونسية عدد من الأحزاب تحمل بعداً ليبرالياً، ولها حضورها السياسي قبل الثورة وبعدها.

١. الجذور التأسيسية لليبرالية في تونس

عرفت تونس في بداية القرن التاسع عشر حضوراً لافتاً لما يُعرف بـ«الليبرالية الفكرية» بأشكال مُتعدِّدة ومختلفة، دون أن يكون ذلك مصحوباً بأي بُعد فكري

وإيديولوجي، وعملياً كانت شعارات الحرية وغيرها من الشعارات مرفوعة؛ لأنها كانت حاجة أساسية للحركات الوطنية وللبلد عموماً، في ظل خضوعه للنفوذ الاستعماري، وكلُّ التيارات الفكرية ومكونات المجتمع المدني التي ظهرت في ظل الاحتلال الفرنسي لم تكن تُخفي توجهها التحرري من خلال أدبياتها وبياناتها(٣١).

رغم القمع الذي مارسه بورقيبة على كل التيارات فإنه كان يصنف اقتصادياً على الليبرالية، وإن كان فكرياً لا يتسق مع التوجهات الليبرالية السياسية كما يطرح دعاتها، وقد تخلى فيما بعد عن أجندته الليبرالية الاقتصادية، وغير اسم حزبه إلى الحزب الاشتراكي الدستوري، وتبنى نموذج الدولة المركزية. كذلك فإن هناك تياراً ليبرالياً داخل حزب بورقيبة بقيادة الوزير أحمد المستيري، الذي غادر الحزب فيما بعد، والباجي قايد السبسي، واستمر هذا التيار بأجندته الليبرالية داخل الحزب الحاكم.

بعد الانقلاب على بورقيبة جاء بن علي متبنياً شعارات الليبرالية الاقتصادية والديمقراطية السياسية، وتحسب فترة حكمه على الليبرالية المتوحشة، وفي عهده تأسس عدد من الأحزاب متبنية شعارات ليبرالية؛ منها الحزب الاجتماعي التحرري بقيادة منير الباجي، الذي كان يصنف حينها على أحزاب الموالاة، وظل التيار الليبرالي، سواء في الحزب الحاكم أو خارجه، قريباً من النظام الحاكم، أو متحاشياً الصدام معه.

هناك نخب ليبرالية قبل الثورة اختارت إما الاستقلالية والاستقالة من الفعل السياسي المباشر تحاشياً لحصار نظام بن علي، على غرار بعض التكنوقراط ورجال الأعمال والأساتذة الجامعيين، وإما اختارت الالتحاق بالحزب الحاكم تفادياً لشر النظام وأعوانه، أو ممارسة للانتهازية وركب الحدث وانتفاعاً ببعض العطايا والمواقع، في حين اختارت بعض النخب الليبرالية الأخرى الإقامة خارج تونس بغض النظر عن اتخاذها

(٣١) علي عبد اللطيف اللافي، **الليبرالية والليبراليون في تونس: المعالم والجذور التاريخية وفوضى التأسيس**، المركز المغاربي للدراسات والتحليل، (١٥/٨/٢٠٢٠)، تاريخ الاطلاع: ١٤/٢/٢٠٢٠. https://cutt.us/HJFHZ

موقعاً سياسياً من عدمه[٣٢].

٢. القوى المنحدرة من منظومة الحكم قبل الثورة

يطلق على عدد من القوى المنحدرة من منظومة الحكم قبل الثورة بأنها أحزاب ليبرالية، وهي تلك الأحزاب التي تأسست بعد الثورة، وكان لأعضائها انتماء سابق للحزب الحاكم قبل الثورة، وقد لا يصدق توصيف الليبرالية على أغلب هذه الأحزاب وإن كانت تدعيها، من جراء ضعف التزامها الديمقراطي.

حصلت بعد الثورة تجارب أقرب لليبرالية بمعنيَيْها السياسي والاقتصادي، أهمها تجربة آفاق تونس، إذ كان للحزب حضور برلماني في الفترات السابقة، سواء بعد انتخابات ٢٠١١ أو ٢٠١٤، لكن هذا الحضور تضاءل عند انتخابات ٢٠١٩ إلى مقعدين، وقد طالت الحزب تصدعات عدة، وخلافات داخلية بين قياداته، انتهت بإعلان ياسين إبراهيم استقالته من رئاسة الحزب، على إثر نتائج انتخابات ٢٠١٩.

الأحزاب الأخرى لبعضها حضور في الساحة السياسية حالياً، وبعضها كان له حضور في انتخابات ٢٠١٤ النيابية وغاب بعدها بفعل الانشقاقات الداخلية، كحزب نداء تونس الذي تعرض لانشقاقات متكررة، من ضمنها خروج نبيل القروي ويوسف الشاهد وتأسيسهما لأحزاب جديدة، إضافة للحزب الدستوري الحر، الذي يعد امتداداً للحزب الحاكم في عهد بن علي وأكثر استئصالية ربما عن سلفه، ولعل حركة النداء وقلب تونس وتحيا تونس والحزب الدستوري أشهر هذه الأحزاب وأكثرها تأثيراً، وإن كان نداء تونس قد خفت حالياً لحساب قلب تونس.

(٣٢) المصدر نفسه.

أ- نداء تونس

يعد حزب النداء من الأحزاب السياسية الجديدة التي تأسست في تونس بعد الثورة، ولهذا يصنفه بعضهم على أنه واجهة سياسية لرموز نظام بن علي، لوجود بعض القيادات من التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل بين صفوفه، وينتمي حزب نداء تونس لليبرالية الوسط.

- **النشأة والتطور**

كانت البداية من خلال بيان أصدره الباجي قايد السبسي يوم ٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، حذر فيه من عواقب الضبابية والتردد في تحقيق أهداف الثورة، ودعا من خلاله القوى الديمقراطية إلى التوحد وخلق بديل تنظيمي ليحصل التوازن في الحياة السياسية بما يمكّن من التداول على السلطة وقيام حياة ديمقراطية حقيقية، بعد ذلك شُكِّلت لجنة مؤقتة لمتابعة وتفعيل هذه المبادرة، وعُقد يوم ١٦ يونيو/حزيران ٢٠١٢ في قصر المؤتمرات بتونس العاصمة مؤتمر للتعريف بالحركة من قبل رئيسها الباجي قايد السبسي، وكان الهدف من ذلك- حسب بيان الحركة- التصدي لهيمنة حركة النهضة الإسلامية وإحداث توازن في المشهد السياسي في تونس، ثم حصل الحزب على موافقة رسمية يوم ٧ يوليو/تموز ٢٠١٢.

ضم الحزب أعضاء سابقين في حزب بن علي، وبهذا وجد الحزب اعتراضات كثيرة من القوى المحسوبة على الثورة، وعلى رأسها حزب حركة النهضة الذي دخل في سجالات متكررة مع النداء في البدايات الأولى لتأسيسه، وقد تصدر الحزب نتائج الانتخابات التشريعية التي نظمت في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، بعد تقدمه على منافسه الرئيس حركة النهضة، وفاز السبسي بالرئاسة في الدور الثاني يوم ٢١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤ بحصوله على ٥٥,٦٨٪ مقابل ٤٤,٣٢٪ لمنافسه منصف المرزوقي، وبهذا شكل الحزب حكومة برئاسة الحبيب الصيد أعلنها يوم ٢

فبراير/شباط ٢٠١٥، ضمت وزراء من الحركة وحزب آفاق تونس، وحزب الاتحاد الوطني الحر، وحركة النهضة، بالإضافة إلى مستقلين، وبذلك استولى حزب نداء تونس على رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة ورئاسة البرلمان(٣٣).

لم يكن الهدف الأساسي الذي تأسس من أجله الحزب قابلاً للتماسك، فمواجهة نفوذ حزب حركة النهضة إذا صح التعبير، ليس مبرراً لتأسيس حزب فضلاً عن استمراره، والعمل الحزبي له أهدافه ومبادئه، وليس موجهاً ضد طرف معين، وحتى تلك الأهداف التي دخل بها الانتخابات تراجع عنها من خلال تعاونه مع حزب حركة النهضة، وهو ما أدى إلى تفكك الزعامات المنضوية في إطار الحزب، ومن ثم أثَّر سلباً في نتائجه في الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ٢٠١٩، حيث حصل في الانتخابات البرلمانية على ثلاثة مقاعد، في حين حصل عبد الكريم الزبيدي، المرشح الرئاسي المدعوم من النداء، على ٧,٥٪، ولعل من الأسباب التي أسهمت كذلك في هذا الهبوط الانشقاقات داخل الحزب، مثل مشروع تونس، وتحيا تونس، إضافة إلى انتقال زعيم الحزب الباجي قايد السبسي للرئاسة، وهذا ما أدى إلى صراع الزعامات، وعجز الأطراف المتصارعة على الامتثال لشخصية واحدة داخل الحزب، ولعل وفاة الباجي السبسي قضت على ما تبقى من حضور حزبي للنداء، باعتبار أنه حزب الرئيس كما يسميه بعضهم، ولعل من الأسباب أيضاً مبالغة الحزب في الوعود وإخفاقه في تحقيقها.

من المهم هنا الإشارة إلى ثراء فكرة الروافد التي انطلق منها نداء تونس بين المكون الدستوري والمكون اليساري والمكون النقابي والمكون المستقل، وهذه الوصفة كان من شأنها أن تبني عملية حزبية رصينة؛ ولكن نقطة قوة النداء هي نقطة ضعفه

(٣٣) موسوعة الجزيرة، **نداء تونس**، الجزيرة نت، (٢٠١٤/١١/٨)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/١٦.
https://cutt.us/WhI5F

بالتحديد؛ وهي شخصية مؤسسه الذي انحاز عملياً لابنه في الصراع الداخلي، وهذا الأمر ربما كان له تأثيره السلبي في الحزب، وفي فرص بناء تحالفات سياسية عابرة.

- **أبرز الشخصيات**

– **الباجي قايد السبسي**

ولد الباجي قايد السبسي يوم ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٦، درس المحاماة وتخرج في كلية الحقوق في باريس عام ١٩٥٠، عمل مستشاراً لبورقيبة، ثم وزيراً للداخلية في الستينيات، ثم تولى بعد ذلك وزارة الدفاع، فُصل من الحزب الحاكم في السبعينيات بسبب تقاربه مع حركة الديمقراطيين الاشتراكيين المنشقة عن الحزب الحاكم، ثم عاد بعد ذلك إلى الحكومة وتولى وزارة الخارجية، وشغل في عهد بن علي رئاسة مجلس النواب[٣٤].

تولى السبسي رئاسة الحكومة التونسية قبل انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وفاز برئاسة تونس في انتخابات ٢٠١٤، واستمر في الرئاسة إلى تاريخ وفاته في ٢٥ يوليو/تموز ٢٠١٩.

ب– قلب تونس

يعد قلب تونس من الأحزاب الجديدة على الساحة السياسية التونسية، وكثير من أعضائه من المحسوبين على نداء تونس سابقاً، ورغم أنه حديث النشأة فإنه قوي الحضور.

- **النشأة والتطور**

تأسس حزب قلب تونس في ٢٥ يونيو/حزيران ٢٠١٩، برئاسة رجل الأعمال التونسي نبيل القروي، وقد استطاع الحزب الفوز بالعديد من المقاعد في البرلمان،

(٣٤) محمد السبيطي، مرجع سابق، ص١٢.

والحصول على المرتبة الثانية بعد النهضة، كما استطاع مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية نبيل القروي منافسة قيس سعيد في الجولة الانتخابية الثانية.

صنع الحزب على عجل قبيل الانتخابات البرلمانية ٢٠١٩ لخوضها، وبهذا فإنه لم يتأسس على أرضية راسخة، ولا تتوفر لديه مقومات الاستمرار، فهو أقرب ما يكون إلى فعل اجتماعي وظف لمصلحة سياسية. وقد استقطب جزءاً من القاعدة الانتخابية من النداء إليه، ثم لكونه جديداً على الساحة السياسية التونسية التي أصبحت فيها الأحزاب التي سبقت قلب تونس تعيش صراعات داخلية جعلتها تظهر مشوهة لدى الشعب، إضافة إلى شخصية المؤسس الذي يتمتع بحضور إعلامي من خلال قناة نسمة التي يديرها، واجتماعي من خلال المساعدات الخيرية التي يقدمها كرجل أعمال تونسي.

- **أبرز الشخصيات**

– نبيل القروي

ولد نبيل القروي في ١ أغسطس/آب ١٩٦٣، وهو رجل أعمال وإعلامي تونسي، ويعد أحد الفاعلين في المشهد الإعلامي التونسي ومؤسس قناة نسمة، وكان من الناصرين والداعمين لنداء تونس قبل أن يؤسس حزب قلب تونس. صعد إلى السياسة بشكل مفاجئ، وكان مقرباً من نظام بن علي قبل ثورة ٢٠١١، ثم سرعان ما تأقلم مع الثورة لتنمية مشاريعه. وتوصف علاقاته مع حركة النهضة بالمتقلبة من الجانبين، فقد تراوحت بين المواجهة قبل صيف ٢٠١٣، ثم محاولة التقرب والترويض بعد ذلك من خلال العلاقة مع عدد من قياداتها، ثم العودة إلى الجفوة من خلال التباعد بين النهضة والباجي قايد السبسي، فالمواجهة في أثناء الانتخابات، فنوع من التقارب مع دوائر قيادية في المرحلة الراهنة.

تلاحق القروي اتهامات بالفساد المالي والتهرب الضريبي والثراء غير المشروع وتبييض الأموال، بحسب معارضيه، وهذا كان سبباً في إيقافه أكثر من شهر ونصف، إثر شكوى قدمتها منظمة «أنا يقظ» منذ سنتين لتصل إلى حد إيقافه في ٢٣ أغسطس/آب ٢٠١٩ وتجميد ممتلكاته، إلى أن أفرج عنه في ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩ بقرار من محكمة التعقيب[٣٥].

جـ- تحيا تونس

حزب تحيا تونس هو الآخر من الأحزاب التي خرجت عن نداء تونس، وتصنفه قيادته ضمن الفكر البورقيبي، نسبة إلى الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة، وهو حزب رئيس الوزراء التونسي السابق يوسف الشاهد.

• النشأة التطور

تأسس حزب تحيا تونس في ٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٩ وحصل على الرخصة القانونية في ٤ مارس/آذار من نفس السنة، وفي ٢٤ مايو/أيار ٢٠١٩ انضم إليه حزب المبادرة برئاسة كمال مرجان، الذي عُين رئيساً للمجلس الوطني لتحيا تونس، وفي الأول من يونيو/حزيران ٢٠١٩ عين المجلس الوطني الأول للحزب رئيس الحكومة يوسف الشاهد رئيساً للحزب، وقد حصلت انشقاقات في الحزب الجديد على إثر إعلان رئيسه الترشح للرئاسة، حيث دعم عدد من قيادات الحزب ترشيح عبد الكريم الزبيدي، وزير الدفاع المستقيل.

تأسست البدايات الأولى للحزب عن طريق كتلة برلمانية ضمت نواباً منشقّين عن حزب نداء تونس الذي أسسه السبسي، وعن حزب آفاق تونس، إلى جانب نواب مستقلين، أطلقت على نفسها الائتلاف الوطني في سبتمبر/أيلول ٢٠١٨، وقررت

(٣٥) آدم يوسف، **نبيل القروي برلسكوني تونس المثير للجدل**، العربي الجديد، (٢٠١٩/١٠/١٣)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/١٦. https://cutt.us/beFeC

الكتلة دعم حكومة يوسف الشاهد[٣٦]، قبل أن تتشكل في إطارها الحالي، وتخوض الانتخابات البرلمانية والرئاسية، حيث حصلت على ١٤ مقعداً برلمانياً، في حين حصل مرشحها الرئاسي يوسف الشاهد على المرتبة الخامسة بـ ٧,٥٪.

- **أبرز الشخصيات**

– **يوسف الشاهد**

ولد يوسف الشاهد في ١٨ سبتمبر/أيلول ١٩٧٥ بتونس، وهو أستاذ جامعي وخبير دولي في السياسات الفلاحية، تحصل على الدكتوراه في العلوم الفلاحية من المعهد الوطني الفلاحي بباريس في ٢٠٠٣، بعد أن تحصل سنة ١٩٩٩ على شهادة العلوم المعمقة في اقتصاد البيئة والموارد الطبيعية، وقد اشتغل من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٤ خبيراً دولياً في السياسات الفلاحية لدى عدد من المنظمات الفلاحية الدولية كالاتحاد الأوروبي ومنظمة التغذية العالمية، واختص بمتابعة السياسات الفلاحية بتونس والمغرب بالتنسيق مع وزارات الفلاحة بالبلدين، كما عمل في مجال التعليم العالي، في فرنسا والبرازيل واليابان، وله العديد من الإصدارات والمشاركات في المجلات والتظاهرات العلمية العالمية.

اشتغل الشاهد بالعمل السياسي عقب ثورة ٢٠١١، ويعد من مؤسسي الحزب الجمهوري في ٢٠١٢ كعضو بالمكتب السياسي، والهيئة السياسية للحزب، وانضم في ٢٠١٣ إلى حركة نداء تونس ليكون عضواً بالمكتب التنفيذي مكلفاً بالبرنامج السياسي لحملة الانتخابات الرئاسية ٢٠١٤، وقد شغل منصب وزير الشؤون المحلية في حكومة الحبيب الصيد عام ٢٠١٦، كما تولى رئاسة الوزراء منذ ٢٠١٦[٣٧].

(٣٦) موقع تي آر تي عربي، **تحيا تونس يدعو الشاهد إلى الترشح للرئاسة**، (٢٠١٩/٨/٤)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/١٦. https://cutt.us/gmTgM

(٣٧) بي بي سي عربي، **من هو يوسف الشاهد رئيس وزراء تونس الجديد**، (٢٠١٩/٨/٣)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/١٦. https://cutt.us/wja8N

غادر يوسف الشاهد حزب نداء تونس في مطلع ٢٠١٩، بعد خلافات حادة بينه وبين خصومه، ولا سيما نجل الرئيس الراحل حافظ قايد السبسي، ليؤسس على إثر ذلك حزب تحيا تونس، مع عدد من النواب المستقيلين، متهماً حافظ السبسي بأنه يسعى لخدمة مشروعه الشخصي.

د- الحزب الدستوري الحر

الحزب الدستوري من الأحزاب التي تأسست بعد الثورة، حمل بداية اسم الحركة الدستورية، ويسعى لجمع مؤيدي التجمع الدستوري الديمقراطي؛ حزب بن علي قبل الثورة.

- **النشأة والتطور**

تأسس حزب الحركة الدستورية في ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣، عن طريق شخصيات بارزة في نظام بن علي، منهم رئيس الوزراء السابق حامد قروي وعبد الرحيم الزواري، وقد شارك الحزب في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٤ لكنه لم يحرز أي مقعد، ويرى بعضهم أن ذلك بسبب منافسة نداء تونس له، وكون الشخصيات الثقيلة المحسوبة على نظام بن علي موجودة في النداء أكثر من الحركة الدستورية، مع احتمالية أن يكون هناك تنسيق بين الحزبين بأن يكون التصويت أكثر للنداء حتى تكون الممثل الأقوى خوفاً من اكتساح حركة النهضة.

في ١٦ أغسطس/آب ٢٠١٦ غيرت الحركة الدستورية اسمها إلى الحزب الدستوري الحر، وترأسه منذ ذلك التاريخ عبير موسي، وقد شارك الحزب في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٩، وحصل على ١٧ مقعداً في البرلمان، كما شارك في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٩، وتقدمت رئيسة الحزب كمرشحة للرئاسة، واستطاعت الحصول على نحو ٤,٥٪.

تعرض الحزب لانشقاقات متكررة؛ منها انشقاق المحامية سامية العوني، مبررة ذلك بسياسة الإقصاء الممنهجة والاستبداد بالرأي والتهميش المتعمد للمناضلين والكفاءات الوطنية من طرف رئيسة الحزب عبير موسي، حسب قولها[٣٨].

- **أبرز الشخصيات**

– **عبير موسي**

ولدت عبير موسي عام ١٩٧٥، في تونس، حصلت على الماجستير في القانون، وشهادة الدراسات المعمقة في القانون الاقتصادي وقانون الأعمال، وهي الأمينة العامة المساعدة لحزب التجمع الدستوري قبل حله، وكانت المنسقة العامة لحزب الحركة الدستورية، وتعد رئيسة الحزب الدستوري الحر منذ ٢٠١٦ [٣٩].

عرفت موسي بتبنيها لخطاب حاد شديد المعارضة للثورة، وما جاء بعدها من إصلاحات سياسية، ومعارضتها للمكونات السياسية التي جاءت بها الثورة، وموقفها الرافض لحزب النهضة، وآرائها المنددة بسياسات قياداته في الحكومة، ومواقفها من الأداء السياسي لرئيس البرلمان التونسي الحالي راشد الغنوشي، الذي تعده خصماً استراتيجياً يجب إسقاطه.

٣. نقاط القوة والضعف لدى القوى المنحدرة من منظومة الحكم قبل الثورة

هذه الأحزاب بمجملها تعد امتداداً للتجمع الدستوري الحاكم قبل الثورة التونسية ٢٠١١، وسواء جاز إطلاق مصطلح الليبرالية عليها أو لا فإنها من المفترض أن

(٣٨) أنباء تونس، **الحزب الدستوري الحر**، (٢٠١٩/٧/٠٢)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/٩١.
https://cutt.us/brTPU

(٣٩) الصباح نيوز، **المرشحة الرئاسية عبير موسي**، (٢٠١٩/٢١/٢)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/٩١،
https://cutt.us/zdKfK

تستفيد من التجربة السياسية الماضية، بما لها وعليها، فهناك تاريخ سياسي طويل لكثير من القيادات والرموز في هذه الأحزاب، وقد مر بعضهم بحقب سياسية متعددة، من بورقيبة إلى ما بعد الثورة، وهذه المرحلة تعد نقطة قوة لهذه الأحزاب إذا أحسنت تقييمها والاستفادة منها.

هناك إمكانيات عالية متوفرة لهذه الأحزاب مقارنة بغيرها، فالتمويلات الضخمة التي تتمتع بها ربما غير متوفرة لدى كثير من الأحزاب التونسية الأخرى، إضافة للحضور السياسي الداخلي والخارجي، وهذه المقومات كفيلة بتشكيل معارضة بنَّاءة ومنهجية، ومقاربة الوصول إلى الحكم، لكن ما يحصل ربما هو أقرب لمربع المعارضة من أجل المعارضة، ولعل ما يفسر هذا الضعف في الأداء السياسي المعارض، أن جل هذه النخب كانت حاكمة حتى وقت قريب، ولم تنتقل إلى المعارضة إلا مؤخراً، وهذا امتحان لسلوك قياداتها التي ألفت السلطة.

هناك نخب سياسية كثيرة محسوبة على هذه الأحزاب، وقاعدة شعبية لا بأس بها بإمكانها المنافسة في حال تكاملت جهودها المبعثرة، لكن الواقع أن هذه الأحزاب- كغيرها من الأحزاب التونسية- تعاني اضطراباً تنظيمياً، وغلبة المؤسس أو الرئيس على الجميع، وهذا ما فوت عليها فرصاً عدة، في ظل غياب شبه كامل لمعنى الديمقراطية الداخلية وتداول قيادة الحزب، ما يجعل الشعب في حالة تخوف من هذه النماذج غير القادرة على الاتساق داخلياً مع مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد، والأداء السياسي في الفترات الماضية، والممارسة السياسية المعاصرة التي لا تلامس التطلعات الداخلية للشعب.

تعيد بعض الأوساط هذه المكونات إلى التوجه الليبرالي، ولما كانت الليبرالية تعد الحاضنة المثلى للفكر الديمقراطي فإن واقع الليبراليات التونسية، والعربية عموماً،

على خلاف ذلك؛ فأغلبها يُعد الأساس في الظلم الاجتماعي الذي تعيشه المنطقة والفوارق الحادة في المجتمعات العربية، وتحولت إلى مظلات سياسية لرعاية مصالح القوى المتحكمة بالعملية السياسية والاقتصادية، واستخدمت الديمقراطية وكيَّفتها بما لا يؤدي إلى الإضرار بمصالحها أو مصالح القوى الخارجية المهيمنة، ومن ثم أصبحت هناك فجوة كبيرة بين ما تنادي به من شعارات وما ترسخه من واقع.

٤. مستقبل القوى المنحدرة من منظومة الحكم قبل الثورة

الأزمة الداخلية التي تعانيها هذه المكونات تجعلها غير قادرة على الاستمرار بهذا الشكل فضلاً عن ترتيب أوراقها، بل تجعلها معرضة لأكثر من انقسام، وإذ إن الباجي قايد السبسي، وبما يحمله من كاريزما سياسية، لم يستطع المحافظة على وحدة هذه المكونات، إضافة إلى أن أتباع حزب التجمع في حيرة بين هذه المكونات، فإنها لا تزال مرشحة للانقسامات أكثر.

بإمكان هذه القوى أن تكثف من نقدها الذاتي، وأن تراجع إرثها السابق، فتستفيد من إيجابياته وتراجع سلبياته، وتدرك أن أدوات ما قبل الثورة تختلف عما بعدها، فالماضي يتحول إلى عامل نجاح عند البناء عليه، كما أنه مرهق ومكلف في نفس الوقت عند التوقف عنده، والوضع السياسي الحالي عامل إنقاذ لهذه المكونات لا العكس، ويبقى التحدي الأبرز أمامها كيف تستفيد من المعطيات الحالية بعيداً عن الحنين إلى الماضي بما له وما عليه.

غياب البرنامج الواضح للحزب الدستوري الحر، وانشغاله بأهداف أخرى متعلقة بالاعتراف بالماضي، ورفض أدوات ما بعد الثورة، قد لا يجعله قادراً على الثبوت في استحقاقات ديمقراطية قادمة، خصوصاً أن الحزب يقدم نفسه على أنه معارض لحركة النهضة، التي يفترض أن تبقى ضمن أهدافه في إطار التنافس السياسي، وليس كل

أهدافه، والأصل أن تبقى ردة الفعل حول الثورة في إطار الصراع الحزبي مع الثائرين، لا صراعاً مع مؤسسات الدولة، ودستورها ونظامها السياسي الجديد، وهذه الحدية في أدائها السياسي تمكنها من الاستثمار في القاعدة المتأثرة بما قبل الثورة، والتي تعد في تناقص مستمر.

يعد قلب تونس من أقوى هذه الأحزاب من ناحية الإمكانات والدعم، وقد يكون أولها في هذه المرحلة، خاصة أن الحزب بشخصية مؤسسه استغل كثيراً تلك المساحات الاجتماعية التي أهملتها الحكومة، لكن الانقسامات الداخلية واردة في حقه، خصوصاً أنه لا يحمل فكرة جامعة سوى شخصية مؤسسه، وفي حال تراجع مؤسسه لأسباب قانونية فإن الحزب مرشح للانهيار، إضافة إلى أن التراجع الكبير في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية سيكون له أثره السلبي في معنويات الحزب وأنصاره.

ربما لا تكون هذه الأحزاب قادرة على تأسيس كيان واحد جامع، تنتظم في إطاره الشخصيات والأحزاب المنحدرة من منظومة الحكم قبل الثورة، نظراً لتباعد الرؤى وتباين الأهداف؛ لكن باستطاعة البعض، كـ»تحيا تونس» مثلاً، إعادة ترتيب أوراقه بوصفه قادراً على لملمة نفسه من جديد، وبالذات إذا سعى للتخلص من الشخصيات المتورطة في تهم الفساد، وحينها سيكون ملاذاً للقيادات المهاجرة من قلب تونس ومن الوسط الليبرالي واليسار الاجتماعي.

رابعاً: التيار السياسي الإسلامي وإعادة التموضع

تتعدد اللافتات الإسلامية في تونس؛ ما بين أحزاب سياسية ذات مرجعية إسلامية تسعى للوصول إلى الحكم بطرق ديمقراطية، وأخرى لا تؤمن بالديمقراطية، وما بين جماعات ومذاهب إسلامية، لبعضها حضور سياسي ولو جزئي، ولبعضها الآخر

أهدافها الدينية المجردة، ويعد حزب حركة النهضة من أقوى هذه المكونات حضوراً على المستوى السياسي.

١. حزب حركة النهضة

مرت حركة النهضة بعدة أطوار حتى وصلت إلى الشكل الذي هي عليه الآن، فقد بدأت كجماعة إسلامية في ١٩٧٢، ويعد أبرز مؤسسيها راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو، وقد اقتصر نشاطها في البداية على الجانب الدعوي، ولأن تونس تنشط فيها تيارات سياسية متعددة، فقد انخرطت الجماعة في صراعات فكرية وسياسية مع التيارات القومية واليسارية، وقد ساعد ذلك على تفاعلهم مع أفكار ورؤى سياسية وفكرية جديدة.

في عام ١٩٨١ أعلنت الجماعة نفسها حزباً سياسياً تحت اسم حركة الاتجاه الإسلامي، وتقدمت إلى وزارة الداخلية بطلب الحصول على التأشيرة القانونية، لكنها لم تتلق أي جواب[٤٠].

بعد الانقلاب «الطبي» ضد بورقيبة في ٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٧ تمتعت حركة الاتجاه الإسلامي بحرية الحركة من دون الاعتراف بها رسمياً، وأطلق سراح كل قياداتها وأعضائها من السجن، وفي ٨ فبراير/شباط ١٩٨٩ غيرت الحركة اسمها إلى حركة النهضة، وشاركت في الانتخابات التشريعية ١٩٨٩ بقوة، وحصلت على ١٧٪ من الأصوات، رغم التزوير الذي حدث. هذه النتائج أفزعت النظام والتيارات التونسية الأخرى، ومن ثم أدخلتها في قطيعة مع النظام، وعاشت قياداتها في محنة جديدة من المحاكمات والنفي، وقد تمكن أولئك الذين خرجوا من البلاد من إعادة ترتيب أوراق الحزب وتنظيمه من جديد إلى أن قامت الثورة، نالت الاعتراف بهم قانونياً[٤١].

(٤٠) عبد اللطيف الحناشي، **الحركات الإسلامية في الوطن العربي**، فصل: الحركات الإسلامية في تونس مرحلة ما بعد الثورة، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص٤٧١.

(٤١) المرجع نفسه، ص٤٤٧١.

• النشأة والتطور

تحصلت حركة النهضة على الترخيص القانوني في ١ مارس/آذار ٢٠١١، وبهذا دخلت الحركة إلى المعترك السياسي من البوابة الرسمية التي منعت منها سابقاً، وشاركت في أول انتخابات بعد الثورة، وفازت بأكثر المقاعد، حيث حصلت على ٨٩ مقعداً من ٢١٧، وبهذا وجدت نفسها أمام طموحات شعب خارج من الثورة ومتطلع إلى وضع أحسن، وأمام معركة سياسية تتعلق بإعادة ترتيب النظام السياسي، وأمام هذا وذاك شكلت الحركة تحالفاً مع حزبي التكتل الديمقراطي والمؤتمر من أجل الجمهورية.

في هذه المرحلة اهتمت النهضة في خطابها بالحريات والعدالة، وتحديث الدولة التونسية، ولم تتطرق لخطاب تقليدي يتحدث عن تطبيق الشريعة أو الدولة الإسلامية، وركزت على قضايا المعيشة، المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، واحترام استقلالية المجتمع المدني والعملية الحزبية والتداول السلمي للسلطة ومدنية الدولة، ولم تنجر للصراع الديني العلماني رغم الاستفزازات المتكررة، وبين رؤيتها المغلبة للنظام البرلماني ورؤية بعض المكونات المطالبة بنظام رئاسي، كان التوافق على نظام متوازن يوزع الصلاحيات بين الحكومة والرئاسة(٤٢).

في عام ٢٠١٦ قررت حركة النهضة التخلِّي عن النشاط الدَّعَوي والتركيز عوض ذلك على العمل السياسي، ما أشعل أزمة داخلية في صفوف الحركة وصفوف المنتسبين إليها والمتعاطفين معها، وبهذا تواجه الحركة حالة من الارتباك وضعف الانسجام مع أدبياتها السابقة، فتحوُّلها بالكامل نحو العمل السياسي أجبرها على إعادة النظر في إطارها الأيديولوجي(٤٣).

جسدت حركة النهضة في هذه الفترة تجربة ديمقراطية للحركات السياسية الإسلامية

(٤٢) أحمد الصباغ، **حركة النهضة إشكاليات السلطة والحكم بعد الثورة التونسية**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، الطبعة الأولى، ٢٠١٩، ص٥٠.

(٤٣) حمزة المؤدب، **خروج النهضة المُرتَبِكْ من الإسلام السياسي**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، (٢٠١٩/١٠/٢٩)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/١٩. https://cutt.us/GLhK0

في البلاد العربية، تأسست على الإقرار بالآخر والتسليم بالديمقراطية والقبول بحكم الشعب، كما أسست لتجربة توافق إسلامي علماني في إدارة دفة الحكم، وهي أول تجربة شهدها التاريخ السياسي لتونس الحديثة، وقد ساهم ذلك في الحد من الأحادية الحزبية والفردية، ومع هذا النجاح الجزئي في الشق السياسي فإن النهضة لم تستطع تحويله إلى نجاح تنموي، ولعل قلة الخبرة بالحكم، واختلاف الأرضيات الأيديولوجية والمحاصصة السياسية لها علاقة بذلك، إضافة إلى الثقل الذي خلّفه بن علي، والاحتجاجات الفوضوية والإدارة البيروقراطية التقليدية هي الأخرى لها دور فيما يتعلق بالإخفاق في الجانب التنموي[٤٤].

كان للأسباب السابقة أثرها السلبي في شعبية النهضة، وألقت بظلالها على المشهد الانتخابي، حيث أدى ذلك إلى تدني النتيجة التي حصلت عليها الحركة في انتخابات ٢٠١٤ البرلمانية، فقد حصلت على ٦٩ مقعداً، لتحل ثانياً بعد حزب نداء تونس، وقد حتمت هذه النتيجة على الحزبين الدخول في تحالف حكومي برئاسة رئيس الوزراء يوسف الشاهد، ورغم الأزمة التي حلت بحزب النداء، والانشقاقات داخله، وخروج بعض النواب المحسوبين عليه، وهو ما يجعل النهضة في المستوى الأول من حيث المقاعد البرلمانية، فإن الحكومة ظلت تمارس صلاحياتها، ورغم حرص الرئيس السبسي على رحيل الشاهد فإن النهضة لم توافق على ذلك، متذرعة باقتراب الاستحقاق الديمقراطي في ٢٠١٩، وبهذا دخلت النهضة في علاقة صدامية مع الرئيس السبسي.

شارك القيادي في النهضة عبد الفتاح مورو في الانتخابات الرئاسية مرشحاً عنها في ٢٠١٩، وحصل على ١٢,٨٨٪ في الجولة الأولى، ودعمت الحركة في الجولة الثانية

(٤٤) أنور الجمعاوي، **الإسلاميون ونظام الحكم اتجاهات وتجارب**، فصل: الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة قراءة في تجربة النهضة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص٥١٨.

قيس سعيد ضد منافسه نبيل القروي، كما استطاعت الحركة الحصول على ٥٢ مقعداً في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٩، وبهذا صارت الكتلة الأولى برلمانياً، ودخلت بموجب ذلك في أزمة تشكيل الحكومة، كما سبق الإشارة إليه.

- **أبرز الشخصيات**

– **راشد الغنوشي**

ولد راشد الغنوشي عام ١٩٤١ بتونس، وتلقى تعليمه الابتدائي بالقرية، ثم أتم تعليمه في الزيتونة، وانتقل بعد ذلك إلى مصر لمواصلة دراسته، خصوصاً أنه كان حينها من المعجبين بتجربة عبد الناصر القومية، لكنه لم يستقر بها طويلاً، ثم انتقل إلى سوريا للدراسة في جامعة دمشق، وحصل منها على الإجازة في الفلسفة، وهناك بدأت تتبلور المعالم الأولى لفكره الإسلامي، وقد تنامى لديه التوجه الإسلامي أكثر بعد انتقاله إلى فرنسا ودراسته بجامعة السوربون، حيث بدأ نشاطه الإسلامي وسط الطلبة العرب والمسلمين، كما تعرف على جماعة الدعوة والتبليغ، ونشط معها في أوساط العمال المغاربة، وقد أسس الغنوشي حركة الاتجاه الإسلامي، وحوكم بسبب نشاطه الدعوي والسياسي عدة مرات[٤٥].

يعد الغنوشي أحد المفكرين الإسلاميين الذين خاضوا عدداً من التجارب الدعوية والسياسية، وقد ساهم في ترشيد الفكر الإسلامي وإثراء المكتبة الإسلامية بعدد من المؤلفات الفكرية، وقد ترجمت بعض من كتبه إلى لغات عدة، كالإنجليزية والفرنسية والتركية والفارسية، كما ساهم في تأسيس عدد من المؤسسات العالمية كالندوة العالمية للشباب الإسلامي، والمؤتمر القومي الإسلامي، وحلقة الأصالة والتقدم.

أقام الغنوشي في لندن عدة سنوات، حتى عاد إلى تونس عقب الثورة، وساهم

(٤٥) موسوعة الجزيرة، **راشد الغنوشي**، الجزيرة نت، شخصيات، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/١٩.
https://cutt.us/GxKNs

في التجارب السياسية التي تلت الثورة، وهناك إشكالات كثيرة تتعلق بأدائه الحزبي وتمسكه أو تمسك أتباعه به على رئاسة الحركة.

- **عبد الفتاح مورو**

ولد عبد الفتاح مورو عام ١٩٤٨ بالعاصمة تونس، وقد درس في كلية الحقوق والشريعة بالجامعة التونسية حيث تخرج عام ١٩٧٠، كما تعلم الألمانية في المركز الثقافي الألماني بتونس، إضافة إلى إتقانه اللغة الفرنسية، وقد بدأ شبابه صوفياً ثم حركياً، كما عمل قاضياً ومحامياً، وتعرض للقمع والسجن كبقية قيادات النهضة، وشن عليه النظام التونسي حملة تشويه شخصية سنة ١٩٩٢، وبعد هذا الاعتقال أعلن هو وزملاء له تعليق عضويتهم في حركة النهضة، ثم اعتزل العمل العام حاصراً نشاطه بين بيته ووظيفته حتى إسقاط نظام بن علي.

عاد بعد ذلك عبد الفتاح مورو إلى النهضة، وعُيِّن نائباً للرئيس، وبعد انتخابات ٢٠١٤ شغل منصب نائب رئيس مجلس نواب الشعب، ثم رئيس المجلس بالنيابة بعد وفاة الباجي قايد السبسي وتولى رئيس مجلس النواب رئاسة الجمهورية، كما شارك في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٩ مرشحاً عن حركة النهضة[٤٦].

في ٢٦ مايو/أيار ٢٠٢٠ أعلن عبد الفتاح مورو اعتزاله العمل السياسي وتفرغه للعمل العام وتمزيقه لمذكرة الحزب، وهو ما يعني استقالته من حركة النهضة ومن منصبه القيادي فيها، وقد جاء هذا الاعتزال في وقت تشهد فيه تونس خلافات معمقة، بالإضافة إلى الخلافات الداخلية التي تعيشها حركة النهضة، وظروف تأجيل انعقاد المؤتمر العام الحادي عشر للحركة الذي كان من المفترض انعقاده في مايو/أيار ٢٠٢٠، لكن ظروفاً كثيرة حالت دون انعقاده.

(٤٦) موسوعة الجزيرة، **عبد الفتاح مورو**، الجزيرة نت، شخصيات، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/١٩.
https://cutt.us/5r29I

٢. الأحزاب السياسية القريبة من التيار السياسي الإسلامي

تتعدد الأحزاب السياسية الإسلامية في تونس، وتختلف برامجها وأهدافها، ما بين أحزاب ذات أهداف ديمقراطية كحزب حركة النهضة، الذي سبق الحديث عنه، وأحزاب أخرى لها أهداف أخرى متعلقة بإعادة الخلافة كحزب التحرير، الذي حصل على تأشيرة العمل السياسي في ٢٠١٢، ورغم التشجيع القانوني الذي حظي به للانخراط في العملية الديمقراطية والحزبية بقواعدها المعاصرة، فإن الحزب لا يزال بنفس أدوات التأسيس، ولهذا السبب هناك ملاحظات قانونية تثار حوله بين حين وآخر، تؤدي في بعض الأحيان إلى توقيف نشاطه، منها المطالبة بعودة الخلافة، ورفضه للعملية الديمقراطية والدستور.

الأحزاب الإسلامية الأخرى ذات الميول السلفية، مثل أحزاب العمل وجبهة الإصلاح والرحمة والأصالة وحزب الزيتونة، ليس لها حضور عام، ولم تحصل على مقاعد برلمانية، باستثناء حزب الرحمة الذي تأسس عام ٢٠١٢ ويرأسه سعيد الجزيري، الشخصية السلفية الذي يدير أعمالاً دينية متعددة منها إذاعة القرآن الكريم، وقد ولج الحزب إلى قبة البرلمان بعد الانتخابات البرلمانية ٢٠١٩، وحصل على أربعة مقاعد برلمانية، لكن الأعضاء البرلمانيين من هذا الحزب لم يصمدوا في حزبهم كثيراً، وقد أعلن اثنان منهم استقالتهم من الحزب لأسباب تتعلق ببنية الحزب المؤسسية.

من الأحزاب القريبة للجو الإسلامي تيار المحبة، الذي تأسس في ٢٢ مايو/أيار ٢٠١٣ برئاسة السياسي التونسي محمد الهاشمي الحامدي مدير قناة المستقلة، ويعد حزب تيار المحبة امتداداً لتيار العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية الذي تأسس في ٣ مارس/آذار ٢٠١١، والحاصل على ٢٦ مقعداً في انتخابات المجلس التأسيسي في نفس العام.

خاض تيار المحبة الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٤ وحصل على مقعدين، ثم على مقعد واحد في انتخابات ٢٠١٩، وحصل مرشحه الرئاسي في انتخابات ٢٠١٩ على ٠,٤٪، ولم يعد للحزب ذلك الحضور الذي كان عليه سابقاً، بسبب استقالة كثير من أعضائه وتوجههم إلى أحزاب أخرى.

في إطار المنافسة الانتخابية دخل على الخط ائتلاف الكرامة، الذي تأسس في ٢٠١٩ كتحالف لعدد من الشخصيات السياسية، ثم تحول إلى حزب سياسي في ٢٠٢٠، بقيادة المحامي التونسي سيف الدين مخلوف، ويهدف الحزب- حسب أدبياته- إلى جمع القوى الثورية في تحالف واحد، وللائتلاف ثلاثة أهداف، هي: الإيمان بالثورة، والإيمان بالهوية العربية الإسلامية، والإيمان بسيادة تونس على قرارها وثرواتها، وهناك من يراه أقرب المكونات السياسية لحركة النهضة، وقد شارك الائتلاف في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٩ وحصل على ٢١ مقعداً، وهي نتيجة متقدمة شارك فيها الجمهور الثوري الساخط من الأداء السابق، وبعض المنتسبين سابقاً للنهضة نتيجة خلافهم معها، وكون الائتلاف أقرب المكونات إلى الجو الإسلامي حسب نظرهم.

لا تزال الأحزاب القريبة من التيار السياسي الإسلامي حديثة الخبرة وضعيفة البنية المؤسسية ومتباينة الرؤى، وهذا ما يفسر الانشقاقات المتكررة التي تعترض هذه التجارب، وهي أمور طبيعية تحدث لجل الأحزاب الوليدة، ويمكن لهذه الأحزاب أن تشق طريقها من حيث انتهى الآخرون، وتستفيد من التجارب السياسية السابقة، وتؤمن بقواعد العمل السياسي، بوصفها أمراً مبدئياً لا خضوعاً لإكراهات المرحلة.

٣. نقاط القوة والضعف عند التيار السياسي الإسلامي

ربما لم تتضح بعد أو لم تكتمل المشاريع السياسية لأي من هذه المكونات الإسلامية، باستثناء حركة النهضة، وإذ إن حزب التحرير لم يتكئ على أرضية ديمقراطية تؤهله

لخوض المنافسة السياسية بأدواتها المشروعة في مجتمع يسعى للتحول الديمقراطي، فإن حركة النهضة قد تظل المكون الإسلامي الأقوى تنظيمياً وجغرافياً إلى الآن، لا على مستوى المكونات الإسلامية فحسب، بل أثبتت الجولات الانتخابية أن حركة النهضة الأَقْدَرُ على الثبوت من بقية الأحزاب الأخرى، في ساحة سياسية غير مستقرة، وتجربة ديمقراطية جديدة، فقد تلاشت أحزاب ما قبل الثورة ولم يتبق منها سوى حركة النهضة.

يحسب لحركة النهضة رضاها بالعملية الديمقراطية والتزامها بنتائجها، وتنازلاتها المتكررة عن حقوقها السياسية لحسابات وطنية كبرى، فقد تخلت الحركة عن الحكومة بعد مصادقة المجلس الوطني التأسيسي على الدستور الجديد والانتخابات البرلمانية في ٢٠١٤، تغليباً لمصلحة تونس وإرضاء لبقية القوى السياسية، وهذا الأمر كان له أثره الإيجابي على سمعتها، كما أنه دليل على تطور الحركة ديمقراطياً، إضافة إلى تأقلمها مع التوليفات الحكومية المتعددة الوجهات والخلفيات، واستيعابها للواقع، ومساهمتها في تقديم مقاربات مختلفة لحلحلة إشكاليات متعددة تتعلق بالدستور والشريعة والحقوق والحريات والدين والدولة والسياسي والاجتماعي، ومرونتها الزائدة أحياناً في التنازل عن بعض حقوقها تغليباً للاستقرار.

من نقاط قوة حركة النهضة كذلك استطاعتها حسم ما يتعلق بإشكالية الدعوي والسياسي، وإن كانت المسألة لم تؤطر بعد بشكل تفصيلي، إلا أنها قد قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال، رغم أن ذلك يلقى ربما معارضة من بعض المنتسبين إليها، إلا أن خطاب النهضة المتميز بعدم احتكاره للدين، واعتباره حقاً للجميع لا مسؤولية النهضة وحدها؛ وفرت على نفسها معارك سياسية متعددة كان من المرجح أن تظل عالقة عندها لولا هذه الخطوة الجريئة، كما يحسب للنهضة خطابها المتقدم المتعلق بالحقوق والحريات وإسهاماتها الفكرية في هذا الجانب، ودورها في ترسيخ ذلك في

فترات حكمها المختلفة.

ومن نقاط القوة لدى النهضة كذلك التعاطي بمرونة عالية مع المكونات الأخرى، يسارية أو قومية، وحتى تلك المحسوبة على نظام بن علي، تعاملاً يراه الآخرون تماهياً أوقع النهضة في حرج مع جمهورها وأصدقائها.

لكن في المقابل ثمة نقاط ضعف لا تزال تعانيها النهضة، ويمكن أن تكون محدودية التجربة السياسية في الحكم أولها، وخاصة في مرحلة ما بعد الثورة، إضافة إلى الأخطاء المشتركة التي وقعت فيها مع غيرها من الأحزاب الحاكمة عقب الثورة والمتعلقة بالعدالة الانتقالية، والمشروعات الاقتصادية الناجحة، وغض النظر عن ممارسات الفاسدين، وغيرها من الملفات التي انتظرها الشعب التونسي من تلك الأحزاب، وهو ما أدى إلى العزوف المستمر عن الاستحقاقات الانتخابية.

أداء الحركة السياسي لا يزال يدور حول القيادة التأسيسية، وخاصة فيما يتعلق بزعامة الحركة التي يتولاها الشيخ راشد الغنوشي منذ خمسين عاماً، وهو ما أثّر في أدائها كحزب سياسي، وانعكس على حاضنتها الشعبية، وبلغ التأثير إلى الصفوف الأولى في قيادة الحزب من خلال إعلان استقالة عدد من قياداتها، كزياد العذاري وعبد الحميد الجلاصي، وإعلان عبد الفتاح مورو اعتزاله للعمل السياسي وهو الرجل الثاني في الحركة، بما يعني أن هناك خلافات شديدة تعصف بالحركة، وخصوصاً تداعيات تأجيل المؤتمر العام الحادي عشر للحركة، ولقد أصبح من المهم للتحول الديمقراطي الذي تنادي به النهضة أن ينعكس على أدائها الداخلي، وألا يشغلها الانهماك في ترتيب تموضعاتها داخل الدولة على ترتيب صفها الداخلي وبنيتها المؤسسية.

ضعف الخطاب الإعلامي لحركة النهضة، وعدم امتلاكها وسائل إعلامية قادرة على مخاطبة الجمهور والتعبير عن نفسها بنفسها، وتسويق برامجها وآرائها من خلالها، في

ظل امتلاك قوى أخرى لوسائل إعلامية متطورة؛ هذا الضعف الإعلامي يؤثر في القاعدة الشعبية للنهضة، ويعزز قناعات التكتلات المنافسة لها.

٤. مستقبل التيار السياسي الإسلامي

مقارنة بما كانت عليه تونس وما أصبحت فيه، فإن الإنجاز الأهم هو المساحة التي تحققت في جانب الحريات العامة والنجاحات الانتخابية، ولم يكن هناك تقدم تنموي بالمستوى الذي ينتظره الشعب، لاعتبارات كثيرة لعل بعضها وجيه، لكن الطموح العالي الذي يرجوه المجتمع من الحكومات المتعاقبة التي شاركت فيها النهضة، ووعود المرشحين من الكتل الأخرى، يجعل المواطن العادي أمام تحد كبير، فيما يعزف البعض عن المشاركة الانتخابية مدركين أن الفائزين فيها لن يستطيعوا أن يحققوا ما يرجوه الشعب منها، ومع هذا فإن النهضة لا تزال تقارب مواقعها المعتادة فيما يتعلق بالدورات الانتخابية، ورغم تدني نسب النهضة فإنها بعيدة عن المقارنة بنسب بقية المكونات.

تعود أسباب ثبات النهضة في هذه الساحة السياسية السائلة لطبيعة الحركة نفسها، وقدراتها التنظيمية وإرثها النضالي، الذي استطاعت من خلاله أن تمتلك أكبر خزان انتخابي مقارنة ببقية المكونات الأخرى؛ لكن هذه القاعدة العريضة تشهد تقلصاً واضحاً بين حين وآخر، تظهر آثار ذلك في نتائج الانتخابات المختلفة، ولعل أقرب سبب لهذا التآكل هو فقدان الأمل لدى كثير من الناخبين في حزب رفع سقف أتباعه في الحرية والتغيير والنهضة، ولم يستطع تحقيق ذلك من خلال مواقعه المختلفة في المعارضة أو الحكم، حيث ينتظر المواطن منه التغيير من خلال موقعه في السلطة، ويفكر هو في المحافظة على ما يمكن المحافظة عليه من خلال موقعه في الدولة، وإذا جاز التعبير فإن التباين بين أهداف النهضة المرحلية المتعلقة بترسيخ

الديمقراطية والعبور بهذه التجربة في وسط مليء بالألغام، وأهداف جمهور النهضة المتعلقة بالجانب الاجتماعي والتنموي، قد يولد فجوة بين القيادة والقاعدة، وبعد أن كان الجميع متحداً في مربع النضال، حدث ما يشبه الفصام بين براجماتية القيادة ومعيارية الأعضاء، وربما لن تستطيع النهضة ردم هذه الفجوة في حال استفحالها، وأمام ضعف البديل قد يتمسك البعض بأفضل الموجود، وفي نفس الوقت قد يكون التمسك نوعاً من إعادة اختبار ومساءلة، وربما إعطاء الفرصة الأخيرة.

بعد انتخابات ٢٠١٩، وبعد عجز الحبيب الجملي عن تشكيل الحكومة الأولى، وتشكيل حكومة أخرى شارك فيها عدد من المستقلين مع تمثيل بعض الأطراف السياسية، برئاسة إلياس الفخفاخ، وجدت حركة النهضة نفسها أمام تحدٍّ آخر بوصفها الفائز الأول، وهو وإن كان فوزاً بطعم الخسارة، إلا أن جمهورها ينتظر منها الكثير، وما يمكن أن تحققه في المرحلة القادمة أقل بكثير مما وعدت به؛ فصوتها في الحكومة لن يكون الأول، ومن ثم فإن ما يأمله منها المواطن التونسي أكثر مما يمكن أن تقوم به، وبهذا ستكون في مواجهة حقيقية مع الشعب، وحتى من بعض أنصارها الذين ما زالوا يعولون عليها الشيء الكثير، فهل تخسر النهضة السلطة وتكسب الشعب، أم أن الأمر تجاوز ذلك؟

مفارقة حركة النهضة هي أنها كانت الحزب المناضل الأكبر الذي تقدم بعد الثورة لملء فراغ القيادة، ليتحول إلى حزب حكم بعد أن كان حركة معارضة، وفي رحلتها من مواجهة الحكم إلى المساهمة في قيادة البلاد من مواقع مختلفة كان عليها أن تجري مجموعة مراجعات عميقة في الثقافة الحركية، والمضامين، ونوعية العلاقة مع الدولة والمجتمع، دون أن تخسر صورتها النضالية، وكان عليها أن تجري موجة تطبيع دون أن تخسر ميزتها التغييرية التي تقتضيها رسالتها التاريخية وطبيعة مرحلة ما بعد الثورة، خشية أن يتكون في مخيال الناخبين أن النهضة لم تعد حركة تغيير، وأن مؤسسات الدولة قد احتوتها وكيفتها، وأنها غلَّبت عند الممارسة دواعي الاندراج على واجب

التغيير[٤٧].

هناك تحدٍّ آخر يتعلق بحالة التيارات السياسية الإسلامية المنافسة، والتي تسوق نفسها على أنها بديل إسلامي أو أقرب للنَّفَس الإسلامي، وهي ستستثمر أكثر في جمهور النهضة، وتستوعب المغادرين من النهضة، خصوصاً الأعضاء والجماهير، دون تلك القيادات التي لن تجد نفسها في موقع أقل مما كانت فيه.

وهناك تحدٍّ آخر مرتبط بالبيئة الدولية والإقليمية الرافضة لصعود التيارات الإسلامية بعد الربيع العربي وتسعى لإفشال هذه التجربة بكل الطرق، وحركة النهضة من القوى الإسلامية المستهدفة، وهذا ما يظهر في كثير من المحطات، لعل آخرها ما حدث مع زعيمها راشد الغنوشي بصفته رئيساً للبرلمان على خلفية ما اصطلح عليه بـ»الاتصالات الخارجية»، وهي معركة لها خلفيات تتعلق بطبيعة صلاحيات رئيس البرلمان ورئيس الجمهورية، ووجدت استثماراً داخلياً وخارجياً كبيراً.

بإمكان النهضة أن تركز أكثر على البلديات، وتحول جهدها إزاء تحقيق ما يرجوه منها المواطن التونسي البسيط، فربما ذلك أكثر تأثيراً وأقدر على ملامسة احتياجات الناس، وأقرب إلى همومهم وتطلعاتهم، كما أن الإصلاحات السياسية لا تستهوي الغالبية العظمى من الشعوب، وإنما تستهويهم الإصلاحات الاقتصادية، ومع أن الثاني ثمرة للأول ولا يمكن تحقيقه من دونه فإن الثاني أكثر استجابة لهموم المواطنين وتطلعاتهم.

الإصلاحات التنظيمية الداخلية، والانفتاح على الخارج، ومحاولة تشكيل ائتلافات عابرة للعائلات الفكرية، ربما يمثل أولوية بالنسبة للنهضة، وهناك تجارب مشجعة

(٤٧) عبد الجميد الجلاصي، **بعد موسم انتخابي طويل تونس بين دفعة جديدة للثورة أو الدخول في مرحلة اللايقين**، منتدى الشرق، أكتوبر ٢٠١٩، ص٧.

في هذا المجال، فقد كانت جزءاً من ائتلاف ١٨ أكتوبر/تشرين الأول قبل الثورة، ثم الترويكا وتحالفها مع النداء بعد الثورة، وكلها تجارب متقدمة رغم ما فيها، ويمكن الاستفادة منها والتأسيس عليها والنسج على منوالها وتفادي تعثراتها.

خامساً: التيارات المذهبية والتربوية وعلاقتها بالسياسة

في الغالب يسعى كثير من الحكام في المنطقة العربية إلى السيطرة على المؤسسات الدينية والعلمائية، بحيث يمكن من خلالها السيطرة على الخطاب الديني وتوجيهه بما يحقق رغبة السلطة الحاكمة، ويعزز شرعية النظام وطاعته، وتسمح أغلب الأنظمة السياسية لهذه المؤسسات بالانتشار حسب الشروط المطلوبة منها، أو بما لا يؤدي إلى إضعاف أداء السلطة السياسية كأقل تقدير، لكن الذي حدث في تونس ربما يختلف في بعض تفاصيله عن السائد في المنطقة العربية، فبعد استقلال البلد حُلّت الأحباس (الأوقاف)، والقضاء، وأُغلق جامع الزيتونة، وهو جامع تاريخي يتمتع برمزية دينية وعلمية في المغرب العربي تضاهي رمزية الأزهر في المشرق، فضلاً عن تبني إجراءات مناهضة للمرجعية الدينية، وسرعان ما خفت حدتها في العشرية الأولى من الاستقلال، واتخذت طابع المسايرة والتوظيف في مواجهة المد اليساري في مرحلة أولى، ثم في مواجهة توسع الحركة الإسلامية.

تعيش تونس مزيجاً من المذاهب الفكرية والدينية، سواء على المستوى السياسي أو الفقهي أو العقائدي، فتونس بلاد مسلمة، مالكية المذهب، أشعرية العقيدة في الأغلب، وللصوفية حضور روحي في الأداء العبادي العام عند كثير من أهلها، وإن كان بعضهم لا يعرف عن الصوفية شيئاً، إلا أنها متجذرة في حياتهم، وتعد من أهم المؤثرات الدينية في البيئة الثقافية التونسية، ويسود فيها المذهب المالكي، إضافة إلى مجموعات تتبع مذاهب أخرى كالحنفية والإباضية والشيعة بتمثلاتها العقائدية

والفقهية، كما توجد مجموعات تنتمي للدعوة والتبليغ وليس لها ميول سياسية، وهي في أغلبها ظواهر مذهبية وتربوية ومجتمعية، ولا تحيز سياسي أو حزبي ملزم لها بالضرورة، إذ يمكن أن تكون عابرة لما هو حزبي، مع انتماء بعض من المنتسبين لها إلى أحزاب سياسية، كذلك ففي تونس أقليات دينية من اليهود خاصة، مع أعداد قليلة من المسيحيين والبهائيين.

أ. الصوفية

للصوفية تاريخ عريق في تونس، وتعد ظاهرة سلوكية حاضرة بقوة على المستوى الديني في بلاد المغرب عموماً، وقد انتشر التصوف بشكل جلي في القرنين الخامس والسادس كردّة فعل على انتشار الترف والحاجة الماسة لمراقبة الثغور، ولا يمكن الكلام عن التصوف في تونس دون ذكر العلاقة بين جامع الزيتونة وعدد من الزوايا الصوفية التي كان التلاميذ فيها ينتقلون منها للدراسة في الجامع، وقد تعددت الطرق الصوفية في تونس ولكل طريقة زوايا خاصة بها، ومن هذه الطرق الطريقة القادرية والشاذلية والتيجانية والعروسية والمدنية والإسماعيلية والقاسمية، وقد امتزجت هذه الطرق بالثقافة التونسية، وكان لها عميق الأثر في حياة التونسيين في مختلف الجوانب، لكن هذه الزوايا تعرضت للإهمال، وقد أعيد بعد الثورة إعمار بعضها واستخدامها في تدريس العلوم الدينية، وتأسس بعد الثورة اتحاد الطرق الصوفية ليكون حامياً للزوايا الصوفية بعد تعرض بعضها للتخريب[٤٨].

عانت الجماعات الصوفية، كغيرها، في المرحلة السابقة، وخاصة بعد تجريدها من الأوقاف خلال حكم بورقيبة، ولدى عودتها بعد الثورة لم تستوعب حجم التغير في تونس، الذي كان من المفترض أن تبدي معه مراجعات جادة لاستثمار هذا الواقع، وإعادة ترتيب رسالتها الاجتماعية، والنأي بنفسها عن التوظيف السياسي، وخاصة

(٤٨) مازن الشريف، **التصوف معراج الذوق وترياق التطرف**، المكتبة الثقافية للنشر والتوزيع، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص٦٨.

بعد إعلان بعض الطرق الصوفية دعمها لمرشحين رئاسيين، أو الدخول إلى السياسة من أوسع أبوابها بعيداً عن الاستقطاب الذي يعبث بالصوفية ويشوه سمعتها، على المستوى العربي والإسلامي بشكل عام.

ب. السلفية

ثمة جماعات سلفية متعددة دخلت إلى تونس من جراء الطفرة النفطية في السعودية وسفر بعض التونسيين إليها بحثاً عن العمل، وتأثير القنوات الفضائية ذات الخطاب السلفي في الداخل التونسي، وذلك ابتداء من النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، وقد تزايدت وتيرة انتشارها عقب الثورة بشكل لافت.

تنشط في تونس- إذا جاز التعبير- ثلاثة تيارات سلفية، أولها السلفية العلمية وهي التي ترجع إلى المدرسة الوهابية وتتبنى فهماً حرفياً لنصوص القرآن والأحاديث النبوية، وترفض مبدأ الخروج على الحاكم، ويتبنى بعضهم فتاوى تبريرية للواقع والصبر عليه، ويبتعدون عن الاشتغال بالسياسة، وليس لهم مكون خاص يجمعهم، ويصنف بعضهم الداعية التونسي البشير بن حسن وكذلك كمال بن محمد بن علي المرزوقي على هذا التيار.

ثانيها السلفية الحركية التي تجمع إلى عقيدتها السلفية الاشتغال بالسياسة، ويرتبط هذا التيار بأفكار محمد بن سرور زين العابدين، الداعية السوري الذي خرج عن جماعة الإخوان المسلمين وأسس تياراً خاصاً به، وقد بدأت نشاطها في تونس في ثمانينيات القرن الماضي، وحصل صدام بينها وبين النظام، لكنها عادت إلى الساحة بعد الثورة، مؤمنة بالعملية الحزبية والمشاركة الديمقراطية، وقد تأسست أحزاب تنتمي إلى هذا التيار أو تتقارب معه فكرياً مثل: حزب جبهة الإصلاح، وحزب الرحمة، وحزب الأصالة، لكن لا يزال وجودها محدوداً في الساحة العامة باستثناء حزب الرحمة

الذي سبق الحديث عنه.

أما السلفية الجهادية فتعد التيار السلفي الثالث، وهي تتفق مع التيار الأول في الأسس النظرية وتتبنى الخيار المسلح للتغيير، وتعود بداية هذا النوع من السلفية في تونس إلى السبعينيات، وكان أول ظهور عملي لهذا التيار بعد الثورة من خلال ملتقى «أنصار الشريعة»، وكانت السلطات التونسية قد صنفتها، في شهر أغسطس/آب ٢٠١٣، تنظيماً إرهابياً(٤٩).

ومع تنوع التيارات السلفية فإن وجودهم يظل ضعيفاً، نتيجة البيئة التي يغلب عليها الطابع المدني من جهة، والحضور الصوفي في إطار المتدينين من جهة أخرى، ولعل سنوات ما بعد الثورة كانت أشد حضوراً منها الآن نظراً لحالة الكبت السابقة التي عانت منها كل التيارات؛ إسلامية كانت أو غيرها.

ج. التبليغ

تعود البدايات الأولى لجماعة التبليغ في تونس إلى عام ١٩٦٧، عندما زار وفد من جماعة التبليغ مكون من قيادات تبليغية هندية وباكستانية بلاد المغرب لبحث إمكانية نشر منهج الجماعة وتكوين فروع لها، وبعدها تشكلت مجموعة صغيرة من شباب العاصمة تنشط على منهج جماعة التبليغ في مسجد سيدي يوسف، يقودها الطالب في كلية الحقوق عبد الفتاح مورو، قبل أن يؤسس مع الغنوشي جماعتهم الحركية، وكانت هذه المجموعة قد تلقت هذا المنهج من وفد الجماعة الذي زار تونس، وقد تراجع نشاط الجماعة بشكل لافت بين ١٩٩١ و١٩٩٥، وهي فترة قامت خلالها السلطة بعملية تمشيط واسعة وجذرية لنشاط التيار الإسلامي، وشهدت تضييقيات على النشاط في المساجد، لكن منذ منتصف التسعينيات بدأت جماعة التبليغ استعادة وتيرة نشاطها، وبدت الناجية الوحيدة ضمن أخواتها من سياسة بن

(٤٩) بي بي سي عربي، **تونس تصنف أنصار الشريعة كجماعة إرهابية**، (٢٠١٣/٨/٢٧)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/١٩. https://cutt.us/5jgYZ

علي، وقد عصمها نفورها من السياسة[٥٠].

ليس لجماعة التبليغ توجه عام بممارسة السياسة، وإن كان بعض أفرادها قد ينشط سياسياً، كما أن ظلال الثورة لم تنعكس على أداء الجماعة ومنهجها، فما زالت أنشطتها بالطريقة المعهودة في كل دول العالم، ولا تلقى معارضة في كثير من الدول؛ ولكنها في تونس تواجه عدة تحديات، على رأسها ربما ما يتعلق بالانقسام الداخلي الذي حدث للجماعة، إضافة إلى تعقب السلطة للأنشطة والمدارس غير المرخصة، وهذا الأمر يدعوهم لمزيد من الإجراءات القانونية التي تضمن بقاءهم.

د. الإباضية

تعد الإباضية إحدى الفرق الإسلامية التاريخية التي ينسبها البعض إلى الخوارج، وإن كانت تنفي هذه التهمة عن نفسها، ويؤيدها في ذلك كثير من المحققين والكتاب المعاصرين اليوم، وتحمل هذه الفرقة آراء خاصة في العقيدة والفقه والسياسة، وقد انتشرت في عدد من البلدان الإسلامية، نتيجة مواقفها السياسية المعارضة لحكم بني أمية حينها، وانتشارهم الدعوي الذي كان يوجههم به مؤسس الجماعة جابر بن زيد، وقد نسبت الجماعة لعبد الله بن إباض لا لجابر، نتيجة مواقفه المعارضة التي اشتهر بها.

يعود تاريخ الإباضية في تونس إلى عهد الدولة الرستمية، التي تأسست على يد عبد الرحمن بن رستم واستمرت ١٣٠ سنة، وتعد جزيرة جربة الواقعة جنوب شرق تونس مركزها الرئيسي، وقد استمرت بعض المجموعات متمسكة بذلك الفكر إلى الآن، ولهم ارتباطات مع غيرهم من أتباع المذهب الإباضي في سلطنة عمان والجزائر، كما سمحت لهم أجواء الثورة بإعادة ترتيب أنشطتهم ومؤسساتهم، واستيعاب المساجد

(٥٠) أحمد نظيف، **جماعة التبليغ في تونس والتاريخ المتواري**، صواب الرأي، (٢٠١٩/٢/٢٥)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/٢٠. https://cutt.us/VZM3K

التابعة لهم بجزيرة جربة وجامع الهنتاتي بالعاصمة، وليس لهم نشاط سياسي يميزهم، وليس عندهم طموح إلى الحكم أو تشكيل أحزاب سياسية خاصة بهم.

هـ. الشيعة

يعد التشيع في تونس من الظواهر الدينية الأقل تأثيراً، وقد بدأت حالات التأثر بالمذهب الشيعي من قبل التونسيين بعد الثورة الإيرانية، ويرى بعضهم أن بن علي فتح المجال أمام حركة التشيع خلال حكمه وقايةً من الإسلاميين، وكانت العلاقة بين تونس وطهران حينها جيدة على كل المستويات، وقد تأسست خلال حكم بن علي جمعية أهل البيت الثقافية، في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣، وهي أول جمعية شيعية تونسية، تأسست قبل الثورة ومارست أنشطتها من دون ترخيص قانوني إلى ما بعد الثورة، وحينها لم يجد الشيعة حرجاً من الظهور، إلا أنهم مترددون في خوض غمار السياسة(٥١).

لا يزال النشاط الشيعي في تونس يكتنفه بعض الغموض، وذلك لأسباب متعددة، لعل منها ما يتعلق بغياب اللافتة السياسية الممثلة لهم، ولهذا يحاول شيعة تونس تنظيم أنفسهم تحت مظلات اجتماعية وثقافية، يسعون من خلالها لتحقيق أهدافهم، ولعلها الأكثر أمناً لهم مؤقتاً، إضافة إلى أنه ليس لهم مرجعية دينية داخلية، وهذا ما أدى إلى تعدد توجهاتهم بحسب المرجعيات التي يتبعونها؛ بين الخامنئي في إيران، والسيستاني في العراق، وغيرهما من المرجعيات العربية.

الدستور التونسي كفل للمتشيعين وغيرهم حرية التدين، ومع هذا هناك تحديات عدة تواجههم، أولها الموازنة بين عقيدتهم الخاصة وبين الوحدة الدينية العامة في تونس، والانتباه لمشكلة الطائفية التي نخرت المجتمعات العربية المشرقية، والاحتفاظ بالصبغة الوطنية بعيداً عن التجاذبات السياسية الخارجية، وفي حال الانتباه لهذه التحديات

(٥١) أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص١٧٩٤.

ستستطيع المجموعات الشيعية في تونس الاستفادة من التجارب الشيعية التي سبقتها في المنطقة، وتلافي المشكلات التي وقعت فيها مثيلاتها من الحركات الشيعية الأخرى، ولكن طبيعة بنيتها العقدية، وما تفرضه من ولاءات سياسية، تجعل الأمر غاية في الصعوبة مثلما يحصل مع كثير من الحركات الشيعية في المشرق التي لم تستطع تجاوز الأطر الطائفية حتى مع انتظامها في أحزاب ومرور قرون من التعايش مع المكونات الوطنية الأخرى إذ إنها تبقى أسيرة منظومتها الطائفية.

المحور الثالث: مستقبل العملية الحزبية والديمقراطية في تونس

الديمقراطية الناجحة تعتمد على وجود مؤسسات قوية، والأحزاب السياسية تعد من أهم هذه المؤسسات ومن أكثرها تأثيراً، وهي الوسيلة والآلية المثلى للتحول الديمقراطي، فمن دونها يصعب إنجاز أي تقدم ديمقراطي، كما أنها المؤشر الأبرز على الحالة السياسية القائمة، قوة وضعفاً، ودور الأحزاب في دعم العملية الديمقراطية يحكمه معطيان مهمان، حالة النظام القائم، ونجاح العملية الانتخابية وسلامتها.

تعيش تونس وضعاً سياسياً مستقراً مقارنة ببقية دول الربيع العربي، لأسباب متعددة، يتعلق بعضها بطبيعة المجتمع التونسي، وبعضها له علاقة بالعامل الخارجي، وهذا الاستقرار سمح بتحقيق تلك الإصلاحات السياسية وانتظام العملية الانتخابية، وكان للأحزاب والمكونات السياسية دور في هذا الاستقرار، وبقدر تعدد التحديات التي تواجهها التجربة التونسية فإن الوعي بأهمية الحوار وسيلةً لحل الخلافات أسهم في حالة الاستقرار.

أولاً: العملية الحزبية والتحول الديمقراطي

يخضع التطور الحزبي بشكل عام لعدة عوامل، وبحسب الدارسين لنشأة العملية الحزبية وتطورها فإن هناك عدداً من المقاربات المهمة التي تفسر هذه الظاهرة، على رأسها المقاربة المؤسساتية، وهي التي تعطي دوراً مهماً لعملية التنظيم، وينظر من خلالها إلى الأحزاب على أنها مؤسسات سياسية تسعى للوصول إلى السلطة، تليها المقاربة التاريخية النزاعية التي ترى أن الأحزاب تتشكل نتيجة الصراع بين الثنائيات، ومن خلال هذه المقاربة فإن النزاعات الجديدة تندمج في الثنائي السابق أو تشكل ثنائياً جديداً، وإذا كان الثنائي السابق يقوم مثلاً على الفكرة الملكية مقابل الجمهورية،

أو العمال مقابل البرجوازيين، أو الديني مقابل العلماني، فإن الثنائية التي تنشأ عقب الثورات قد تتجاوز الثنائيات السابقة ويتجه المواطنون لتشكيل ثنائيات جديدة، وحينها يكون أملهم في الثنائي السابق قد وصل إلى أقصى درجات التدني.

هناك مقاربة أخرى تتعلق بالتطور السياسي، وهي التي تنشأ في سياق الانتقال الديمقراطي عقب الثورات، كما حدث إبان الربيع العربي الذي أفسح المجال لتشكيل أحزاب سياسية جديدة، وقد أحدثت الحالة السياسية في تونس عدداً من التحولات السياسية التي لم تستقر بعد، وهذا ما يجعل الخارطة السياسية التونسية أمام عملية تطور مستمر، وحالة من عدم الثبات على شكل واحد، كما أن هذا التحول قد يكون في شكل تحالفات جديدة في إطار الأحزاب الموجودة، أو عملية إعادة تموضع في إطار التحالفات القائمة، أو تشكيل تحالفات أخرى عابرة للأيديولوجيا؛ ولهذا كله أثرٌ في تحقيق الانتقال الديمقراطي.

في الواقع المعاصر هناك إعادة صياغة لمدلول الحزب، بوصفه الوعاء المختص لترويج البضاعة السياسية، وهناك إعادة صياغة لمضمون التعاقد المؤدي إلى الانخراط، وهناك توسع لدوافع الانخراط تظهر فيها الطموحات الشخصية وبناء المسارات الذاتية بجانب وحتى بمعزل عما كان يسمى المشاريع، ولذلك يوجد في تونس اليوم أصناف من الأحزاب، منها: أحزاب المرجعيات، وهي بصدد التغير للتأقلم مع الأوضاع الجديدة في المضامين والأوعية وصيغ العمل، فالإسلاميون والقوميون واليسار، وحتى اتحاد الشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وبعض النقابات المهنية، تتمتع بنفس الثقافة وتواجه نفس التحديات، وكذلك أحزاب البرامج، وهناك تجارب متعثرة في هذا الجانب لكنها قد تكون وصفة المستقبل، مثل «آفاق تونس» و«تونس البدائل»، ثم أحزاب الماكينات الانتخابية، وهي لا تعتمد على بنية هيكلية مستقرة وإنما هي أقرب إلى التحايل السياسي.

العملية السياسية عموماً والحزبية على وجه التحديد تفرض إعادة الانتشار السياسي والتموضع حسب أولويات كل مرحلة، ومن لم يستجب لمعطيات اللحظة قد يتجاوزه التاريخ، ولهذا فإن الأحزاب عموماً أمام اختبار حقيقي بين خلافات الماضي ومتطلبات الحاضر، فالماضي مرحلة يستفاد منها للبناء، والوقوفُ عندها مُثقلٌ لكاهل العملية السياسية، من هذه الزاوية يمكن أن يُعدَّ إقدام حركة النهضة على خيار التخصص إدراكاً منها لمتطلبات المرحلة، ومن ثم فالتنظيمات اليسارية محتاجة إلى الاستفادة من تجربة التنظيمات التي سبقتها، والتي قاومت ضرورات المراجعة والتكيف، وكان ذلك سبباً في تلاشيها.

تعد العملية الحزبية آلية لترسيخ الديمقراطية، والانتقال الديمقراطي الذي حدث ويحدث في تونس لا يُعد كل الديمقراطية، وإنما يُعَد عاملاً من عوامل البناء المؤسسي لها، ومرحلة من مراحل التحول الديمقراطي، وتونس انتقلت من مرحلة إزالة النظام التسلطي إلى مرحلة إقامة النظام الديمقراطي، وهي تعمل حالياً فيما يتعلق بالمرحلة الثالثة المتعلقة بالتماسك الديمقراطي، قبل أن تنتقل إلى مرحلة النضج الديمقراطي التي تؤدي إلى دمج المشروع الديمقراطي ضمن المنظومة المجتمعية الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتحوُّل الديمقراطية إلى ثقافة مجتمعية ولبنة من لبنات النسيج الداخلي، وتنعكس على السلوك الفردي والجماعي.

تهتم مرحلة النضج الديمقراطي بتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وتشمل هذه الحقوق تقارب مستويات الدخل والثروة، وإتاحة التعليم والرعاية الصحية، والحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساواة في الفرص دون تمييز، وكذلك الضمان الاجتماعي للفقراء والعاطلين عن العمل والعاجزين عنه والمتقاعدين، وهذا بلا شك يحتاج إلى مدة أطول وجهد أكبر[٥٢].

(٥٢) عبد الرحمن يوسف سلامة، **التجربة التونسية في التحول الديمقراطي**، رسالة ماجستير مقدمة لكلية التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين، ٢٠١٦، ص٢٧.

هناك مؤشرات عدة على النجاح الجزئي لعملية التحول الديمقراطي، يأتي على رأسها النجاح الدستوري وتعديل النظام السياسي للدولة، فقد قطعت تونس شوطاً كبيراً في ذلك من عام ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، إضافة إلى التعددية الحزبية، رغم سيولتها وعدم استقرارها وهشاشة بعض الأحزاب ومحدودية أعضائها، وفوضى الحالة الحزبية إذا جاز التعبير، إلا أن هذه الإشكالات قد يسهم عامل الزمن في حلحلتها وترشيدها، أضف إلى ذلك ما يتعلق بانتظام العملية الانتخابية خلال المرحلة الماضية وحرية الرأي والتعبير التي كفلها الدستور.

الأحزاب السياسية عموماً تحتاج إلى مزيد من الوعي الديمقراطي، والأداء الداخلي الأكثر حرية وانسجاماً مع معايير الديمقراطية، فصراع الزعامات الذي يخيم على اليسار، وهشاشة البنية المؤسسية عند القوى المنحدرة من منظومة الحكم قبل الثورة، وهيمنة القيادات التأسيسية عند النهضة، وتخندق القوميين مع المشاريع غير الديمقراطية خارج تونس، كل هذه المظاهر مؤشرات على تدني منسوب الديمقراطية في الممارسة الداخلية لهذه الأحزاب بنسب متفاوتة، وما لم تنعكس المشاريع والبرامج السياسية التي تقدمها مجمل هذه الأحزاب على بنائها الداخلي، فإن عملية الانتقال الديمقراطي ستظل مهددة من الداخل لأن تحديات الدولة أعقد من تحديات الحزب.

الأحزاب السياسية تتعرض لمغازلة وابتزاز من دوائر المال والإعلام والرياضة بما يشوه العملية السياسية، كما تتعرض لأسئلة كثيرة تتعلق بالحاجيات المستعجلة للأجيال الجديدة في العيش الكريم والحوكمة الرشيدة والمساهمة في القرار باعتماد صيغ خفيفة ومرنة ومتجددة، على خلاف أحزاب الثكنات التي أدت أدوارها وكانت متناسبة مع مزاج عصرها.

تفتُّتُ نداء تونس، وتفكُّكُ الجبهة الشعبية، وزوالُ آفاق تونس، وغيرُها، رسائل من

المواطنين في الانتخابات المحلية ٢٠١٨، والانتخابات الرئاسية والتشريعية ٢٠١٩، الموجهة إلى المشهد الحزبي، تبين مدى الحاجة إلى تطوير الأداء والعرض الجديدين؛ لأن الأداء القديم غير قادر على تلبية الحاجة، ويبقى من أهم التحديات التي تواجه المنظومة الحزبية الحالية قدرتها على استيعاب كل هذه الرسائل لتفكر بطريقة مغايرة، وتخفف من رواسب الصراعات الأيديولوجية السابقة قبل أن يتم تجاوزها.

العمى الأيديولوجي الذي تعانيه بعض الرموز السياسية يسهم بدرجة كبيرة في عرقلة مسيرة التغيير؛ إذ الأصل في الأيديولوجيات أن تنفتح على الواقع، وأن تكون مرنة في التعاطي مع المتغيرات السياسية، وقابلة للنقد والمراجعة، فهي ليست حقائق مطلقة، ولا تمثل حلولاً جاهزة لكل مشكلات الحياة، بل هي مصدر إلهام لدى معتنقيها، وأطر عامة قابلة للتغيير لا مقيدة له، وقد عانت التجربة السياسية التونسية من هذه الظاهرة، ولعل في عزوف الشعب بشكل ملحوظ عن الاستحقاقات الانتخابية، والضعف المتنامي في الإقبال على الانتخابات، وفوز المرشح الرئاسي المستقل قيس سعيد على بقية مرشحي الأحزاب والتيارات الأخرى؛ يفسر حجم النفور المجتمعي من هذه الظواهر المستصحبة لمشاكل الماضي والأسيرة لأطروحات ربما تجاوزها الزمان والمكان.

كانت الأيديولوجيات سائدة أكثر في الانتخابات السابقة في عامي ٢٠١١ و٢٠١٤، واستُقطِب الناخبون على أسس أيديولوجية، في حين حدث تراجع بسيط في عام ٢٠١٩ في مقابل قضايا أكثر تحديداً؛ مثل الأمن القومي وسيادة القانون والدبلوماسية والعلاقات الخارجية، ويمكن تفسير ذلك بالتطور الملحوظ في الحياة السياسية في تونس من بعد الثورة[٥٣].

(٥٣) عز الدين عبد المولى، **الانتخابات الرئاسية التونسية ترسيخ للديمقراطية أم بداية انسداد سياسي؟**، منتدى الشرق، (٢٠١٩/١٠/٣)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/٢١. https://cutt.us/5LlDC

هذا التقدم رغم محدوديته إلا أنه يعتبر شيئاً إيجابياً مقارنة بما كان عليه الوضع سابقاً، ولعل المراجعات التي أقدمت عليها بعض التيارات أسهمت في ذلك، وقد تكون الأيام القادمة كفيلة بالتعافي أكثر من هذه الظاهرة.

الائتلافات الحزبية العابرة للأيديولوجيا تعد من الأهمية بمكان في مراحل الانتقال الديمقراطي، وهناك تجارب تونسية نوعية يمكن التأسيس عليها في أي ائتلافات قادمة، وخاصة تجربة ائتلاف «١٨ أكتوبر» للحقوق والحريات، التي جمعت أصنافاً عدة؛ ليبرالية ويسارية وإسلامية، انطلاقاً من سنة ٢٠٠٥ على أرضية نضال سياسي موحد، وبلورت مشتركات فكرية بخصوص الهوية وموقع الدين ومنزلة المرأة، وهذه التجربة تؤكد إمكانية الالتقاء العابر للأيديولوجيا، والذي تطمح إليه تونس الثورة.

ثانياً: تحديات التحول الديمقراطي التونسي

بمقارنة التجربة التونسية بنظيراتها من تجارب ما بعد الربيع العربي يتبيَّن أنها من أحسن تلك التجارب وأسرعها تطوراً، فقد شهدت تونس ست جولات انتخابية، بدأت من انتخابات المجلس الوطني التأسيسي ٢٠١١، مروراً بالانتخابات البرلمانية والرئاسية ٢٠١٤، ثم الانتخابات البلدية في ٢٠١٨، وليس انتهاء بالانتخابات الرئاسية والتشريعية ٢٠١٩، وعلى الرغم من اختلاف نتائج هذه الانتخابات، وعزوف بعض الشرائح عن المشاركة فيها، فإن انتظامها وشفافيتها ونزاهتها حسب التقارير الدولية، واستقلالية اللجنة العليا التي تديرها، يؤكد أن التحول الديمقراطي في تونس في طريقه إلى التماسك.

هناك إصلاحات سياسية وقانونية ينبغي أن يعاد النظر فيها بالتزامن مع هذه التحولات، تتعلق بتسوية ملف القضاء، وخاصة ما يتعلق بالمحكمة الدستورية، وإعادة النظر في قانون الانتخابات، وتعزيز سلطة الأقاليم والحكم المحلي، وإعادة النظر كذلك

في الدستور، إضافة إلى الملف الأمني وملف الإرهاب الذي يراد لتونس أن تغرق فيه، والذي يثار بين حين وآخر، رغم قلة أتباعه، لكنه عامل مهم وسلاح فتاك في وأد الثورات، والاستثمار من خلال ورقة الإرهاب وارد وبقوة، وقطع الطرق المؤدية إلى ذلك من الأهمية بمكان، والترحيل المتكرر لهذه الملفات حفاظاً على استقرار التجربة وأملاً في توفر الأجواء يُخشى معه تراكم هذه القضايا؛ لأن غايةَ المرحَّل ما لم يُتدارَك أن ينفجر مجتمعياً، وعندها ستتضاعف التبعات والآثار.

قضايا اقتصادية كبرى تحتاج إلى حلول مثل: التهريب، والاحتكار، والفساد، والشبكات الإجرامية، وحجم التضخم، وإنعاش الاقتصاد، وتحسين القدرات الشرائية للمواطنين؛ في ظل ارتفاع حجم المديونية، وتراجع معدلات النمو، مع الضغوط الكبيرة التي يمارسها صندوق النقد الدولي المتعلق بعضها بتخفيض الأجور وتخفيض دعم الوقود، إضافة إلى الشعور بالتهميش الجهوي، فكل هذه المعطيات تجعل العملية الديمقراطية أمام تحديات اقتصادية متعددة لا تقل خطراً عن التحديات السياسية، والحكومات السابقة لم تستطع تصفير كل هذه القضايا، وهذا الأمر يجعل المرحلة القادمة في غاية الخطورة، خصوصاً أن هناك تركيزاً على توظيف قضية الاقتصاد لإثارة الغضب الشعبي وإتاحة المجال للاستثمار فيها.

هذه الإشكالات ربما تتطلب حكومة مستقرة ومحسوبة في أغلبها على تيار واحد، ورغم أن طول المدة يقتضي أن تنتقل تونس من مرحلة التوافقات التي تحكم الفترات الانتقالية إلى مرحلة التنافس، فإن الوضع لم يتهيأ بعد لهذه المرحلة، لطبيعة القانون الانتخابي والنتائج الانتخابية بالدرجة الأساس، ثم هناك أسباب أخرى تعود إلى تشرذم النخب السياسية، وتغليب المصالح الشخصية أحياناً كثيرة، والمعارضة بقصد المعارضة.

الرافعة الحقيقية لأي انتقال سياسي هي الشعب، وبالأخص فئة الشباب التي تمثل أغلبية الناخبين، وهذه الفئة تعيش نسبةٌ كبيرة منها حالة عزوف سياسي، سواء على مستوى المشاركة في العملية الحزبية والدورات الانتخابية أو في المناشط السياسية العامة، ولأن الأحزاب السياسية لم تستطع استيعاب هذه الشريحة بالقدر الكافي فإن عملية الانتقال الديمقراطي ستظل تسير بخطوات مترنحة تخشى من السقوط، بناء على أن الشباب فاعلاً مهماً يساهم استقطابُهم في المحافظة على الحالة الديمقراطية، والحيلولة دون اختراقها أو حرف مسارها، من قبل العديد من دوائر التأثير الداخلية والخارجية، سواء بالمال أو الإعلام أو حتى بالوسائل الخشنة، وهذا الأمر يدعو الأحزاب كافة إلى مراجعة أدائها والاقتراب أكثر من شريحة الشباب، وفتح المجال أمامهم لقيادة الأحزاب والمشاركة في بناء الدولة، وتفويت الفرصة على الجماعات غير القانونية.

هناك تحديات أخرى في المشهد السياسي التونسي تتعلق بالعامل الخارجي، ولفهم هذا العامل لا بد من العودة إلى الوراء عقوداً، فبعد خروج فرنسا من المنطقة قُسِّمت مواقع النفوذ بينها وبين قوى دولية أخرى، ورُسمت حدود المنطقة، وزُرع الكيان الصهيوني، كياناً استيطانياً تابعاً سياسياً واقتصادياً للغرب، وغريباً حضارياً وثقافياً عن المنطقة، وكان من نتائج تلك النشأة للدول القُطرية العربية أن قامت العلاقات بين القوى الكبرى والأنظمة العربية على أسس مختلة تقوم على علاقات التبعية والهيمنة، حيث تعتمد هذه الأنظمة على حماية القوى الغربية الكبرى في بقائها واستمرارها، كما يتضح أيضاً العامل الخارجي باستخدام خطاب الحرب على الإرهاب؛ لأجل ترسيخ الحكم المطلق، وتبرير قمع الحريات من طرف النخب الحاكمة، وقد تحول هذا الخطاب في الواقع إلى استراتيجية مهمة للفاعلين الداخليين والخارجيين من أجل إجهاض مسارات الانتقال السلمي إلى الديمقراطية المعادية لمصالحهم حسب

نظرهم(٥٤).

لا تزال فرنسا ترى نفسها الأحق بالهيمنة على الفضاء الاستعماري القديم، وقيادته وفْق مصالحها على حساب الشعوب الأخرى، ولهذا عملت منذ عقود على تغذية الحروب الأهلية الموجودة من جراء السياسات الاستعمارية، وهو ما أدى إلى إضعاف التنمية والأمن في هذه البلدان، وهذا ما ساعدها على التوسع أكثر في دول المنطقة المغاربية خاصة ونهب الثروات النفطية والمعدنية.

تأسيساً على ذلك؛ يعد العامل الخارجي من أقوى العوامل في مواجهة تطلعات الشعوب، لكن ثمة تجارب كثيرة استطاعت تجاوز العامل الخارجي، وصُنْعَ بديل ديمقراطي كأمريكا الجنوبية والفلبين وكوريا الجنوبية، وهذا يتطلب شيئاً من التوازن في التعاملات الخارجية، لأن تونس تعيش حالة من اضطراب الولاءات الخارجية، وهذا بدوره له انعكاس مباشر على الوضع السياسي والاقتصادي في البلد، وإلى جانب هذا التحول المتصاعد يحتاج الأمر إلى فعل سياسي مرن وأكثر اتزاناً في التعاطي مع العامل الخارجي.

التجربة الجزائرية ربما من التجارب المشجعة لتونس في تحولها الديمقراطي، حيث إن الجزائر تحاول ألا تخرج تونس عن إطارها، ولعل زيارة قيس سعيد للجزائر أولاً بعد فوزه، تفسر مدى الحضور الجزائري في الملف التونسي، والموقف الجزائري –لاعتبارات أمنه القومي– مساند لتونس ويدعم استقرارها تخوفاً من انتقال الأزمة إليه، ويقدم دعماً مختلفاً لتونس.

هناك عوامل أخرى إقليمية تتعلق بطبيعة تونس بصفتها دولة من دول الربيع العربي،

(٥٤) عبد الفتاح ماضي، **العوامل الخارجية والثورات العربية أربع إشكاليات للبحث**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للدراسات، العدد (٣٦)، يناير ٢٠١٩، ص١٢-١٧.

في وقت استُهدِفت فيه كل هذه الثورات، فلا تزال قوى كثيرة تسعى لإفشال هذه التجربة، إضافة إلى اشتعال المحيط الليبي الذي سيؤثر بطريقة ما في المشهد التونسي، نتيجة العامل الجغرافي أولاً، ثم التدخلات الخارجية التي تتسابق في كسب دول الجوار الليبي، وفي هذا الإطار قد تتلاقى الدول المختلفة فيما بينها على ما يتعلق بوأد هذا التحول في تونس.

كل هذه التحديات ليست مبرراً لتأخر بعض أهداف الثورة، خصوصاً أن الكرة لا تزال في ملعب قوى الثورة، وهذا ما يدعو إلى خطوات سريعة ومتوازنة في نفس الوقت لإحداث مراجعات وإصلاحات تعيد الأمل للمواطن التونسي الذي بدأ يفقد ثقته بالجميع؛ ولهذا لا يستبعد أن تكون تونس من جملة المتعثرين، لكن هذا التعثر قد لا يصل إلى الدرجة التي ستساهم في إفشال التجربة الديمقراطية، لأن الأرضية في تونس مختلفة نوعاً ما مقارنة بكثير من الدول العربية، لكن ذلك لا يستبعد عودة أجنحة نظام بن علي عن طريق الصندوق نفسه، خاصة أنه قد شهدت التجارب الانتخابية فوز كثير من الشخصيات المحسوبة على نظام بن علي، ولعل اليأس من الحالة القائمة، وضعف الإصلاحات الاقتصادية، سيساهمان في ذلك، وتجاوز هذا التحدي مرهون بالنجاح السياسي والاقتصادي لحكومة إلياس الفخفاخ، وتسوية الخلافات الدستورية المتعلقة بصلاحيات الرئاسات الثلاث التي تستثمر فيها القوى الخارجية، وأصبحت مدخلاً لتوظيف بعض الأطراف المتصارعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لعرقلة هذه التجربة التي تشق طريقها في حقل مليء بالألغام.

خاتمة

تعد تونس أرضية خصبة لنمو الأحزاب، وقد شهدت مرحلة ما بعد الثورة نشوء عدد من الأحزاب السياسية، إضافة إلى تسجيل الأحزاب القديمة التي لم يرخَّص لها قانونياً قبل الثورة، وخلال هذه المرحلة من بعد ٢٠١١ إلى الآن ربما غابت عن المشهد أكثر الأحزاب القديمة التي كانت حاضرة بعد الثورة مباشرة، باستثناء حزب حركة النهضة وبعض الأحزاب الأخرى، ما يؤكد أن العملية الحزبية تعاني جملة من الإشكالات، على رأسها اهتزاز المشهد الحزبي، وهشاشة أكثر الأحزاب، ومحدودية الأحزاب الفاعلة، ولعل ذلك يعود بدرجة أساسية لحالة الانشقاقات المتكررة، والاستقطابات المتعددة التي يتميز بها الوضع الحزبي في تونس، إضافة إلى حالة السيولة الحزبية؛ فكل التيارات لا يمثلها حزب واحد بقدر ما تفرز عدداً من الأحزاب، وتساهم الأزمات الداخلية في زيادة التشظي والانشطار، فضلاً عن التنقلات المتكررة لعدد من القيادات السياسية بين عدد من الأحزاب، والانهيارات الحزبية المتكررة، وتعدد الائتلافات والانشقاقات داخل هذه المكونات وبروز ائتلافات جديدة بين حين وآخر.

فيما يتعلق بالعامل الأيديولوجي لهذه التيارات فإنه لا يزال حاضراً في المشهد السياسي، وإن بدا خفيفاً في انتخابات ٢٠١٩، كما أن هناك ما يشبه التداخل الأيديولوجي أحياناً داخل بعض الأحزاب، أو تماهي بعض المكونات مع لافتات أخرى، كما حدث سابقاً من قبل حركة الشعب المحسوبة على التيار القومي وانخراطها مع الجبهة الشعبية المحسوبة على اليسار، كما أن بعض الأحزاب قد تكون محسوبة على تيار معين وداخلها من يحمل أيديولوجيات أخرى أو ممن تجاوز الأيديولوجيا.

هناك تعايش وتجانس شعبي كبير بين مكونات الشعب المتعددة، والتعايش الشعبي

تهدده التجاذبات السياسية والأيديولوجية بين العائلات الفكرية المتعددة التي تسيطر على المشهد السياسي والإعلامي، ومن خلالها تسعى للتأثير في خصومها، واعتماد خطابات أقرب ما تكون إلى مخلفات الماضي منها إلى البناء السياسي الذي تنشده تونس، وتستثمر في الفجوات التي لم تستطع هيئة الحقيقة والكرامة حلها، ولأن هذه المكونات أصبحت من مقومات الثقافة الوطنية فإنها لا تزال تؤثر فيها أحداث الخارج وتستفزها صراعات المنطقة، وتستجر بعض خلافات المنطقة إلى الساحة التونسية الغنية عن كل ذلك التوظيف.

تحتاج العملية الحزبية بشكل عام إلى مراجعات جادة، وتحرر من الأفكار غير القابلة للتكيف مع ظروف المرحلة، وتقبل أكثر للآخر، وبناء ديمقراطيات حقيقية داخل بنية هذه الأحزاب، كما أنها بحاجة إلى الخروج من الحسابات الشخصية والحزبية وتغليب المصلحة الوطنية، والتنافس على خدمة الشعب، ومحاولة تحسين صورتها أمام الناخبين الذين فقدوا ثقتهم بهذه الأحزاب، وحاولوا الاستعاضة عنها بشخصيات مستقلة.

نسب مقاطعة الانتخابات المرتفعة بين كل مرحلة وأخرى، إضافة لعزوف شريحة واسعة من الشباب عن الانخراط في العملية السياسية عموماً والحزبية على وجه الخصوص؛ من أبرز التحديات التي تتعرض لها العملية الديمقراطية، بناء على أن الشباب هم الضامن الحقيقي للحاضر والمستقبل، وكثير من المقاطعين للسياسة يسجلون اعتراضهم على ذلك بعدم قدرة الأحزاب الفائزة على تحقيق تقدم ملموس على المستوى المعيشي للشعب، والفشلُ في تحقيق المطالب الاجتماعية قد يودي بالنجاحات السياسية تماماً.

أهمية إقناع بقية المكونات غير الحزبية ذات الرؤى السياسية بالدخول في العملية

الحزبية والمشاركة الديمقراطية، تحتاج إلى تحسين التجربة القائمة، لأنها البديل الأسلم عن الحركات والتكتلات غير القانونية، وبقاء العملية الحزبية بهذا الشكل، وعدم استطاعتها خلق نجاح سياسي واقتصادي ملموس، يهدد التجربة الحزبية من الداخل، ويعيق مسيرة التحول الديمقراطي الذي تسعى له تونس، هذا فضلاً عن جملة التحديات الخارجية، التي تستثمر كثيراً في الفراغات والخلافات الداخلية.

المراجع

الكتب

- أحمد الصباغ، حركة النهضة إشكاليات السلطة والحكم بعد الثورة التونسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، الطبعة الأولى، ٢٠١٩.
- أحمد كرعود، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد، فصل: تونس ثورة الحرية والكرامة، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.
- أنور الجمعاوي، الإسلاميون ونظام الحكم اتجاهات وتجارب، فصل: الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة قراءة في تجربة النهضة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.
- توفيق المديني، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.
- سالم لبيض، الهوية الإسلام العروبة التونسة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.
- عبد اللطيف الحناشي، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، فصل: الحركات الإسلامية في تونس مرحلة ما بعد الثورة، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.
- عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.
- مازن الشريف، التصوف معراج الذوق وترياق التطرف، المكتبة الثقافية للنشر والتوزيع، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠١٥.
- محمد الرحموني، العلمانيون في تونس، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.

- محمد السبيطي، الخريطة الحزبية الجديدة في تونس في ضوء انتخابات ٢٠١٤، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الرياض، ٢٠١٤.
- المولدي قسومي، خارطة اليسار العربي، فصل: خارطة اليسار التونسي، مؤسسة روزا لكسمبورغ، مكتب شمال أفريقيا.

الرسائل الجامعية

- عبد الرحمن يوسف سلامة، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي، رسالة ماجستير مقدمة لكلية التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين، ٢٠١٦.

المجلات

- زوال سهام، الإصلاح الدستوري في تونس بعد ٢٠١١م السياقات والرهانات الجديدة، مجلة المفكر، جامعة محمد خضير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد (١٤).
- عبد الفتاح ماضي، العوامل الخارجية والثورات العربية أربع إشكاليات للبحث، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للدراسات، العدد (٣٦)، يناير/كانون الثاني ٢٠١٩.

المواقع والمقالات

- أحمد نظيف، جماعة التبليغ في تونس والتاريخ المتواري، صواب الرأي، (٢٠١٩/٢/٢٥)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/٢٠.
https://cutt.us/VZM3K
- آدم يوسف، نبيل القروي برلسكوني تونس المثير للجدل، العربي الجديد، (٢٠١٩/١٠/١٣)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/١٦.
https://cutt.us/beFeC

- أنباء تونس، الحزب الدستوري الحر، (٢٠١٩/٧/٢٠)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/١٩. https://cutt.us/brTPU
- بي بي سي عربي، تونس تصنف أنصار الشريعة كجماعة إرهابية، (٢٠١٣/٨/٢٧)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/١٩. https://cutt.us/5jgYZ
- بي بي سي عربي، من هو يوسف الشاهد رئيس وزراء تونس الجديد؟، (٢٠١٩/٨/٣)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/١٦. https://cutt.us/wja8N
- توفيق المديني، منظمات اليسار الجديد في تونس، الحوار المتمدن، العدد: (٢٠١)، ٢٠٠٢/٧/٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/٣. https://cutt.us/5xCRT
- تي آر تي عربي، تحيا تونس يدعو الشاهد إلى الترشح للرئاسة، (٢٠١٩/٨/٤)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/١٦. https://cutt.us/gmTgM
- الجزيرة نت، الجبهة الشعبية بتونس ائتلاف يساري معارض، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/٤. https://cutt.us/pJHxP
- الجمهورية التونسية، رئاسة الحكومة، دستور الجمهورية التونسية، المادة ٨٩، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/١/٣١. https://cutt.us/lnMEy
- حمزة المؤدب، خروج النهضة المرتَبِكْ من الإسلام السياسي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، (٢٠١٩/١٠/٢٩)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/١٩. https://cutt.us/GLhK0
- الصباح نيوز، السيرة الذاتية للمترشح منجي الرجوي، (٢٠١٩/٩/٢)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/٥. https://cutt.us/mapJC
- الصباح نيوز، المرشحة الرئاسية عبير موسي، (٢٠١٩/١٢/٢)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/١٩. https://cutt.us/zdKfK
- عائشة عباش، الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي في تونس: قراءة في وتجربة حركة النهضة في الحكم، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، (٢٠١٤/٩/١٤) تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/١/٢٧م. https://democraticac.de/?p=37201

- عبد الحميد الجلاصي، بعد موسم انتخابي طويل تونس بين دفعة جديدة للثورة أو الدخول في مرحلة اللايقين، منتدى الشرق، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩.
- عز الدين عبد المولى، الانتخابات الرئاسية التونسية ترسيخ للديمقراطية أم بداية انسداد سياسي، منتدى الشرق، (٢٠١٩/١٠/٣)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/٢١. https://cutt.us/5LlDC
- علي عبد اللطيف اللافي، الليبرالية والليبراليون في تونس: المعالم والجذور التاريخية وفوضى التأسيس، المركز المغاربي للدراسات والتحليل، (٢٠٢٠/٨/١٥)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/١٤. https://cutt.us/HJFHZ
- فتحي الجرادي، الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، (٢٠١٤/١/٢٨)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/١/٢٩. https://cutt.us/BTykK
- المؤتمر من أجل الجمهورية، سمير بن عمر، رئيس الهيئة السياسية، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/٩. https://cutt.us/DbUhP
- موسوعة الجزيرة، حمة الحمامي، الجزيرة نت، شخصيات، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/٦. https://cutt.us/QZvyQ
- موسوعة الجزيرة، راشد الغنوشي، الجزيرة نت، شخصيات، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/١٩. https://cutt.us/GxKNs.
- موسوعة الجزيرة، مصطفى بن جعفر، الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/٩. https://cutt.us/xGKXb
- موسوعة الجزيرة، منصف المرزوقي، الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/٩. https://cutt.us/9rPwb
- موسوعة الجزيرة، نداء تونس، الجزيرة نت، (٢٠١٤/١١/٨)، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/١٦. https://cutt.us/WhI5F

- الموقع الرسمي للحزب، محمد عبو، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٢/٧.
- https://cutt.us/L6Ydz
- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، تونس، الانتخابات التشريعية ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/١/٣١. https://cutt.us/qxbRN

مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

مركز مستقل غير ربحي، يُعِدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم

الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

الأهداف

- الإسهام في نشر الوعي الثقافي.
- قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.
- التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.
- مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل

- إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.
- التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.
- تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.
- إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.
- رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

١. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي:

- الدراسات السياسية.
- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.
- الدراسات الحضارية والتنموية.
- دراسات الفكر الإسلامي.

٢. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدِّد المهارات.

٣. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

عضوية المركز في المنظمات العالمية:

MMIRA Mixed Methods International Research Association

WAPOR
WORLD ASSOCIATION FOR PUBLIC OPINION RESEARCH

GlobalResearch
Centre for Research on Globalization
globalresearch.ca / globalresearch.org

TTCSP
Think Tanks and Civil Societies Program
University of Pennsylvania

مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

fikercenter

+90 536 777 07 76
+90 212 70 77 79

info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com